

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ديالى/كلية الإدارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد/المرحلة الرابعة
الدراسة الصباحية والمسائية

محاضرات

مادة النظم الاقتصادية

المقارنة

أستاذ المادة

أ.م.د. ضياء حسين سعود

(الفصل الاول)

مدخل لدراسة النظم الاقتصادية

أولاً:- أهمية دراسة مادة النظم الاقتصادية

تعتبر دراسة النظم الاقتصادية من الموضوعات الحديثة . فقبل قيام الثورة في روسيا سنة 1917 لم يكن هناك سوى النظام الرأسمالي ، او نظام المشروع الخاص . وبعد قيام الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي بدأت الكتابات التي تقارن بين الرأسمالية والاشتراكية من ان التفكير الاشتراكي لم يكن بعد قد قطع مرحلة متقدمة في مجال بلورة الاسس النظرية للاقتصاد الاشتراكي . وبصح هذا على الماركسية التي لم تكن في الواقع بمثابة نظرية اشتراكية ، وانما نظرية لتحليل ونقد الرأسمالية والتنبؤ بظهور الاشتراكية .

لقد تغير الوضع في الوقت الحاضر بصورة جذرية ، فلم يعد النظام الرأسمالي هو النظام الوحيد على ارض الواقع كما كان الحال في القرن الماضي ، وانما هو احد النظم الاقتصادية العديدة الاخرى ، وعلى رغم وجود العديد من الفروقات بين هذه النظم ، الا ان هناك ايضا بعض أوجه الشبه فيما بينها ولو انها تتباين من حيث الدرجة ، فاذا عرفنا النظام الاشتراكي بأنه ذلك النظام الذي يتميز بالملكية العامة لوسائل الانتاج المادية وتوفير فرص العمل لكل فرد في المجتمع وعدم التفاوت الكبير في توزيع الدخل ، فمعنى ذلك ان العديد من البلدان التي يطلق عليها اشتراكية سوف لا ينطبق عليها هذا التعريف بدقة وذلك بسبب وجود نشاطات اقتصادية فيها تعتمد على المشروع الخاص . كذلك الحال اذا عرفنا النظام الرأسمالي بأنه النظام الذي تكون فيه جميع وسائل الانتاج المادية مملوكة من قبل الافراد ، فمعنى ذلك ان معظم البلدان التي يطلق عليها رأسمالية سوف لا ينطبق عليها هذا التعريف ايضا ، وذلك لأننا نكون قد اهملنا الدور الاقتصادي المهم للحكومة سواء بالنسبة لتوجيه الاقتصاد او لتملكها لبعض المرافق والصناعات الاساسية

يتضح مما يتقدم ان معظم اقتصاديات البلدان الرأسمالية قد اصبحت اقتصاديات مختلطة (بدرجات متفاوتة) لأنها تتسم ببعض عناصر الاشتراكية وذلك بحكم تصاعد دور القطاع العام في توفير السلع الجماعية والتدخل الحكومي في توجيه الاقتصاد . كذلك الحال بالنسبة لبعض الاقتصادات الاشتراكية التي اصبحت تتسم ببعض عناصر الرأسمالية المتمثلة بوجود الملكية الخاصة لبعض وسائل الانتاج في القطاع الزراعي والقطاع الخدمي وكذلك استخدام بعض ادوات السوق كالاختلافات في الاجور لتوجيه انتقال الايدي العاملة من صناعة الى اخرى ، والتعرف على رغبات المستهلكين من خلال التغيرات في اسعار السلع الاستهلاكية .

لهذا فان عدم وجود حدود واضحة بصورة دقيقة للتمييز بين النظم الاقتصادية يجعل التحليل الاقتصادي المقارن مهمة صعبة . فليس من السهل تصنيف مختلف البلدان حسب فلسفات اقتصادية محددة ، وذلك بحكم التدخل بين ما يميز اقتصاد كل بلد عن الآخر .

أن دراسة مادة النظم الاقتصادية تساعدنا على فهم الآتي :-

1- أن الدراسة المقارنة للنظم الاقتصادية تساعد الباحث في النظام الاقتصادي على فهم كيف يعمل النظام وما هي تأثيراته على مخرجات العملية الاقتصادية التي تؤثر بها قوى مختلفة اجتماعية وسياسية وجغرافية وثقافية وعوامل أخرى .

2- أن المبادئ التي يعمل بها النظام الاقتصادي والاجتماعي غالباً ما تؤخذ على أنها الخصائص العامة له ، كالحرية في النظام الاقتصادي الرأسمالي والتخطيط في الاقتصاد الاشتراكي ظلت تمثل الإطار العام والتقليدي للدراسات المقارنة وأساساً للتمييز بينهما.

3- القوانين التي تشكل الاتجاهات العامة لكل نظام قد تكون خاصة او عامة ، فتوصيفها في كل نظام وفهم كيف يعمل إنما تشكل المدخل الضروري لتعميق الإدراك بالطريقة التي يؤسس فيها القرار الاقتصادي .

4- أن الأنظمة التي تعامل معها البشر عجزت عن الظهور بصورة الحل الأمثل والشامل للمشكلات والمعضلات ، لذلك من الأنسب ان يكون التكيف للظروف التاريخية الموضوعية والذاتية في كل نظام هي وسيلة لاستمراره .

5- أن دراسة النظم الاقتصادية المختلفة تؤكد حقيقة ان اي نظام اقتصادي واجتماعي لا يمكن ان يكون حلاً لمشكلة في لحظة معينة تاريخية قد لا تظهر على هذا النحو في فترة زمنية أخرى ومكان آخر ، فكل شيء يخضع لحركة وتطور المجتمع نفسه.

6- أن دراسة مادة النظم الاجتماعية والاقتصادية في ضوء المقارنة يتيح لنا مجالاً واسعاً للتعرف على المشكلات التي عانتها هذه الأنظمة والنجاحات التي وكبت تطورها وأسباب هذا النجاح وبالتالي الاستفادة من التجارب تطورها التاريخي بالشكل الذي يخدم قضية البناء الاقتصادي والاجتماعي خاصتاً في البلدان النامية.

ثانياً :- مفهوم النظام الاقتصادي

يستخدم تعبير النظام الاقتصادي بمعان عديدة وقد وضعت له تحديدات عديدة ونشأ هذا التباين والاختلاف أصلاً عن تباين واختلاف الاتجاهات الفكرية والنظرة إلى النظام الاقتصادي ، فالبعض من

الباحثين المفكرين من العاملين في نطاق العلوم الاجتماعية ربط النظام الاقتصادي بالواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي تعيشه المجتمعات البشرية والدول ، فيما ذهب البعض الآخر إلى استخدام تعبير النظام الاقتصادي في عمليات التحليل النظري والفكري للوقائع الاقتصادية وبسبب هذا التباين والنظرة كان لابد من ظهور اتجاهين فكريين في الكتابات والأدبيات الاقتصادية بصدد مسألة النظام الاقتصادي .

الاتجاه الأول :

يفسر ويحدد مفهوم النظام الاقتصادي بالأسلوب الخاص بالتحليل النظري والفكري للعمليات الاقتصادية، وبشكل عام هنا يرتبط النظام الاقتصادي سواء أكان لجهة التكوين أو النشأة ، بالمشكلة الاقتصادية التي يواجهها كل مجتمع من المجتمعات البشرية ، تاريخاً تمثلت المشكلة الاقتصادية بالندرة أو محدودية الموارد الاقتصادية مقابل الحاجات البشرية العديدة والمتنامية وضمن هذا التطور يمكن ان نتناول الصياغات التي وضعها كل من الاقتصادي الأمريكي (بكنكهام وكارل لاندوار وجورج هالم)

فالاقتصادي الأمريكي ولتر بكنكهام يعرف النظام الاقتصادي بانه (مجموعة من الوسائل السيطرة على العمليات الاقتصادية) وهي وسائل عديدة منها (وسيلة التشريع - وسيلة العادة - وسيلة التقليد ثم وسائل أخرى كوسيلة الراي العام والأقناع والدعاية والسوق الحرة) ومن جراء هذا التنوع تنشأ الاختلافات في النظم الاقتصادية التي هي بالأساس اختلافات بال نوعية وليست بالدرجة ، لذا فالنظم الاقتصادية عديدة لتعدد أساليب وطرائق حل مشكلة الندرة النسبية .

أما مفهومه الآخر للنظام الاقتصادي فهو مجموعة وسائل السيطرة المتفاعلة والمتبادلة التأثير لضبط عملية الإنتاج وتحقيق الأهداف الخمسة لأي اقتصاد متقدم وهي :-

- 1- تحقيق أقصى حد من الاستخدام للموارد
- 2- تحقيق أقصى حد من الاستقرار لتلافي اللزمات
- 3- تحقيق أقصى حد من المساواة في توزيع الدخل لسد حاجات المستهلكين
- 4- تحقيق أقصى حد من النمو الاقتصادي
- 5- ضمان مستلزمات التبادل الاقتصادي والاجتماعي

أي ان مفهوم النظام الاقتصادي هو تكنولوجي وليس اجتماعي واقرب إلى السياسة الاقتصادية.

أما الاقتصادي الأمريكي كارل لاندوار عرف النظام الاقتصادي بانه (مجموع الوسائل التي يتقرر بواسطتها التفضيل بين الأغراض البديلة للنشاط الاقتصادي ويتم بواسطتها التنسيق بين النشاطات الفردية

لتحقيق تلك الأغراض) أي أن النظام الاقتصادي في نظر كارل لاندوار هو عبارة عن بناء ذهني من المقولات لتصنيف الوقائع .

وهنا يشير لاندوار الى بعض الأمثلة على النظام الاقتصادي فيتطرق أولاً إلى **الأقطاع** : فيفسره بأنه سلطة الملاك الكبار على العامة الذين يقعون تحت حمايته مع استعمال الأرض وبعض المساعدات الاقتصادية مقابل واجب العمل أو الربح ، في حين عرف الرأسمالية بأنها نظام التملك الخاص في البضائع الإنتاجية والاستهلاكية مع حرية المنافسة الكاملة وقصر التدخل الحكومي على حماية التملك .

أما جورج هالم وهو أمريكي من اصل الألماني فمفهومه للنظام الاقتصادي بأنه (التحليل النظري وليس وصف الواقع الاقتصادي لبلدان مختلفة بما يتضمنه من مؤسسات قانونية واقتصادية) فيما يعود التمايز بين الأنظمة الاقتصادية إلى نوع المؤسسات القائمة فهو لا يهتم المؤسسات الاقتصادية ، أذ يرى بان النظم الاقتصادية سواء كانت رأسمالية مخططة ام غير مخططة إنما تختلف فيما بينهما باختلاف مؤسساتها.

الاتجاه الثاني:

يفسر النظام الاقتصادي على ضوء مفهوم نمط الإنتاج والمقصود به علاقات وقوى الإنتاج التي تشكل البناء الحقيقي للمجتمع المعين ، ، وبما ان نمط الإنتاج هو عبارة عن مجموع قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج المرتبطة بها والقائمة على نوع معين من ملكية وسائل الإنتاج متفقة مع مراحل معينة من تطور التاريخ البشري .

أذن النظام الاقتصادي بغض النظر عن نوعه ما هو إلا عبارة عن (مجموعة من آليات ومؤسسات لصنع القرار وتنفيذ القرارات المتعلقة بالإنتاج والدخل والاستهلاك في نطاق منطقة جغرافية معينة .

أما العناصر الأساسية التي تكون جوهر النظام الاقتصادي فهي:

- 1- أهداف يسعى إلى تحقيقها النشاط الاقتصادي في نظام محدد من الترتيبات والمؤسسات.
- 2- وسيلة تحقيق الأهداف وهي ما يطلق عليها بالفن الإنتاجي المستخدم لتحقيق تلك الأهداف.
- 3- تنظيمات سياسية واجتماعية تهيأ الظروف اللازمة لتحقيق الواجبات الرئيسية من خلال الأساليب الفنية المتبعة.

للنظام الاقتصادي أوجه ثلاثة هي :

أولاً:- القوى الإنتاجية التي تمثل مجموع الوسائل المادية والبشرية التي يمكن بواسطتها إنتاج السلع والخدمات.

ثانياً:- علاقات الإنتاج التي تتم بين الأفراد بمناسبة عملية الإنتاج وعلى الأخص فيما يتعلق بكيفية تملك وسائل الإنتاج

ثالثاً:- علاقات التوزيع وتظم طرق اقتسام الناتج بعد تمام عملية الإنتاج بين مختلف أفراد المجتمع فيحبذ قبوله او رفضه .

ثالثاً :- بعض النظريات المفسرة للتطور التاريخي**1- المدرسة التاريخية الألمانية :**

من ابرز رواد هذه المدرسة هو الاقتصادي الألماني (فردريك ليست) الذي يفسر التطور التاريخي للأمم من خلال المراحل الخمس التي تمر بها المجتمعات المختلفة وهي على النحو الآتي:

- المرحلة الوحشية: وهي مرحلة الصيد البري والمائي الذي يمثل الشكل الأولي للنشاط العملي للإنسان .
- مرحلة الرعي
- مرحلة الزراعة
- مرحلة الزراعة والصناعة
- مرحلة الزراعة والصناعة والتجارة

تستند النظرية التاريخية الألمانية إلى مبدأ تقسيم العمل الذي يعتبر عامل مهم وحاسم في التطور الاقتصادي.

كذلك يعتبر الاقتصادي (برونو هيلد براند) احد مؤسسي المدرسة التاريخية الألمانية الأولى الذي يفسر التطور التاريخي للأمم من خلال مراحل ثلاثة يمر بها الاقتصاد في تلك المجتمعات وهي :

- مرحلة الاقتصاد الطبيعي
- مرحلة الاقتصاد النقدي
- مرحلة الاقتصاد الائتماني

حيث أعتبر هيلد براند في تحليلاته هذه أن التبادل هو محورياً رئيسياً لعلم الاقتصاد .

2- المدرسة الألمانية المتأخرة :

من أبرز رواد هذه المدرسة هو (كارل بوخر) (1847 1930) تستند نظرية كارل بوخر على ثلاثة مراحل تاريخية يمر بها الاقتصاد في تطور المجتمعات وهي:

- مرحلة الاقتصاد المنزلي
- مرحلة الاقتصاد المدن
- مرحلة الاقتصاد الوطني

3- نظرية مراحل النمو :

من أبرز مؤسسي نظرية مراحل النمو هو الاقتصادي الأمريكي (والت روستو) W.ROSTOW الذي أوضح من خلال كتابه (مراحل النمو الاقتصادي) أن هناك خمس مراحل تمر بها جميع البلدان في تطورها الاقتصادي ، وكل مرحلة من هذه المراحل تؤدي بالضرورة إلى المرحلة اللاحقة لها وهي على النحو الآتي :

- **مرحلة المجتمع التقليدي : Traditional**

تتميز هذه المرحلة بالتخلف المادي والفكري وحالة من الركود في المجتمع ، ومن أهم مظاهرها (بدائية وسائل الإنتاج - غلبة النشاط الزراعي - محدودية نمو الدخل للفرد الواحد) وتعتبر الزراعة هي المهنة السائدة حيث أكثر من 75% من السكان العاملين يمتنون الزراعة التي تشكل المصدر الرئيسي لدخل الدولة والأمة .

- **مرحلة الشروط المسبقة للانطلاق : Preconditions of take - off**

وهي مرحلة انتقالية Transitional تتجمع فيها ببطء شروط الانطلاق الاقتصادي مثل (تطور الآراء - التقدم العلمي - تكوين المصارف والشركات - بناء رأس المال الاجتماعي - نشوء الدولة المركزية - تطور القوميات) حيث كانت الغزوات الأجنبية سبباً في التحول إلى هذه المرحلة .

- **مرحلة الانطلاق : Take - off**

أهم يميز ظهور هذه المرحلة هو حدوث الثورة الصناعية والتقدم في المؤسسات والتقنية والآراء والصناعات وزيادة نسبة الادخار والاستثمار إلى 10% من الدخل القومي ، ويرى روستو أن هذه المرحلة تتكون بفعل حوافز منشطة تتوافق معها كالثورات السياسية ، أو ثورة التكنولوجيا .

• مرحلة النضوج : Maturity

تتصف هذه المرحلة بثبات نسبة النمو واستقرار نسبة الاستثمار بين 10% - 20% من الدخل القومي ، كذلك زيادة نسبة النمو على ازدياد نسبة السكان وتعدد العمليات التكنولوجية .

• مرحلة الاستهلاك الواسع : High mass Consumption

تتميز هذه بالتحول نحو السلع والخدمات الاستهلاكية المستدامة Durable التي سببت ارتفاع المدخلات الحقيقية للفرد ارتفاعاً بأكثر من إشباع الحاجات الضرورية ، أهم ما يميز هذه المرحلة هو (زيادة نسبة نمو سكان المدن - ارتفاع حجم القوى العاملة في المؤسسات الحكومية والنشاطات الخاصة) وهي مرحلة انتقالية من استثمار الموارد المحلية إلى الرفاهية الاجتماعية والاستهلاك الخاص .

4- نظرية نمط الإنتاج :

يعتبر كارل ماركس من أهم مؤسسي نظرية نمط الإنتاج حيث يفسر التطور التاريخي الاقتصادي للمجتمعات المختلفة من خلال تعاقب الأنماط الإنتاجية ، فيستمد النظام خصائصه من طبيعة هذا النمط ، وبين أن هناك خمس أنماط إنتاجية تمر بها المجتمعات البشرية عند تطورها وهي على النحو الآتي:

- **مرحلة المشاعية البدائية :** ظهرت هذه المرحلة قبل 4-5 آلاف سنة قبل الميلاد ، حيث يمثل النمط المشاعي للإنتاج الشكل الأولي للمجتمع البشري ، تتميز هذه المرحلة بـ (بدائية وسائل العمل والشكل الجماعي للعمل والشكل المشاعي للملكية والإنتاج يكون طبيعياً)
- **مرحلة المجتمع العبودي :** ظهرت هذه المرحلة قبل 3000 سنة قبل الميلاد ، عرف فيها الإنسان الزراعة والصيد والحرف كنشاطات اقتصادية أساسية ، شهدت هذه المرحلة الاستغلال للإنسان وطبيعة العمل فيها (عملاً مقيداً) عمل العبيد وعمل الأحرار يتمثل في عمل الفلاحين الأحرار والحرفين اللذين كان لهم دور كبير في الإنتاج ، حيث كان هناك شكلين من الاقتصاد الأول: الاقتصاد القائم على عمل العبيد والثاني: اقتصاد المنتجين الأحرار والحرفين .
- **مرحلة الإقطاعية :** هي الشكل المتطور لملكية الأرض ، وتتميز هذه المرحلة بسيطرة الإقطاعي على كل الأرض التي يجري عليها الإنتاج فيما يمتلك الفلاح جزءاً بسيطاً يستغله لنفسه ، فضلاً عن استيلاء الإقطاعي على فائض المنتج .
- **مرحلة الرأسمالية :**
- **مرحلة الاشتراكية :**

بعد أن استعراضنا نظرية النمو الاقتصادي ونظرية نمط الإنتاج وهما نظريتان تمثلان التطور التاريخي للمجتمعات البشرية كخط واحد مستقيم من خلال تعاقب تلك المراحل الآتية الذكر التي تمر بها جميع البلدان لابد لنا من ذكر اهم الانتقادات التي وجهت إلى نظرية الخط الواحد وهي على النحو الآتي:

1- ليس من الضروري أن تمر كل المجتمعات خارج أوروبا بهذه المراحل ، بالنسبة إلى مرحلة الاستهلاك الواسع والتي حددت بعد مرحلة النضوج ، نجد أن بعض البلدان مثل أستراليا وكندا قد دخلت هذه المرحلة قبل الوصول إلى مرحلة النضوج.

2- الاعتماد على عامل واحد في تفسير حركة التطور لا ينسجم مع حقائق الوضع في المجتمعات الآسيوية عموماً والبلدان العربية بشكل خاص .

3- نظرية نمط الإنتاج فسرت التطور الاجتماعي من الناحية الاقتصادية بمدى التناقض الذي يحصل بين قوى الإنتاج وعلاقاته .

4- أن اعتبار الصراع الطبقي محور التطور الاجتماعي يجعل من العوامل الأخرى ثانوية ، فالصراع الطبقي هو جزء من أجمالي الصراع في الطبقات .

5- هناك اختلاف بين مفهوم النمو والتطور ، النمو عند روستو أعتبره مؤشراً كمياً في حين ينصرف مفهوم التطور إلى أسس نوعية وكمية في آن واحد ، فالتطور لا يقاس بشكل مطلق من خلال المؤشرات الكمية فقط ، فكم من المتغيرات الموجودة لا تخضع للقياس بشكل كمي بل يمكن اعتماد معايير نوعية لتلمسها وبيان مسار حدوثها .

رابعاً: - القوى المؤثر في النظام الاقتصادي

تعد اهم الأسس المهمة التي يجري في ضوئها مقارنة الأنظمة الاقتصادية المختلفة ويمكن توزيع هذه القوى إلى مقولات تتضمن كل منها عدد من العناصر وهي :

1- **مستوى التطور الاقتصادي** : ويمكن ان يقاس بواسطة مؤشرات متباينة من ضمنها مستوى حصة الفرد من الدخل ونسبة نمو هذه الحصة من الدخل، وحصة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي ومساهمة النشاطات الأولية والثانوية في الاستخدام الكلي او في الناتج المحلي الإجمالي ، ولهذه القوة تأثيرها الواضح في تحديد المتغيرات الممكنة الحدوث في الهيكل الاقتصادي حيث تستخدم عادة في تشخيص مستوى التطور الاقتصادي والآثار التي يتركها على طبيعة النظام نفسه .

2- **المظاهر الاجتماعية والثقافية** : التي تمارس تأثيرها على النظام الاقتصادي منها (الحرفة ، الدخل ، الصحة ، الدين ، التقاليد ، العادات ، القيم والمعتقدات الاجتماعية) كما تلعب الأيديولوجية دوراً مهماً

في المجال الاقتصادي فالأيديولوجيا في المجال الاقتصادي تشير إلى مجموعة الأفكار المتصلة بالفعل الاقتصادي ويظهر تأثيرها من خلال زوايا عديدة فهي تؤثر في وسائل وأهداف النظام والأدوات الخاصة بالنظام .

3- البيئة الطبيعية للنظام : مثل الحجم (السكان ، المساحة) الموقع (المناخ ، سطوح البحار) والمواد الطبيعية الاقتصادية اذ تؤثر بشكل غير مباشر من حيث انها تساعد على تحديد مستوى وشكل التطور الاقتصادي .

خامساً: العناصر المكونة للنظام الاقتصادي :

لكل نظام اقتصادي أهداف ووسائل لتحقيقها ، كما ان لكل نظام طريقة معينة لتحديد الأهداف وتحديد أهميتها ومن ثم ترتيبها وفقاً لسلم الأولويات المقررة وهنا تتمايز الأنظمة الاقتصادية وتختلف بعضها عن بعض الآخر لافي نوع الأهداف المرحلية الموضوعية بل في رؤية النظام نفسه للمشكلة التي تواجهه وهي غالباً ما تخضع لتأثير الفلسفة التي يعتنقها النظام وأسلوب التفكير الاقتصادي .

ان الأنظمة الاقتصادية تشمل على عناصر اقتصادية تقرر مدى تمايزها واقتربها بعضها من بعض وفي العادة يشار إلى العناصر الآتية :

الوظائف - الخصائص الهيكلية - الأداء الاقتصادي.

1- الوظائف : وتتضمن وظائف النظام ما يأتي :

أ- التخصيص الأمثل للموارد:

لقد نشأت النظرية الاقتصادية عن افتراضات أساسية عن كيفية تصرف الإنسان في مواجهة المشكلة الاقتصادية التي جرى افتراض إنها مشكلة الندرة وبما ان الموارد الاقتصادية تنصف بالمحدودية مما جعل إنتاج السلع والخدمات محدودة أيضاً ، وهذه الظاهرة أدخلت علم الاقتصاد السياسي عنصرين هما (الندرة والاختيار) ، لذلك كان بعض الاقتصاديين يشير إلى ان القضية الأساسية لعلم الاقتصاد تتضمن في جانب منها الكيفية التي يقوم بها البشر ومن خلالها بالاختيار خاصة عندما تكون البدائل المتاحة محدودة ، اذن محدودية الموارد الاقتصادية مادية كانت او بشرية تجعل الأنظمة الاقتصادية تسعى الى تحديد الأهداف التي يجب إنجازها حسب الأولوية ، فعلى اي نظام ان يقرر ما هي السلع والخدمات التي يجب إنتاجها وبأية كمية ، ولماذا لا يتم إنتاجها بصورة غير محدودة ؟ ولماذا علينا إجراء المفاضلة ووضع جدول للأولويات ، فيلاحظ هنا ان القرارات المتعلقة بهذه الأسئلة يتم اتخاذها في النظام الاشتراكي مركزياً ، اي من قبل السلطة المركزية للتخطيط ، بينما تكون هذه القرارات فردية ، اي يقوم بها المنظّمون وفقاً لحافز الربح في النظام الرأسمالي .

ب- النمو الاقتصادي :

يعرف النمو الاقتصادي بأنه (زيادة الكمية في مستوى الإنتاج الكلي من السلع والخدمات او زيادة الإنتاج الحقيقي للفرد) ويعد النمو الاقتصادي من الأهداف المهمة والمشاركة بالنسبة للنظم الاقتصادية (رغم

محدودية دلالاته التحليلية كمؤشر اقتصادي (ورغم (تباين مفاهيمه وطرق احتسابه) بالنسبة للنظامين الاشتراكي والرأسمالي وهناك ثلاثة عوامل تحدد مستوى النمو الاقتصادي هي (الاستثمار المادي والبشري والتقدم التقني ومستوى التنظيم الاقتصادي) .

ج - الاستقرار الاقتصادي :

يقصد بالاستقرار الاقتصادي ثبات المستوى العام للأسعار والمحافظة على معدلات مقبولة من البطالة ونقص الاستخدام بشكل دوري وعدم حدوث تقلبات في مستوى النشاط الاقتصادي من حيث ارتفاع معدلات البطالة أو انخفاضها أو الكساد ثم الانتعاش ، ان مما يتصف به النظام الرأسمالي هو حصول هذه التقلبات بصورة دورية .

اما بالنسبة للنظام الاشتراكي فان الاشتراكيين يفترضون ان التخطيط المركزي الذي تتولاه الحكومة يحول دون حدوث هذه التقلبات الحادة ، حيث يتم اتخاذ إجراءات تصحيحية سريعة لإعادة النظر في تخصيص الموارد من اجل التأثير على مسار الاقتصاد القومي ، وموضوع الاستقرار من الممكن تجزئته الى ثلاثة أهداف محددة هي (نمو الناتج الحقيقي) ، (الاستخدام التام) ، (استقرار الأسعار) ، وهذه الأهداف متداخلة ومتربطة فبدون الاستخدام التام من المحتمل الا يتحقق نمو الناتج بشكل كامل ، كما ان تقلبات الأسعار تؤدي إلى سيطرة عدم التأكد وعرقلة النمو الاقتصادي ، الا انه يمكن القول بشكل عام ان من الصعب على اي نظام اقتصادي تجنب هذه التقلبات بصورة تامة وإنما يمكن العمل على تخفيف حدتها بشكل أو بآخر .

د - العدالة في توزيع الدخل والثروة :

تعد هذه الوظيفة من الوظائف الأساسية لأي نظام اقتصادي ، فليس هناك نظام يستطيع ان يجاهر بعدم عدالته في توزيع الدخل والثروة بافتراض انه لا يسعى لتحقيق العدالة وهو افتراض لا سند له في الواقع العملي ، وفي النموذج النظري فكل الأنظمة تعلن نواياها في تحقيق توزيع منصف للثروات والدخول والنوايا شيء والواقع شيء اخر والفروض النظرية قد لا تتطابق مع الشكل القائم للواقع الاقتصادي ، ان توزيع الدخل يرتبط بالملكية فيما اذا كانت خاصة او عامة وبمصادر الدخل الأساسية وفي هذه النقطة ثمة اختلاف شاسع في طرائق توزيع الدخل ، ففي الاقتصادات الرأسمالية يمتلك الأفراد عوامل الإنتاج ولقاء جهودهم في العملية الإنتاجية يتسلمون دخولا يفترض ان تكون متناسبة مع مستوى مساهمتهم وعلى هذا الأساس يعطى لأصحاب راس المال (الفائدة) ومالكي الأرض (الريع) وللمنظمين (الأرباح) وللعمال (الأجور) ويقوم جهاز الأسعار في السوق بمهمة تخصيص هذه العوامل وتوجيهها نحو مختلف الأنشطة الاقتصادية دون الحاجة الى عمل خطة عمل من قبل الدولة لإنجاز هذه المهمة ، ان من اهم نتائج هذه العملية هي بروز ظاهرة سوء توزيع الدخل بسبب تمركز الملكية بأيدي نسبة ضئيلة من أفراد المجتمع .

اما في النظام الاشتراكي فان وسائل الإنتاج مملوكة ملكية عامة ، وبالتالي فان الأجور والرواتب تعد المصدر الوحيد للدخل ، لذلك يكون التفاوت في توزيع الدخل في ظل هذا النظام اقل حدة بكثير مقارنة

بالنظام الرأسمالي ، لذا ينظر الاقتصاديون الاشتراكيون إلى قدرة النظام الاشتراكي على تحقيق العدالة في التوزيع وبالتالي يستطيع هذا النظام ان يحقق اعلى مستوى من الرفاهية الاجتماعية

2- الخصائص الهيكلية

ان من اهم الخصائص الهيكلية التي تجعل كل نظام مختلف عن الآخر هي:-

أ- مستوى التطور الاقتصادي :

اي المرحلة التاريخية لمستوى محدد من التطور يحصل في الاقتصاد بفعل عوامل مختلفة ومتباينة ووفقاً لنظريات التطور فان الأنظمة الاجتماعية مرت بمراحل من التطور في اتجاهاته ومعدلات النمو مما اثر في شكل التطور وأساسه ، فالمجتمعات انتقلت من المشاعية البدائية ثم العبودية إلى الإقطاع ثم الرأسمالية فيما تكون المرحلة الاشتراكية هي المرحلة النهائية .

اما المدرسة الألمانية التاريخية قدمت رؤية وتفسير ذات طابع تاريخي فعلي ، بان مراحل تطور المجتمعات هي خمس مراحل (مرحلة الصيد والرعي) (مرحلة الزراعة) (المرحلة التجارية) (المرحلة الصناعية) ، (المرحلة الزراعية التجارية الصناعية) ومن النظريات الشائعة نظرية روستو الأمريكي الذي حدد تطور المجتمعات عبر خمسة هي (مرحلة المجتمع التقليدي) (مرحلة الشروط المسبقة للانطلاق) (مرحلة الانطلاق) (مرحلة السير نحو النضج) (مرحلة الاستهلاك الواسع) وكان منطقة في هذا التوصيف التكنولوجيا ودورها في الاقتصاد وتطوره .

ب - معيار الموارد الاقتصادية

وهنا يمكن تصنيف الأنظمة الاقتصادية طبقاً لمستوى اعتمادها على عوامل الإنتاج الثلاثة . العمل . الأرض . رأس المال . وقد نظر الى الأنظمة التي تعتمد على العاملين الأول والثاني على انها متخلفة فيما صنف الأنظمة التي تعتمد على رأس المال بانها متقدمة .

ت - ملكية وسائل الإنتاج :

في الاقتصاديات الرأسمالية تكون الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج تفترض الشكل الفردي للتنظيم حيث يمارس الأفراد سيطرتهم على المؤسسات والمشروعات المملوكة من قبلهم ويمثل المشروع الفردي سواء كان يعمل في ظروف الاحتكار او في ظروف المنافسة التامة السمة الغالبة في النظم الليبرالية مع توفير إمكانية فعلية لظهور أشكال محددة من المؤسسات ذات الطابع الحكومي .

في مقابل ذلك تتصف بعض الاقتصادات بدور اكبر للدولة في النشاط الاقتصادي حيث لا ملكية خاصة ، بل ملكية عامة تؤل بموجبها العوائد الناتجة عن استخدام رأس المال الطبيعي في العملية الإنتاجية الى الدولة . ويعكس الاستثمار في رأس المال الطبيعي فيها وجهة نظر الدولة وفلسفتها ونظريتها الاقتصادية ، وترسم الدولة وتحدد وسائل التنفيذ .

ث - مركز القوة الاقتصادي :

يمكن المقارنة بين الأنظمة الاقتصادية في ضوء مبدأ التحكم في القرار الاقتصادي . فالاقتصادات التي تتخذ فيها قرارات الاقتصاد من قبل فرد (مشروع او مؤسسة خدمية او إنتاجية) او من قبل مجموعة أفراد هي اقتصادات فردية ، فيما يكون الاقتصاد ذات صفة جماعية حين تتولى الدولة اتخاذ القرار الاقتصادي عبر مؤسساتها التخطيطية .

في النوع الأول : من الاقتصادات تخضع عملية اختيار الأهداف وتنفيذها لمبدأ التفضيلات الفردية ونظرة الأفراد لتخصيص الموارد الاقتصادية ويكون تحقيق اكبر منفعة باقل كلفة مبدأً موجه لعملية التفضيل، أما في الاقتصادات الجماعية المخططة: فان اختيار الأهداف يخضع لتفضيلات المخططين الذين يأخذون بنظر الاعتبار عند تحديدهم لها الحاجات الجماعية للأفراد وليس الطلب الكلي.

ج - الحوافز الاقتصادية :

يعد التنظيم الاقتصادي مسألة مهمة لتأثيره على سلوك الأفراد لان تغير هيكل الحوافز يقود إلى تغير سلوك الأفراد وهنا تمايزت واختلفت النظم الاقتصادية فيما بينها .

ففي الاقتصادات الاشتراكية اكنفت بالشكل المعنوي للتحفيز على زيادة الإنتاج ورفع معدلات الإنتاج وعمل بهذا المبدأ لفترة طويلة ثم بدأت القناعة بأهمية منح المحفزات المادية بدأت تمثل توجهها اخر بعد ان تبين ان الدوافع المعنوية وحدها لا تكفي ، بمبدأ الحوافز المادية تزيد في اندفاع العامل نحو العمل ويرفع مدير المشروع قدرته على التجديد والابتكار وينشط العاملون باتجاه خفض الفجوة بين العوائد المتوقعة والتكاليف ، اي زيادة الأرباح اذا تم منح العاملين محفزات مادية .

ح - تنظيم القوة الاقتصادية :

عادة تتخذ تنظيم القوة الاقتصادية شكلين مركزي وغير مركزي ، الاقتصادات الرأسمالية تستخدم مبدأ "التنظيم الحكومي والملكية العامة في ميادين مختارة فضلاً عن الضرائب لتصحيح مسار قوى العرض والطلب وهنا يمكن ان يتخذ التنظيم شكلاً مركزياً" ، غير ان الخاصية المميزة لهذه الاقتصادات هي اللامركزية ، أما الاقتصادات المخططة فالنموذج النظري يفترض المركزية مع وجود قدر محدد صغير من التأثير للسوق اي قدر محدد من اللامركزية تفترض حقيقة وجود التنظيم المركزي والرقابة الإدارية جنباً إلى جنب .

ثالثاً: - الأداء الاقتصادي

ليس هناك معايير متفق عليها لتقدير مدى فاعلية الأداء الاقتصادي في النظام الاقتصادي ، الا ان اغلب وجهات النظر تحصره في تحليل الكفاءة الساكنة والكفاءة الديناميكية .

فالكفاءة بشكل عام يعني الحصول على اكبر نفع من الموارد باقل قدر من النفقات ويتطلب تحقيق الكفاءة الاقتصادية توفر شرطين :

- 1- ان يحقق النشاط الاقتصادي قدر من المنافع يفوق التكاليف بالنسبة لأفراد المجتمع وهذا يعني ان هذا النشاط يزيد من مستوى رفاهية البعض دون تخفيض رفاهية البعض الآخر .
 - 2- ان تجاوزت التكاليف الناجمة عن ممارسة النشاط حجم المنافع فالأفضل عدم ممارسة النشاط لان التكاليف ستكون اكثر من المنافع مما يخلق ضررا لبعض الناس ويزيد المنافع التي يحصل عليها البعض الآخر .
- الكفاءة الساكنة :** ويعبر عنها بواسطة منحنى إمكانيات الإنتاج غير انه ليس من السهل تقدير ما اذا كان الاقتصاد قد بلغ الحدود القصوى ام لا ؟ لذلك يتم استخدام مؤشر البطالة بأنواعها المختلفة اذ كلما ارتفعت كلما كان ذلك يعني ابتعاد الاقتصاد عن منحنى الإنتاج .
- الكفاءة الديناميكية :** فأنها تشير الى قدرة النظام الاقتصادي في رفع طاقته الاستيعابية لإنتاج السلع والخدمات دون ان تتم زيادة المدخلات من عمل ورأس المال ، ويؤخذ في نظر الاعتبار في ظل هذه الكفاءة المتغيرات الأخرى التي تكون اكثر أهمية من التخصيص الأمثل للموارد كالنمو الاقتصادي الذي يراد تحقيقه وكهدف من زيادة مخصص الاستثمار وتخفيض الاستهلاك الحالي من اجل رفع معدل النمو مستقبلا" .

(الفصل الثاني)

نشأة وتطور النظام الرأسمالي**أولاً : نشأة الرأسمالية**

يقصد بنشأة النظام الرأسمالي مجموع العمليات التاريخية التي أدت إلى سيادة اقتصاد السوق وسيطرة الإنتاج السلعي الذي يعتبر التقسيم الاجتماعي للعمل نقطة انطلاقه ونموه .

وتذهب دائرة المعارف البريطانية إلى ان البداية الحقيقية للرأسمالية الحديثة هي العصور الوسطى اذ سادت نظم الأقطاع الاجتماعية والاقتصادية وقد حددت الدائرة القرن الرابع عشر فترة تبلورت فيها الرأسمالية بخصائصها الاقتصادية المعروفة ، ففي الزمن الذي حدثت تحولات معينة في الكيان الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وظهرت فيه القوى الداخلية والخارجية التي عملت على تحطيم الإقطاع بخصائصه التي عرف بها من حيث الترتيب الهرمي وامتلاك إمراء الإقطاع لكافة الأراضي الزراعية واحتلت محله الرأسمالية التجارية هنا امكن الحديث عن البداية الأولى لظهور الرأسمالية .

خلال العصور الوسطى انتشر الإقطاع بكل نظمته وتقاليده وعاداته في جميع الدول الأوروبية ولمدة زمنية طويلة تبتدئ بسقوط الإمبراطورية الرومانية وتنتهي بقيام الثورة البرجوازية في إنكلترا في القرن السابع عشر وفي القرن الثامن عشر واستمر هذا العهد من القرن التاسع عشر إلى 1861 في روسيا عند ظهور الاشتراكية ، والأسباب التي أدت إلى زعزعة وانهيار النظام الإقطاعي والانتقال إلى الرأسمالية التجارية هي :

1- هروب رقيق الأرض إلى المدن من سيطرة وتعسف الأقطاعيين نتيجة استغلالهم في تلبه الأعباء المتزايدة وممارسة أعمال السخرة عليهم لسد احتياجاتهم ولتقوية مراكزهم .

2- الاقتصاد الإقطاعي اقتصاد (عيني) تحصل فيه المبادلات بصورة عينية ولا مجال لاستعمال النقود، لكن بعد الاكتشافات الجديدة وتدفق الذهب والفضة إلى أوروبا جعل عملية المبادلات تتم بالنقود

3- تعاون التجار مع الملوك للقضاء على أسياد الإقطاع من أجل قيام سلطة مركزية واحدة .

فالنظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمرحلة الإقطاعية لم يسد في جميع البلدان الأوروبية في وقت واحد والأقطاع لم ينتهي في فترة محددة وواحدة في جميع البلدان وهذا يفسر لنا انتقال البلدان الأوروبية إلى النظم الرأسمالية لم تكن عملية واحدة بل أستغرق نشؤها مدة تقترب من ثلاثة قرون ، بدأت منذ أوائل القرن الثالث عشر وفي أحضان النظام الإقطاعي وسيطرة الكنيسة.

ويرى آخرون ان النظام الرأسمالي كنظام اقتصادي هو أول نظام عرفته البشرية لسبب بسيط هو انه نظام طبيعي نشأ نشأة ذاتية دوان ان يكون له مفكرون او فلاسفة يدعونه او يدعون اليه ، وبعض الاقتصاديين يلجا إلى تقسيم العوامل إلى داخلية وخارجية ، فالمفكر (الفرد مارشال) يدخل ضمن العوامل التي أسهمت في نشوء وظهور الرأسمالية عوامل مثل (ثراء التجار) و (ظهور الدولة الملكية المطلقة) و(الاكتشافات الجغرافية) و(ارتفاع الأسعار) و(حركة الإصلاح الديني وحركة الإحياء أي النهضة) .

أما (ماكس ويبر) و(فرانز سومبارت) فأكدوا على العوامل الروحية والنفسية في عملية التحول الاجتماعي . ففي نظريتهما عن التطور الاقتصادي للرأسمالية ، وصفاهما أسلوب للإنتاج يقوم على إنتاج السلع واستخدام العمل ، فكل حقبة تأريخيه - حسب رأيهما - (روحها الخاصة) ويستخدم (سومبارت) فكرة النظام الاقتصادي وفكرة الحقبة الاقتصادية اذ تختلف النظم الاقتصادية فيما بينها بحكم طبيعة عوامل ثلاثة هي(الذهنية الاقتصادية) و(التكنيك المادي) و(التنظيم الاجتماعي للعمل) وترجع جميع العوامل المادية التي ساعدت على تبلور عملية التكوين الرأسمالي إلى مظاهرها النفسية مثل حب الذهب والفضة ، المخاطرة والمعقولية والروح الفردية ، روح الدقة الحسابية ، وجوهر المسألة يكمن في استبدال القيم التقليدية للمجتمع الإقطاعي وحياته في الريف وتنظيمات الأصناف في المدن بالسعي الحر من اجل الربح النقدي والمشروع والاقتصاد والعمل المنظم ، وهنا يؤكد ماكس ويبر على أن الرأسمالية تأصلت في الخلق الاقتصادي الجديد الذي أستحوذ على الناس وبدل من طريقة حياتهم وتفكيرهم ، فأزاح الموانع التقليدية عن طريق النشاط المكسبي الحر والرغبة في الربح النقدي ، وقد وجد ماكس ويبر هذا الخلق الاقتصادي الجديد في (حركة الإصلاح Reformation وتعاليم القس لوثر عن العمل الدنيوي) في حين وجد سومبارت أن أصل الرأسمالية في النشاط الاقتصادي لليهود اللذين مارسوا (التجارة والإقراض الربوي).

أما (شومبيتر) فيرى بان نشوء الرأسمالية هي العملية التي أدت إلى زعزعة أسس المجتمع الإقطاعي فلم يكن المشروع الاقتصادي غائبا" طيلة العصور الوسطى ، ولكن ابتداء من القرن الثالث عشر بدا المشروع الرأسمالي بالهجوم على اطر النظام الاجتماعي الإقطاعي ، وبنهاية هذا القرن تكاملت اغلب المظاهر التي يمكن ربطها بالنظام الرأسمالي ، بما في ذلك المشروع الكبير والمضاربة بالأسهم والسلع ، والرأسمال المالي الكبير وان نشوء البرجوازية الجديدة أدت إلى تغيير كيان المجتمع الأوربي وبالتالي روحه وحضارته .

أما الاتجاه الاشتراكي فقدم تحليل مختلف يستند إلى نظرية نمط الإنتاج ، فالرأسمالية باعتبارها نمطاً إنتاجياً استغلالياً ونظاماً لعلاقات إنتاجية أكثر تعقيداً نشأ في المرحلة الإقطاعية ومثل دور راس المال التجاري والربوي دوراً كبيراً في عملية ظهور الإنتاج الرأسمالي فطبقاً للتحليل الاشتراكي ، شهد العهد الإقطاعي تطوراً تدريجياً في نظام الإنتاج السلعي البسيط وكان اهم عامل في هذا التطور هو التقدم في

أدوات الإنتاج الزراعية والصناعية ، ان هذا النظام الإنتاجي تميز بثلاث خصائص ساهمت في تحويل أجزاء كبيرة منه إلى نظام رأسمالي هي :

أولاً : اختلاف الوحدات الإنتاجية في ظروف وشروط العمل الفردي اختلافاً كبيراً بسبب اختلاف الأدوات والمهارة ، مما يؤدي إلى اختلاف كبير في مستويات نفقة الإنتاج .

ثانياً : المنافسة القوية بين المنتجين من أجل خلق ظروف أفضل في مستوى نفقات الإنتاج والاستفادة من الفرق بينها وبين سعر السوق .

ثالثاً : ظهور التمايز الاجتماعي بين المنتجين .

لقد تضافرت عوامل عدة في عملية تكوين الرأسمالية فألى جانب العاملين الرئيسيين (الطوائف المهنية الإقطاعية ، وظروف التجزئة السياسية) كان لرأس المال التجاري والربوي دور مهم في ظهور النظام الرأسمالي ، حيث ساهم في توسيع السوق الداخلية ، وزاد من التمايز الاجتماعي بين المنتجين ، وتراكم الثروات النقدية . أما التفسير الاشتراكي الآخر لنشأة النظام الرأسمالي هو ارتباط ظاهرة (العنف) بالتراكم الأولي لرأس المال ، حيث تمكنت طبقة الملاك وباستخدام القوة في طرد الفلاحين من أراضيهم مما اضطرتهم إلى العمل كأجراء لدى الرأسماليين ، فقد كان العنف أداة مهمة لتركيز الثروة في أيدي التجار والمرابين ، وعلى العموم الرأسمالية نشأت بفضل عاملين مهمين . (1- التقدم الحاصل في عملية التقسيم الاجتماعي للعمل 2- تكوين السوق الداخلية وظهور الدولة المركزية الحديثة) .اذن هناك عوامل عديدة تضافرت في عملية ظهور الرأسمالية .

ثانياً: تطور النظام الرأسمالي: مر النظام الرأسمالي خلال مسيرة تطوره التاريخية بثلاث مراحل رئيسية :

1- المرحلة التجارية :

التي بدأت باكتشاف طريق راس الرجاء الصالح وامتدت أكثر من قرنين اي من عام 1500م إلى عام 1770 م ، وقد اكد ادم سميث في كتابه (ثروة الأمم) على الأهمية التاريخية لاكتشاف أمريكا والطريق إلى الهند الشرقية وقد تميزت الأهمية التاريخية لهذه المرحلة : (زيادة ملحوظة في المبادلات التجارية - أصبحت التجارة عصب التقسيم الدولي للعمل - تراكم لرأس المال بسبب الأرباح المستمدة من العمليات التجارية وكان هذا التراكم مصدر رئيس في تمويل الثروة الصناعية ،وقد أعطت المرحلة التجارية خصائص جوهرية تتمثل بما شهدته من :

1- إثراء البرجوازيين على حساب الطبقة الإقطاعية من ناحية وصغار المنتجين من الفلاحين والحرفيين الصغار من ناحية أخرى .

2- خلق طبقة من المنتجين الرأسماليين في الزراعة والصناعة وطبقة من العمال الأجراء .

3- انشغال الدولة المركزية بتوسيع السوق الداخلية من خلال إقامة الوحدات السياسية القومية وتوسيع السوق الخارجية بالاستيلاء على المستعمرات والسيطرة على البحار .

2- مرحلة التطور الصناعي :

امتدت هذه المرحلة إلى عام 1870 وانتقلت الرأسمالية خلالها من أوضاع التفتت الاقتصادي إلى أوضاع التركيز و من التجزئة إلى الوحدة وظهرت الدولة المركزية من خلال توحيد الأقاليم والوحدات ، كما تضاعفت الأهمية النسبية للمشروعات الكبيرة وتضاعف نصيبها في إجمالي الإنتاج وزادت التجارة العالمية ثلاث مرات عن حجمها في الأعوام 1700-1820 وخمس مرات حجمها بين عام 1820-1870 وتحول الاهتمام من البحث عن المنتجات الى البحث عن منافذ لتصريف المنتجات الصناعية ومرت عملية التطور الصناعي بثلاث فترات وهي :

(التعاونية الرأسمالية البسيطة - المانيفكتورة (المشاغل) الورش - مرحلة الإنتاج الآلي الكبير)

ويمكن بيان خصائص والاتجاهات العملية الإنتاجية لكل مرحلة من هذه المراحل فيها وكالاتي:

أ- **التعاونية الرأسمالية البسيطة :** وقد تميزت التعاونية التي هي شكل من أشكال تنظيم العمل بخصائص اجتماعية واقتصادية منها :

1- إنها عمل تعاوني يتم تحت إشراف صاحب رأس المال للحصول على الأرباح .

2- الشكل الأجبر للعمل .

3- استحواذ صاحب رأس المال على كامل المنتج التعاوني باعتباره مالكا لوسائل الإنتاج .

4- إنها نقيض العمل الفردي مهما حقق من مستويات في الإنتاج فكلما زاد عدد المشتغلين ازداد حجم وسائل الإنتاج المستخدمة ورأس المال الثابت وظهرت الحرف الصناعية .

5- ان الأساس الموضوعي لاستخدام التعاونية هو رفع إنتاجية العمل وخفض كلفة إنتاج السلعة الواحدة وبالتالي تحقيق توفيراً بوسائل الإنتاج الذي يؤدي اليه الاستخدام الجماعي للعمل ، مما يفتح مجالات واسعة أمام أصحاب رأس المال للحصول الأرباح .

ب- **المانيفكتورة (الورش):** سادت في واربا الغربية في أواسط القرن السادس عشر واستمرت إلى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر وظهرت بأسلوبين :

(الأسلوب الأول) دمج مجموعة من الحرفيين في اختصاصات مختلفة في صناعة واحدة وتحت سيطرة مالك وسائل الإنتاج (الأسلوب الثاني) توحيد مجموعة من الحرفيين في اختصاصات مختلفة في صناعة واحدة وتحت قيادة وأشراف الرأسمالية وعلى أساس عملية تقسيم العمل داخل المانيفكتورة ، تعد الحرفة

الأساس التقني للمانيفاكتورة ويظل تقسيم العمل المصدر الرئيس لنمو الإنتاجية وقد أدى التقسيم الاجتماعي للعمل في المانيفاكتورة الى :

1- زيادة الإنتاج 2- تحسين وسائل العمل لدى الحرفيين 3- تعميق عملية التخصص والتمايز الاجتماعي 4- ازدياد سيطرة راس المال على العمل 5- توسع السوق الداخلية 6- هيأت هذه المرحلة الفرصة للانتقال إلى الإنتاج الآلي وتسارعت عملية التطور الرأسمالي ثم الانقلاب الصناعي في اوربا عامة وفي إنكلترا بشكل خاص . حيث كانت أوربا أول بلد أوروبي شهد اندلاع الثورة الصناعية قبل غيرها من البلدان الرأسمالية ويمكن توضيح العوامل التي أدت إلى ان تنبوا إنكلترا الموقع الأول في التطور الرأسمالي بما يلي :

- 1- ان إنكلترا كانت البلد الأوربي الأقدم الذي استطاع التخلص من السيطرة الإقطاعية والتفتت الإقطاعي الذي كان عاملا معيقا" لتكون السوق الواحدة .
 - 2- طرد الفلاحين بالقوة من أراضيهم مما أدى الى تحرير أياد عاملة كبيرة لخدمة الصناعة .
 - 3- وبسبب تطور وتوسع التجارة الإنكليزية تراكمت رؤوس الأموال اللازمة لا نشاء مشاريع كبيرة وشراء مكائن والآلات لازمة لذلك ، وقد أدت عملية تطور الصناعة الآلية الكبيرة الى انقلاب تام في وسائل المواصلات والاتصالات وظهرت السكك الحديدية الخ ، مما أدى إلى تغييرات مهمة في هيكل الإنتاج الاجتماعي سواء في إنكلترا ام في البلدان الأوربية .
- ت- الإنتاج الآلي الكبير :**

ان الإنتاج الكبير واستخدام الآلات والمكائن في المشروعات الصناعية وانطلاق الثورة التكنولوجية والمعرفية وضعت البداية الحقيقية للثورة الصناعية وتطور الإنتاج الصناعي الكبير ، ادى إلى تطور القطاعات الصناعية الخفيفة وتطوير الصناعات الثقيلة التي أخذت تحتل مكانة متقدمة في الاقتصاد القومي ، كما أدت عملية التحول نحو العمل الآلي بإفقار واسع للمنتجين الحرفيين وخاصة" في الهند حيث لم يستطيع النساج الهنود الصمود أمام المنتجات النسيجية الإنكليزية القائمة على العمل الميكانيكي الذي أدى الرفع الإنتاجية واحتلال الصناعة المكانة المرموقة في البنية العامة للاقتصاد القومي وهو ما عرف تاريخيا" بالتصنيع الرأسمالي الذي بدا بالصناعات الخفيفة لينتقل بعد ذلك إلى الصناعات الثقيلة التي لم تتطور في وقت واحد في البلدان الأوربية ، فيمكن اعتبار اليابان وروسيا اخر الدول التي دخلت التصنيع الرأسمالي لا سباب تاريخية معروفة .

وبشكل عام يمكن القول ان الثورة الصناعية وضعت الأسس الموضوعية للثورات العلمية والتكنولوجية وتحول العلم إلى قوة منتجة على نطاق واسع كما تسارع نمو المدن والمراكز الصناعية في البلدان

الأوربية ونمت صناعة استخراج المعادن والفحم وصهر الحديد بالإضافة إلى الصناعات القطنية والصوفية .

3- المرحلة المالية والاحتكارية

في هذه المرحلة أنتقل النظام الرأسمالي من المنافسة الحرة إلى نظام المنافسة الاحتكارية وظهور الرأسمالية الاحتكارية ، فالمشروعات الكبيرة بدأت تفرض وضعاً احتكاريًا على مستوى الإنتاج والأسعار بقصد الحصول على الأرباح ، وبعد زيادة النمو السكاني الذي بلغ في نهاية القرن التاسع عشر حوالي 1600 مليون نسمة في العالم ، الشيء المهم في هذه المرحلة هو تضاعفت الطاقات الإنتاجية وزيادة حجم المبادلات الدولية وتكوين السوق الرأسمالية العالمية ، وبلغ التقدم التقني مستواً عالياً بعد استخدام الفحم والبتروك والكهرباء كمصادر أساسية للطاقة ، كذلك أصبحت عملية تصدير رؤوس الأموال بدافع الأرباح محور الصراع الاحتكاري من أجل الأسواق ومجالات الاستثمار وتأمين مصادر ثانية للمواد الخام والمواد الأولية لتطوير الصناعة الرأسمالية ، فاندفعت رؤوس الأموال نحو الأسواق الخارجية (أسواق المستعمرات) بعد أن ضاقت الأسواق المحلية وتدني معدلات الأرباح ، واعتمد رأس المال القوة لتحقيق السيطرة على الأسواق الجديدة ، فتم فسخ المجال أمام تصدير رأس المال لإدخال المبادلات السلعية وللحصول على وسائل الإنتاج .

أن هذه الديناميكية التي أمتلكها رأس المال جاءت نتيجة مباشرة لعملية اندماج رأس المال الصناعي بالرأسمال المصرفي وتكوين رأس المال المالي كأساس تاريخي لظهور الاحتكارات المعاصرة ، حيث اتخذت عملية تصدير رأس المال أشكالاً عديدة منها (القروض المصرفية ، والديون الحكومية ، والاستثمارات المباشرة)

ثالثاً: السمات العامة للنظام الرأسمالي

أن محاولة التعرف على السمات العامة للنظام تتم من خلال ما أكد عليه الاقتصاديون وعلى مختلف مدارسهم الفكرية من ملامح وخصائص لهذا النظام التي ميزته عن الأنظمة الاقتصادية الأخرى وهذه السمات هي :-

1- الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج والتي تؤدي إلى استقطاب اجتماعي حاد يتمثل في الانقسام بين من يملكون هذه الوسائل والسيطرة في المجتمع وبين من لا يملكون هذه الوسائل .

2- اعتماد النظام الرأسمالي على قوى السوق ، العرض والطلب لتنظيم العمليات الاقتصادية ، أي أن جهاز السوق والثمن يمثل ميكانيزم تطور النظام وحل الإشكالات فيه سواء على المستوى النظري أو التطبيقي .

- 3- سيادة المنافسة بين المنتجين في النظام الرأسمالي في المراحل الأولى لتطورها وتحولها إلى منافسة احتكارية في المراحل التالية للتطور واعتماد الرأسمالية على مبدأ الحرية في النشاط الاقتصادي أي حرية الكسب على مستوى المشروع الفردي الخاص وعلى مستوى المشروعات الاحتكارية .
- 4- ان القانون الأساسي المميز للخصائص الجوهرية أي طريقة الإنتاج الرأسمالية هي الحصول على أعلى الأرباح وهو قانون عام للنظام الرأسمالي على مختلف أدوار تطوره .
- 5- الدور المحدود للدولة والغياب النسبي للرقابة الحكومية على النشاط الاقتصادي خاصة ما يتعلق بالأسعار والإنتاج .

(الفصل الثالث)

نشوء الرأسمالية الاحتكارية: Monopoly Capitalism

الرأسمالية الاحتكارية تكونت أسسها الموضوعية في تلك المرحلة من مراحل التطور الرأسمالي الذي أعتمد في حركته على الدور الأوسع لقوانين المنافسة الحرة ، ففي مرحلة التطور يؤدي تركيز الإنتاج إلى تشكيل الاحتكارات تصبح قوة اقتصادية مهيمنة ، ونشوء الاحتكارات يؤدي بدوره إلى حدوث تغيرات نوعية في آليات إعادة إنتاج رأس المال الاجتماعي ، مما تقدم يمكن حصر أهم الصفات المميزة للتطور الرأسمالي في ظروف نشوء وسيطرة الاحتكارات على الوجه الآتي:

- 1- تعمل الأرباح الاحتكارية على توسيع إمكانات التراكم في المؤسسات الكبيرة
- 2- اندماج رأس المال المصرفي ورأس المال الصناعي بالمصالح الأساسية للصناعة وتكوين رأس المال المالي.
- 3- أن عدم تمكن رؤوس الأموال من إيجاد الفرص الملائمة للتوظيف وبالتالي الحصول على أعلى الأرباح في السوق الوطنية يدفع الاحتكارات الرأسمالية نحو التوجه إلى السوق الخارجية للحصول على الأرباح
- 4- تقسيم العالم اقتصادياً بين الاحتكارات الدولية وخلق علاقات تبعية تشكل السمة البارزة للعلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة .
- 5- الصراع التزاحمي بين الاحتكارات يدفع نحو تعميق سياسة التوسع الاستعماري والحصول على المستعمرات بفعل لجوء الاحتكارات إلى استخدام كل قواها وقدراتها وإمكاناتها المالية والاقتصادية.

أن الجوهر المميز للرأسمالية الاحتكارية هو الاحتكار ، وذلك لأن وجود المنافسة والاحتكار قد أبرزتا النوعية الجديدة للنظام الرأسمالي .

مفهوم الاحتكارات: هي اتحادات اقتصادية كبيرة تأخذ أنواع متعددة مثل (الكارتل-السنديكات-التروستات....الخ) وهي تتصف بالملكية الخاصة (الفردية والجماعية والمساهمة) والتي تنفذ العمليات الاقتصادية وتقوم بالسيطرة على الأسواق بشكل خاص وعلى عموم الاقتصاد مستفيدة بذلك من المستوى العالي لتركز الإنتاج وروس الأموال بهدف تكوين الأسعار الاحتكارية لحصول على أقصى الأرباح - وبهدف إعطاء تعريف شامل يضم مختلف أشكال الاحتكارات يمكن القول بان (الاحتكار هو مؤسسة رأسمالية ضخمة جدا او اتحاد مؤلف من مؤسسات راس مالية ضخمة جدا)

الكارتل: هو اتفاق بين عدة مشروعات تنتج سلعة معينة وضمن حجم معين للحد من المنافسة بينها ويحتفظ المشروع بشخصيته واستقلاله المالي وبحرية تامة في كل مالم يتناوله الاتفاق ، وقد تتفق عدة مشروعات على تحديد سعر معين وتوزيع الأسواق بينها وقد تشترك في نفقات النقل والدعاية ، الهدف من إنشاء الكارتل هو إن إنشاء جو من المهادنة يساعد كل مشروع على متابعة نشاطه بكل طمأنينة ، أول كارتل تأسس عام 1873 في ألمانيا ثم كارتل الفحم 1893 وكارتل الصلب 1904 .

التروست: هو مؤسسة تعبر عن اندماج مؤسسات تحت إدارة واحدة على أن تفقد كل المؤسسات استقلالها وشخصيتها القانونية والمعنوية ، ويعتبر (تروست روكفلر) عام 1872 أول تروست ظهر إلى الوجود واهتم بصناعة النفط ثم ظهرت شركة (شيل وجنرال موتورز) ويتأسس التروست عندما تبتلع مؤسسة معينة مؤسسة أخرى تستولي على أموالها مباشرة أو عن طريق مساهم مشترك .

تاريخا: ارتبط تطور الاحتكارات بتحول الرأسمالية في عصر المنافسة الحرة إلى رأسمالية احتكارية ويرتبط ظهورها بتطور العمليات الاقتصادية التي عملت على تعجيل نمو الطابع الاحتكاري للاقتصاد واكتسابه ملامح جديدة . عند نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بلغ تطور القوى الإنتاجية مستوى جديد كان بمثابة نقطة الانعطاف التاريخية في تطوير الاحتكارات الرأسمالية ففي البلدان (بريطانية - ألمانيا - فرنسا- الولايات المتحدة الأمريكية) حدث توسع في الطاقة الإنتاجية وفي الإنتاج الشئ الذي كون ظروفًا موضوعية لبناء توظيفات رأسمالية كبيرة مما أدى إلى زيادة الطاقة الإنتاجية لتلك المشروعات الصناعية التي شكلت قاعدة التطور الصناعي مثل (استخراج النفط ، الصناعات الكيماوية ، صناعة السيارات ، والنقل والمواصلات) مما أدى إلى تمركز الإنتاج Centralization اي تكوين معامل ومصانع جديدة وكبيرة استوجبت توسيع نطاق الملكية الرأسمالية من خلال (الأسهم) وهو شكل من أشكال تنظيم الملكية الرأسمالية وينحصر جوهره في ان المشاركين في الأسهم او حملت الأسهم يحصلون على مقادير محددة من الأسهم التي تمثل حق ملكهم في راس مال المشروع بما يتناسب مع نصيب راس المال فيعد

حامل السهم ضمن مالك المشروع حيث لا يخسر غير وديعته . ان هذه الطريقة اكتسبت أهمية حاسمة في جذب حجوم كبيرة من رؤوس الأموال وتحفيز رؤوس الأموال الصغيرة والمتوسطة في إنشاء المشروعات والشركات الاقتصادية وبذلك أصبحت وسيلة مهمة في تركيز رأس المال .

تركز رأس المال: Concentration Capital

يقصد بتركز رأس المال: هو تحويل جزء من القيمة او الأرباح العالية أو الزائدة من خلال التراكم إلى رأس مال يضاف إلى رأس المال القديم ، ويعتبر تركيز رأس المال الشكل الرأسمالي لتركيز الإنتاج حيث يمثل المشروع الرأسمالي نقطة انطلاقه ، وفي ظروف تركيز رؤوس الأموال بيد الرأسمالي يصعب من الممكن تطوير الإنتاج الآلي والمكننة واستخدام منجزات العلم في كل المجالات ان تتركز رأس المال يأتي من مصدرين :

الأول: تعاظم حجم المشروعات (الصناعية) حيث تؤدي الى تكوين رؤوس أموال كبيرة تعرف بعملية (التركز الرأسمالي) وهي عملية تعتمد على دفع رؤوس الأموال الفردية للاندماج ببعضها أي حصر ودمج رؤوس الأموال الموجودة في رأس مال واحد ان هاتين العمليتين (عملية تركيز رأس المال وعملية التركيز الرأسمالي) أدت إلى سيطرة المشروع الكبير في كل قطاع من القطاعات الاقتصادية المتطورة ، كذلك ان الأزمات الاقتصادية الدورية عززت من هذا الاتجاه بعد إفلاس المئات بل الآلاف من المشروعات ولم تكن غير المشروعات الاقتصادية الكبيرة قادرة على مواجهة التقلبات الدورية ، ان تركيز رأس المال كان له دور في تهيئة الظروف لتبلور الرأسمالية الاحتكارية وينشط تتركز رأس المال الرأسمالين للحصول على أقصى الأرباح .

الثاني: تفاقم تركيز رأس المال في المصارف ، فالمصارف عندما تقوم بتمويل إنشاء المشروعات تعمل على تقوية عملية تركيز رأس المال وتكوين الوضع الاحتكاري ، وبالتالي تسيطر على الجزء الأكبر من أموال الآخرين وتتصرف بالجزء الأكبر من وسائل الإنتاج ومواد الخام فيحدث ان تكتمل بجمع المصالح الخاصة للاحتكارات المصرفية والمصالح الخاصة للاحتكارات الصناعية مكونة بذلك (رأس المال المالي) وفي الظروف المعاصرة للرأسمالية الاحتكارية يمثل تركيز رأس المال مستوى جديدا في النشاط الاقتصادي الذي تقوم به الاتحادات الاحتكارية العملاقة سواء على الصعيد المحلي ام على العالمي والذي يعرف بـ (الشركات المتعددة الجنسيات) كتعبير عملي عن ظاهرة تركيز رأس المال وتتركز الإنتاج

التركز المصرفي : Concentration of Bank

ويقصد به حصر النشاطات المصرفية بأقل عدد ممكن من المصارف الكبيرة ، حيث يقوم قانون التركيز وتتركز رأس المال بدوره ، فيتقلص عدد البنوك نتيجة المنافسة ، والتركز المصرفي يحدث عن طريق

توسيع عمليات المصارف الكبرى او عن طريق اندماج المصارف ، ان راس المال لدى المصارف اما ان يكون رأسمالا خاصا او رأسمالا مودعا ، لهذا يوجد مصدران لنموه ، **الأول:** جذب الودائع وتحويل الرباح الخاصة إلى راس مال وهو ما يطلق عليه أحيانا بـ (الرسملة) حيث بلغ نمو راس المال المصرفي مستويات عالية من النمو ارتبط بعمليات تركيز Centralization راس المال الصناعي أو تركزه Concentration ، **الثاني:** ارتباط تركيز راس المال المصرفي بالظروف الرأسمالية الاحتكارية .

(الفصل الرابع)

المرحلة المعاصرة في تركيز الاحتكارات وتمركزها

من الضروري التمييز بين شكل الاحتكارات العالمية التي تميزت خلال النصف الأول من القرن العشرين عن الشكل الجديد للاحتكارات الذي عرف في السنوات الثلاثين من هذا القرن، ففي السنوات الأولى في القرن العشرين لم يشهد أي بلد رأسمالي (مؤسسة احتكارية) استطاعت من السيطرة على مواقع قوية في بلدان أخرى ، أي الأمر لا يقتصر على البلدان المستعمرة سابقا (بلدان العالم الثالث) بل بلدان رأسمالية أخرى ، فقد تكونت الاحتكارات وقتئذ بشكل اتفاقات بين الاحتكارات الكبرى العائدة لمجموعة البلدان الرأسمالية وكان هذا الشكل الدولي للاحتكارات ، وهذا الاتفاق هو مستوى جديد من تركيز راس المال والإنتاج على المستوى العالمي ، أدى إلى تكوين شكل جديد للاحتكارات الدولية اطلق عليها في الكتابات الاقتصادية (الاحتكارات ما فوق القومية) او (الاحتكارات العابرة للقارات) او (الاحتكارات المتعددة الجنسيات) .

مصطلح متعددة القوميات : يشير إلى الاحتكارات التي تعمل في الاقتصادات الوطنية وفي الاقتصادات الأخرى .

أما مصطلح الشركات متعددة الجنسيات: هي عبارة عن اتفاقات احتكارية بين اثنين او اكثر من البلدان الموجهة نحو تشكيل مجموعات احتكارية ضخمة تمتلك فروع او شركات تابعة Affiliates إنتاجية او تجارية او مالية في العديد من البلدان الأخرى ، وأهي عبارة عن الشركات الصناعية التي تنتج وتبيع منتجاتها في أكثر من دولة واحدة ، لقد اصبح ظهور الشركات المتعددة الجنسية تكويننا أساسيا في بنية النظام الرأسمالي حيث تشير بعض البيانات الإحصائية المنشورة ان هناك 500 شركة كبرى متعددة الجنسيات تسيطر على 72000 شركة تابعة في مختلف أنحاء العالم الرأسمالي بل أصبحت هذه الشركات مصدر خطر يواجه بلدان العالم الثالث ، حيث هناك ثلاث عوامل تشكل القوة الدافعة الرئيسية لها:

الأولى: تحرير السياسات العامة ، أي فتح الأسواق العالمية والسماح لجميع أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر للمساهمة في رأس المال .

الثانية: التغيير التكنولوجي السريع مع ما ينطوي عليه من تكاليف ومخاطر متزايدة مما يستوجب من الشركات أن تسعى إلى استكشاف الأسواق العالمية والاستفادة من قلة التكاليف وخفض المخاطر .

الثالثة: تزايد المنافسة ، فاشتداد حدة المنافسة يجبر الشركات الصناعية البحث عن سبل جديدة لزيادة الكفاءة بما في ذلك توسيع نطاق وصولها إلى أسواق جديدة في مرحلة مبكرة .

ظاهرة الشركات المتعددة الجنسيات :

الشركات المتعددة الجنسية هي في واقع الأمر جنسيات محددة في دولها الأم وهي في الغالب دول متقدمة مع فروع لها من دول أخرى غالبا " ما تكون دولاً نامية . وبالتالي فإن الشركات المتعددة الجنسيات من ناحية الإدارة والملكية (أما أمريكية ، أو بريطانية أو هولندية أو ألمانية أو فرنسية أو إيطالية) وهي في الأصل مؤسسات كبيرة تعمل في أسواق تتميز بالمنافسة الناقصة وكفائيتها الاقتصادية هي بكفاءة القلة المحتكرة لاتخاذ القرارات ، فهذه المؤسسات هي الوحدة الأساسية للرأسمالية الاحتكارية فهي تطبق استراتيجية العالم الرأسمالي التي لا تتطابق بالضرورة مع استراتيجيات دولة معينة ، وهي تشكل أخطبوط اقتصادي ليس له حدود منظورة ، بل أن ميزانيات بعض هذه الشركات تفوق ميزانية دول بأكملها ولها فروع في مختلف دول العالم ، مما أثارت المؤسسات المتعددة الجنسيات منذ ان تشكلت وبدأت نموها اهتمام الاقتصاديين خاصة بعد دخول هذه المؤسسات مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

اما بالنسبة إلى اهم الخصائص التي تنظم عمل المؤسسة المتعددة الجنسيات هي :-

1- العمل الماهر يمثل الركيزة الرئيسية للأبحاث والدراسات والتخريجات النظرية بصدد الواقع الاجتماعي والاقتصادي لهذا النظام .

2- الوزن النوعي المتزايد للقرارات والمنهجية اليومية لعمل المشروع الرأسمالي على صعيد بدء الإنتاج والتنسيق بين مراكز الوحدات الإنتاجية والخدمية ومن ثم التنسيق على المستوى الإقليمي والوطني والعالمية .

3- بقاء القرارات الأساسية في يد الرأسماليين بالمستوى الذي يفرض سيطرتهم الاحتكارية .

4- ان هذه المؤسسات العملاقة المتعددة النشاط والانتشار لا يمكن ان تعمل مالم تتمتع بأجهزة إدارية تتمكن من إنجاز مهامها على المستوى الوطني والعالمي تسندها شبكة سريعة من الاتصالات (ثورة

المعلومات) التي تستخدم أجهزة حديثة تستند إلى الأتمتة Automation في جمع ومعالجة ونقل وتوزيع المعلومات التي أحدثت نمواً في القدرات الإدارية لهذه المؤسسات الاحتكارية .

(الفصل الخامس)

تكيف الرأسمالية للظروف المعاصرة :

بعض الاتجاهات النظرية لتحليل تكيف الرأسمالية :

في ضوء مرحلة التكيف الرأسمالي للظروف المعاصرة ظهرت دراسات اقتصادية عديدة منها الدراسات (الكنزية) كمحاول لتفسير حركة وتطور النظام الرأسمالي في ضوء المتغيرات الجديدة ، حيث كشفت النظرية الكينزية وغيرها من النظريات ضعف أفكار الحرية الاقتصادية وفكرة التوازن العفوي (التلقائي) فالصورة التي رسمها الكلاسيك لم تعد كما هي فقد طرأ عليها الكثير من التبدل تحت تأثير اكتشاف نقاط الضعف في التحليل الكلاسيكي ومنها على النحو الاتي:

1- أن الحرية الاقتصادية والمنافسة هما ليس متلازمين بل أن حرية المنافسة لا يمكن تصورها في ظل الحرية ، فواقع عمل المؤسسات الاقتصادية الرأسمالية في القرن العشرين أكتسب شكلاً آخر هو المنافسة الاحتكارية التي أدت القضاء على معظم المؤسسات الضعيفة وتعزيز أشكال السيطرة على السوق من قبل عدد محدود من المشروعات .

2- الارتكاز على نظرية التوازن التلقائي بين العرض والطلب لم يعد مقبولا في تنظيم الحياة الاقتصادية.

3- وضع التوازن التلقائي هو ليس وضعاً مثاليا يلزم الاقتصاد للوصول اليه وبلوغ مستوياته ، وهو ما كشفته دراسات الدورة الاقتصادية ، فالعالم يمر بأوضاع من الرخاء والركود بصورة دورية حيث أن مرحلة الرخاء هي ليست مرحلة توازن تام بل هي مرحلة للرواج وزيادة الطلب على السلع وعوامل الإنتاج ، وضمن هذا السياق سوف نتناول أهم الأفكار والتصورات النظرية حول تكيف الرأسمالية للظروف المعاصرة .

أولاً : ثورة المنظمين :

يرى (بورنهام) أن مسألة الانتقال من الرأسمالية إلى مجتمع آخر محسومة ، حيث أنه يؤكد على أن الرأسمالية لن تنتقل إلى الاشتراكية ، كما يريد ماركس واتباعه ، بل أشاره إلى ظهور مجتمع آخر وعهد جديد هو (المديرين او المنظمين) وينطلق (بورنهام) من أن السلطة الاقتصادية والسياسية لا ترتبط بالملكية على وسائل الإنتاج بل ترتبط بإدارة هذه الوسائل والرقابة عليها ، فالرأسمالية الحديثة هي التي

تتنازل فيها الطبقة المالكة عن إدارة المشروعات إلى (المنظمين او مدراء المشاريع) أي انفصال إدارة وسائل الإنتاج عن ملكيتها وفرض الرقابة على القوى المنتجة في المجتمع من قبل المديرين ، وهذه الفئة الجديدة عند بورنهام تتكون من أشخاص اعلى مكانة من العمال الاقتصاديين والمهندسين وهي موجودة في كل مشروع فردي او حكومي ، وبهذا فان هذه المرحلة هي مرحلة (الثورة المديرية) التي يقوم فيها المديرون لينقلوا المجتمع الحالي إلى عهد جديد يسمى عهداً (مديرياً). اما بالنسبة الى اهم خصائص العهد الجديد عند (بورنهام) هي :

- 1- ان هذه العهد يتميز بانتقال ملكية وسائل الإنتاج إلى الدولة .
- 2- شمول وظيفة الدولة لمختلف الفعاليات الاقتصادية .
- 3- حصول المديرين على الحصة الأكبر من الناتج الموزع .
- 4- المبادئ الأخلاقية والاجتماعية والقيم والمثل هي التي تعبر عن مصالح المدير وتخدم منفعتهم في هذا العهد .

ثانياً: فكر الرفاه : WELFARE

دعا الاقتصادي (بيجو PIGU) إلى فكرة الرفاه الاقتصادي كغاية نهائية للمجتمع الاقتصادي بدلا من فكرة التوازن الاقتصادي ، فالرفاه يشكل هدفاً للنشاط الاقتصادي ومثلاً أعلى للوضع الاقتصادي ، ومن دعوته لهذه الفكرة ينطلق بيجو من ان اهتمام الاقتصاد بالإنتاج وتبادل المنتجات والثروات المقومة فقط بالنقود هو اتجاه خاطئ لذلك كان على علم الاقتصاد ان يضع لنشاط الإنسان هدفا ملموسا وهو (الرفاه) فلا يجوز ان يكون هدفه هو الربح او إنتاج الثروة من اي نوع كانت بل ان يكون الرفاه هدفا له وضمن هذه السياق يتوقف الرفاه عند (بيجو) على عاملين :

- 1- إشباع الرغبات عن طريق الاستهلاك فيكون الرفاه كبيرا كلما تحقق الإشباع .
- 2- الجهد المطلوب للإنتاج: فكلما كان الرفاه كبيرا كلما كان الجهد مطلوب للإنتاج قليلا .

ثالثاً: التحليل الكينزي:

في أواسط الثلاثينيات من هذا القرن ظهرت الأفكار الأساسية للاقتصادي (كينز) فكانت رد فعل على كل مرحلة ما بعد أزمة 1929-1932 ونتائجها السلبية على مجمل الحياة الاقتصادية في بلدان الرأسمالية لذلك سوف نتناول ضمن هذا السياق الجوانب التالية :

1- الأفكار الرئيسية لـ كنز : واهمها :

أ- الدخل القومي NATIONAL INCOME

يعتقد كنز ان العمليات الاقتصادية تتأثر بمقدار الدخل القومي وهو مصدر الطلب في السوق والمرتكز للرواج وتصريف السلع وهو المؤشر المحدد في الوقت نفسه لمدى استخدام اليد العاملة وبما ان الطلب على السلع ومن ثم على اليد العاملة يتوقف على مقدار الدخل القومي فان تحديد مستوى الاستخدام EMPLOYMENT والبطالة يتوافقان على الدخل القومي وهذا الدخل عند كينز ينتج عن نوعين من النفقات:

النفقات الاستهلاكية : وهي التي تنفق في الأسواق باعتبارها ثمنًا لمواد الاستهلاك حيث يرتبط الاتفاق الاستهلاكي بالاستعداد النفسي للمستهلك ويسمى بالميل نحو الاستهلاك ، ويعرف كينز هذا الميل بأنه العلاقة بين المجموع الدخول ومجموع الاستهلاك او (نسبة الاستهلاك إلى الدخل) ، اي ان الميل للاستهلاك يساوي مجموع الاستهلاك على مجموع الدخل وهذه النسبة تكاد تكون ثابتة دائما الا في حالات قليلة ، حيث يتجه الإنسان دائما نحو زيادة دخله .

النفقات الاستثمارية : يمثل الإنفاق الاستثماري الإنفاق على إقامة المنشأة الثابتة والآلات في المشروعات وحجم هذا الإنفاق يرتبط بمدى اندفاع أصحاب رؤوس الأموال على استثمار أموالهم والدافع نحو الاستثمار هو الكفاية الحدية لرأس المال ويتم الاستثمار بعد ان يتأكد صاحب رأس المال من مقارنة الكفاية الحدية لرأس المال مع سعر الفائدة ، فاذا كانت الكفاية الحدية لرأس المال اكثر من سعر الفائدة . كانت فرصة قيام صاحب رأس المال بالاستثمار اكبر والكفاية الحدية لرأس المال عند كينز هي (متوسط النسبة المئوية للربح السنوي الذي يحصل عليه صاحب المشروع الرأسمالي من استثمار رأسماله خلال فترة الاستثمار ، اما بالنسبة لسعر الفائدة تعتمد على عاملين (تفضيل السيولة) الذي يعتمد على المبادلات والمضاربات وروح المغامرة في السوق ، والآخر هو (كمية النقد المتداول) حيث كلما زادت كمية النقد المتبادل تعرضت سعر الفائدة للهبوط .

ب- توازن البطالة :

يرى كنز ان الميل نحو الاستهلاك يكون ثابتا ، وان الاختلاف التوازن بين العرض او الطلب يكون ناتج عن السلع الاستهلاكية وأيضا عن السلع الإنتاجية ويتوقف التوازن بين العرض والطلب على السلع الإنتاجية عندما يتساوى الادخار والاستثمار ، وبما ان دوافع الادخار عند الإنسان تختلف عن دوافع الاستثمار لديه وميله نحو الادخار اقوى من ميله نحو الاستثمار لذلك فان التساوي بين الادخار والاستثمار لا يتحقق دائما وهذه هي المشكلة لان بقاء جزء من الدخل مدخرا يجعل من الطلب غير قادر على تغطية العرض بكامله الأمر الذي يؤدي بدوره إلى أضعاف الرغبة في الاستثمار فيتناقص معه الدخل القومي وبما ان الاستخدام يعتمد على الدخل القومي فانه يتعرض للتناقص أيضا ، تناقص الاستخدام يعني هبوط الأجور وبالتالي نقص في القوة الشرائية وهذا يعني نقص آخر في الطلب على السلع ، وعلى

هذا يمكن ان يكون هناك تساوي بين العرض والطلب لكن ليس من الضروري ان يكون توازن تكون فيه جميع اليد العاملة مستخدمة بل يتحقق في مستوى أدنى يكون فيه قسم من اليد العاملة جاهزة للعمل والقسم الآخر غير مستخدم وبالتالي يكون الوضع الاقتصادي في حالة توازن بطالة وليس توازن استخدام كامل .

التفسير الكينزي للآزمة الاقتصادية :

يعتقد كينز ان سبب الأزمات الاقتصادية بشكل عام وأزمة 1929 بشكل خاص هي ليست أزمة فيض إنتاج إنما أزمة نقص في الطلب أو نقص في الاستهلاك وحسب رأي كينز فان مصدر الأزمات ناجم عن العوامل الآتية.

1- هبوط الميل نحو الاستهلاك : هبوط الميل نحو الاستهلاك يرجع إلى عاملين .**الأول:** ان الدخل في البلدان الرأسمالية يميل نحو التزايد وعندما يزداد الدخل لابد ان يرتفع الإنفاق الاستهلاكي ولكن بنسبة اقل من نسبة التزايد في الدخل. **الثاني:** ان الدخل يبتعد عن المساواة وهذا ناجم عن حقيقة أساسية وهي ان دخل الطبقات الغنية يرتفع بنسبة اكبر عند الطبقات الفقيرة التي لا يزيد دخلها لا بحدود قليلة ومن ثم استهلاكها الا القليل ، اما الطبقات الغنية فيرتفع دخلها بنسبة اكبر ولكن لا يرتفع إنفاقها الاستهلاكي الا إرضاءً لرغبات ضعيفة جدا ، فان الاستهلاك لا يزيد أيضا كثيرا لذلك نجد الميل للاستهلاك يتعرض لتناقص باستمرار وهو ما يطلق عليه كينز (بقانون الاستهلاك) Law of consumption حيث يرى انه يؤدي إلى عدم التساوي بين حجم الاستخدام وزيادة الدخل القومي ، وفي اعتقاد كينز ان هذا التناقص في الميل نحو الاستهلاك لا علاج له الا البطالة ، لأنها إفقار ... ولان نقص الدخل يؤدي إلى ارتفاع الميل نحو الاستهلاك ، وهكذا يتحقق التوازن بين الدخل والاستهلاك .

2- تناقص الكفاية الحدية لرأس المال :

هذا التناقص يؤدي إلى انخفاض الاستثمار وأسببه هو الميل نحو الاستهلاك فمالك المشروع الاقتصادي عندما يرى هذا التناقص في الأنفاق الاستهلاكي سوف يدرك مدى الصعوبات المتزايدة التي سيواجهها لتصريف السلع ، لذلك يتوقع تناقص الأرباح في مشروعه ومن ثم انخفاض الكفاية الحدية لرأس المال المستثمر . فينخفض تبعاً لذلك اندفاع صاحب رأس المال نحو الاستثمار .

3- تفضيل السيولة: تفضل السيولة تعتبر عاملاً مهماً للتأثر في سعر الفائدة لان الفائدة هي بمثابة ثمن التنازل عن السيولة ، وعلى هذا فان الاتجاه نحو المبالغة في تفضيل السيولة سيؤدي حتما بقاء سعر الفائدة في مستوى مرتفع وبما ان الاندفاع نحو الاستثمار يتوقف على الفارق بين السعر الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال فان بقاء الفائدة على مستوى مرتفع لسعرها مع تناقص الكفاية الحدية لرأس المال يعني هبوط هذا الفارق او اختفائه وبالتالي تقليل الاندفاع نحو الاستثمار ونقص الطلب.

4- تجميد الأموال الاحتياطية: من العوامل التي تؤدي إلى أحداث الاختلال بين العرض والطلب ومن ثم نشوء الأزمة الاقتصادية يتمثل في سلوك المؤسسات الصناعية الموجه نحو المبالغة في رفع الأموال الاحتياطية المخصصة لتعويض راس المال فالشركات الصناعية عادة تلجأ إلى اقتطاع جزء من دخلها السنوي وتحفظ به كاحتياطي لاستخدامه في عمليات تجديد الأصول الثانية وبالتالي يؤدي هذا الأمر إلى نقص الطلب وكثيراً ما يكون هذا الاحتياطي أكبر من الحاجة الفعلية ويتجاوز المبالغ الضرورية المطلوبة للتجديد ، ولكن مع ذلك تبقى الشركات الصناعية هذا الجزء مجمداً لديها من أجل الحرص وتلافي ما يقع من مخاطر في المستقبل وهذا يعني بقاء هذا الجزء الاحتياطي معطلاً دون استثمار ولا يستعمل في الإنفاق الاستهلاكي فيسبب نقصاً في الطلب من ثم يترك تأثيره السيئ على تنامي الفعالية الاقتصادية وعلى الدخل والاستخدام .

معالجة كينز للأزمة الاقتصادية :

من الآراء التي طرحت حول معالجة الأزمات الاقتصادية ، كانت هناك آراء تتوجه نحو نبذ سياسية الحرية الاقتصادية والدعوة إلى سياسية التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي ، حيث يمكن للدولة عن طريق السياسة الاقتصادية وأدواتها ان تعالج الأزمة الاقتصادية من خلال :

1- تخفيض الأجور وتحديد سعر الفائدة فتتخفص الأجور يؤدي إلى تتخفص تكاليف الإنتاج وبالتالي زيادة الأرباح والاندفاع نحو الاستثمار ، أيضا ان رفع سعر الفائدة يؤدي إلى تشجيع المدخرات ومن ثم رفع حدود الاستثمار .

2- يرى كينز طبيعة الأزمة كانت متأصلة في طبيعة النظام الرأسمالي الا انه ليس هناك قوانين حتمية تفرص وقوع الأزمة ، اي ان الأزمة لا تنشأ عن قوانين حتمية ، اما الأزمة عند كينز تنشأ من نقص الطلب والاستخدام ، حيث اختلف كينز مع الكثير من الاقتصاديين حول سبل مواجهة الأزمة والتدابير الناجحة للتصدي لها والتحقيق عن آثارها ، حيث أوضح كينز ان هذه التدابير ليس بالضرورية ان تقوم على تخفيض الأجور ورفع سعر الفائدة .

فتتخفص الأجور قد يؤدي إلى نتائج معاكسة ، فتخفيضها يعني تخفيض مدخولات الطبقة العاملة التي تمتاز بقوة ميلها نحو الاستهلاك مما يؤدي إلى نقص الطلب وبالتالي نقص الكفاية الحدية لراس المال ومن ثم نقص في الدخل والاستخدام كذلك بالنسبة إلى سعر الفائدة ، فرفع سعر الفائدة قد لا يؤدي إلى تشجيع الادخار ومن ثم الاستثمار بل يؤدي إلى حد من الاندفاع نحو الاستثمار مما يعني هبوط الإنفاق الاستثماري الإنتاجي ونقص الدخل القومي ونقص الاستخدام ، أما التدابير التي أتخذها كينز لمعالجة الأزمة هي :

1- توجيه السياسة النقدية

يرى كينز ان على الدولة ان تضع السياسة الاقتصادية السليمة التي تومن وفرة للنقد في التداول من جهة والاحتفاظ بسعر فائدة في اقل مستوى من ناحية اخرى . ان انتهاج مثل هذه السياسة من قبل الدولة يستوجب معالجة مشكلة تفضيل السيولة لا نها تحد (تقلل) من عرض النقد وهو الذي يجعل سعر الفائدة مرتفعا ، ويرجع تفضيل الناس للشكل السائل من الأموال على هيئة نقود إلى الخصائص البارزة للنقد ، لذا يجب على الدولة الاستغناء عن الأساس الذهبي Gold Standard لنقدها وعند هذا سيصبح من السهل على مصارف الإصدار ان تتلاعب كما تريد بقيمة النقد ، حيث تستطيع العمل على أضعاف قيمة الوحدة النقدية بشكل مستمر مما يؤدي إلى تقليل الميل نحو الاكتناز النقدي ويؤدي إلى زيادة سعره تداوله يرى كينز ان حل مشكلة السيولة وتفضيل الأفراد لها يكون عن طريق غير مباشر من خلال زيادة كمية المتداول من النقود لان هذه الزيادة تعني زيادة عرض النقد وبالتالي هبوط القوة الشرائية .

2- تشجيع الاستثمار العام :

يعتقد كينز ان على الدولة ان تتلافى التناقص الملحوظ في اندفاع الأفراد نحو الاستثمار ، فتسد النقص في الاستثمار الفردي الخاص بالاستثمار العام الذي تخلقه الإدارات العامة والبلديات والهيئات الحكومية ويكون هذا الاستثمار العام من خلال ما تقوم به الدولة السلطات المحلية من أشغال عامة كبرى ، فالدولة اذا فعلت هذا فأنها وفرت الفرصة لامتصاص العاطلين عن العمل فتتوفر عندئذ قوة شرائية تزيد من الطلب الذي يتكرر طبقا لمبدأ المضاعف ويترك اثره في علاج الأزمة ، مع ذلك فان كينز يؤشر عدة محاذير قد ينطوي عليها هذا الحل ومهما:

أ- عدم اللجوء إلى زيادة الاستثمار العام الا في فترات أزمة البطالة ونقص الاستخدام والا فإنه سيؤدي إلى أزمة فيض في الطلب على الأيدي العاملة اي فيض في الاستخدام Over Employment وبالتالي إلى ارتفاع الأسعار .

ب- عدم اللجوء إلى القرض الوطني لتمويل مشروعات الاستثمار العام لان مثل هذا القرض يعمل على امتصاص الادخار الفردي الخاص وبالتالي امتصاص موجودات السوق فيرتفع سعر الفائدة فيعوق الاستثمار الخاص ، كما لا يجوز ان يؤدي الاستثمار العام الى نقص في الكفاية الحدية لراس المال لان الاندفاع نحو الاستثمار الخاص يتوقف على المستوى الذي يكون عليه هذه الكفاية الحدية فكلما هبط هذا المستوى وتوقع الأفراد انخفاض الأرباح في المشروعات الخاصة وبالتالي ينصرف المدخرون عن استثمار أموالهم فيها .

ج- إعادة توزيع الدخل : لما كانت الطبقات الفقيرة اكثر الطبقات انفاقا واستهلاكاً نتيجة الارتفاع الميل للاستهلاك لديها من الطبقات الغنية فانه ينبغي إعادة توزيع الدخل بشكل الذي يحقق فائدة اكبر للطبقات

الفقيرة حتى يزداد الميل نحو الاستهلاك بشكل عام فيزداد معها الطلب ، ولتحقيق هذا الهدف من خلال فرض ضرائب جديدة على أصحاب المدخولات الكبيرة فيهبط مستوى هذه المداخل وينخفض الفارق بين الطبقات الفقيرة والطبقات الغنية وتحقق العدالة في توزيع الدخل بصورة عامة .

د- اتباع سياسة الحماية الاقتصادية :- يرى كينز في الحماية الكمركية أداة فعالة في سبيل زيادة الاستخدام لان الدولة التي تغلق حدودها أمام بعض المنتجات تخلق مجال العمل لعمالها حتى في الحالة التي يكون فيها الإنتاج الوطني اكثر كلفة من الإنتاج الأجنبي لان الدولة تكون في سياستها هذه قد وفرت فرص تشغيل اليد العاملة فتكون النتيجة كسباً للدولة مهما كانت تكاليف الإنتاج عالية .

التيارات الرافضة للتحليلات الكينزية حول اللازمة

ان من اهم الانتقادات الموجهة إلى النظرية الكينزية حول اللازمة الاقتصادية قد شملت القضايا الآتية:

أولاً: ان تطبيق الكينزية في السنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية هو المسؤول المباشر عن الوضع الذي مر به الاقتصاد الرأسمالي .

ثانياً: دعوة كينز إلى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أدى إلى تعاظم دور الدولة الرأسمالية في الحياة الاقتصادية ، الأمر الذي أدى إلى زيادة الأنفاق العام وبالتالي العجز بالموازنة العامة للدولة الناتج عن زيادة فرض الضرائب والإصدار النقدي والدين العام الحكومي ، فضلاً عن تدخل الدولة في مجالات توجيه الطلب والأسعار والأجور وفرض القيود على حرية حركة رأس المال الأمر الذي يتناقض مع حرية المشروعات ويعرقل المبادرات الفردية .

ثالثاً: أدت زيادة الضرائب على الدخل ورؤوس الأموال إلى أضعاف الحوافز الاستثمارية الفردية.

رابعاً: زيادة الإصدار النقدي قادت إلى الأخلال بأوضاع الاستقرار النقدي وظهور التضخم .

خامساً: ان تطبيق الكينزية وزيادة تدخل الدولة لضمان التوظيف الكامل ، قد أدى إلى شلل سوق العمل بشكل شبه تام وعدم قيام سوق العمل بوظائفها التقليدية ، مما انعكس على تعزيز موقع النقابات العمالية في سياق المساومة الجماعية مع المؤسسات والشركات الاحتكارية .

سادساً: تأكيد كينز على ان الرأسمالية قد فقدت فاعليتها على النمو التلقائي وانها نظام يتصف بعدم الاستقرار والميل الشديد نحو الركود والقصور المزمن في استخدام الموارد البشرية والاقتصادية كل هذا أدى الى تقديم سلاح لإعداء النظام الرأسمالي للهجوم عليه ووضعه موضع النقد والتجريح .

اما بالنسبة الى اهم النظريات والمعالجات التي حاولت إيجاد المخرج الملائم لتكييف الرأسمالية للظروف الراهنة هي :-

أولاً: الأفكار الاقتصادية لجون كينيث غالبريث

ركز الاقتصادي وعالم الاجتماع الأمريكي غالبريث على توضيح الآثار الاجتماعية والاقتصادية للثروة العلمية والتكنولوجية التي اتجهت بالرأسمالية للتحويل الى نظام صناعي جديد ، نقطة الانطلاق عنده تتمثل في النمو الصناعي للمجتمع الأمريكي هي التكنولوجيا Technology ، غالبريث يتفق مع كينز في عدم الاعتماد على آليات السوق في تحقيق التوازن الاقتصادي والدولة هي الجهاز الوحيد المتمكن من رفع مستويات الطلب وجعل التوازن بين الادخار والاستثمار أمراً "ممكناً" ويختلف مع كينز في مسألة او ظاهرة الاحتكارات monopoly التي يطلق عليها بالمؤسسات الكبيرة corporation التي اعتبرها نواة المجتمع الصناعي الرأسمالي الجديد ، والمؤسسات الاجتماعية الجديدة لم تؤكد عليها التحليلات الكينزية ولم تعر لها الاهتمام الكافي .

- ان الجانب المهم في أطروحات غالبريث هو عدم تركيزه على آلية السوق في تحقيق التوازن الاقتصادي لتنظيم عمل ونشاط المؤسسات الصناعية الكبيرة ، حيث استبدل هذه الآلية بآلية أخرى هي (التخطيط الصناعي) وفي ضوء تحديد أسعار السوق ودور التكنولوجيا يضع غالبريث استراتيجية إزاء كل من المستهلكين والموالين (تتخذ كافة التدابير الممكنة لكي يكون ما تقرر إنتاجه مرغوباً" فيه للمستهلك بسعر مجزياً "بالنسبة لها من جهة أخرى ان تعمل على تأمين ما تحتاجه من يد عاملة ومواد أولية بكلفة تتناسب مع السعر الذي تحصل عليه ، وتمارس رقابتها على ما تباع وعلى ما تشتري ، اي ان تستبدل السوق بالتخطيط .

- انطلقت وجهة نظر غالبريث هذه من طبيعة الرأسمالية الحديثة التي لم تعد رأسمالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، إنما هي رأسمالية المشروعات العملاقة التي تتحكم فيها طبقة جديدة من الفنين (التكنوقراط) وهي طبقة من العلماء والمهندسين والتقنيين تتميز عن طبقة المنظمين التقليدية التي صرح بها (بورنهام) من حيث ارتفاع مستواها الفني وخبرتها العلمية في الإدارة واتخاذ القرارات وارتباطها بالتقدم العلمي والبحوث التكنولوجية فهي خلافاً لأرباب العمل لا تسعى وراء الأرباح القصوى بل تتوافق مصالحها مع التخطيط ، لذلك فان جهاز السعر فقد مرونته مع تزايد قوة هذه المؤسسات ، اذ لم تعد الأسعار تتحدد على ضوء علاقات العرض والطلب بل من خلال الدعاية والإعلان والنشاطات التسويقية هذا من جهة ومن جهة أخرى مع نمو رأسمالية المؤسسات الكبيرة زادت قوة نقابات العمل وأصبحت ذات نفوذ كبير في التأثير على مستويات الأجور ، ومن هنا يمكن القول ان القوى المتصارعة في المجتمع الصناعي الحديث هي (المؤسسات الكبيرة ونقابات العمل) وهي بمستوى واحد من القوة ، فاذا ما اختلف

التوازن في العلاقة القائمة بينهما فان الدولة تمثل الدور الوسيط والمحايد لكل هذه الخلافات ، فالدولة بحكم تطور النظام الرأسمالي الحديث أصبحت أكثر تدخلا في الحياة الاقتصادية بامتلاكها بعض المشروعات (مثل المرافق العامة ، توليد الطاقة) لذلك كان لابد ان يظهر في الاقتصاد قطاعان هما :-

الأول :- قطاع المؤسسات الكبيرة او قطاع (التكنوقراط)

الثاني :- القطاع الحكومي او قطاع (البيروقراطي) .

وبما أن غالبريث لا يعول على السوق لذلك فانه لا يمكن أن يترك هذا النظام لآليات السوق ولا يمكن تركه للسياسة النقدية والمالية التي تحقق قراراتها في النهاية عن طريق السوق ، ومن هنا فان غالبريث يضع العلاجات المقترحة للخروج من اللازمة وحل مشاكل الرأسمالية المعاصرة وهذه العلاجات هي:

1- تطبيق نظام قائم على التخطيط قادرا" على توحيد مصالح كل من القطاعين الاقتصاديين فبدون التخطيط لا يمكن للقطاع الخاص او قطاع المؤسسات الكبيرة من النمو الاقتصادي والتكنولوجي .

2- ضرورة تأميم مجالات الإسكان والتشييد والرعاية الصحية والمواصلات.

3- أن تكون إعانات الضمان الاجتماعي للعمال العاطلين في مستوى اقل من مستوى الأجور في السوق لغرض المحافظة على كفاءة سوق العمالة في جذب اليد العاملة .

أما مفهوم غالبريث عن الدورات الاقتصادية والأزمات فالمشكلة تنحصر أساسا" في الارتفاع المفرط للادخار في القطاع الخاص الأمر الذي يؤدي الى هبوط في حجم المبيعات ومن ثم انخفاض الأسعار وبالتالي تنقلص الاستثمارات او التوظيفات المالية ولحل هذه المشكلة حسب راي غالبريث تكون عن طريق الدولة من خلال استخدام سلطتها في فرض الضرائب وإجراء النفقات حتى تقيم توازنا" بين الادخار واستعماله ، يعجز النظام الصناعي عن تأمينه بنفسه.

ثانياً: مدرسة شيكاغو

عرفت مدرسة شيكاغو في مطلع السبعينات بـ (الاتجاه الليبرالي الجديد) او مدرسة النقديين ومن اشهر روادها (ملتون فريدمان M.FREEDMAN) لدراسة الأزمة الاقتصادية على المستوى المحلي والعالمي ويعزو سبب الأزمة إلى تزايد نشاط الدولة في القطاعات الاقتصادية وفي مجال التجارة الخارجية على المستوى الدولي من خلال فرض القيود مما أدى الى فقدان الربحية في الأعمال الإنتاجية ، والحد من النشاطات الإبداعية في الميدان التقني . ويؤكد هذا الاتجاه على ان الرأسمالية كنظام اجتماعي لا تتطوي عليه عيوب خطيرة ، بل عوائق معينة تؤثر في عمل قوانين الحرية الاقتصادية ، كذلك التدخل الحكومي ونشاط النقابات في مسألة الأجور هي التي تنتج عيوب هذا النظام ، وهذا الاتجاه يعتمد في تحليلاته على أفكار المدرسة الكلاسيكية (ادم سميث وريكادور والفيزيو قراط) القائمة على مبدأ الحرية الفردية ،

فالرأسمالية كنظام وضمن هذا المنظور يمكن ان تصحح أخطائها والانحرافات الناجمة عن مسيرتها لو استطاع المجتمع حماية هذه الحرية وحدد سلطة الدولة الاقتصادية يعتقد فريدمان ممثل هذا الاتجاه بان اليد الخفيفة invisible Hand يمكن ان تعود للعمل من جديد وتستطيع ان تحدث الانسجام بين المصالح الفردية وتحقيق التوازن العام لو تمكن الأفراد من العيش في حرية تامة....

- لذلك يمكن حصر أفكار مدرسة شيكاغو بصدد المسائل العامة التي تواجه النظام الرأسمالي في ازمته المحاصرة وكما يأتي :-

أولاً : المشاكل التي تعترض الرأسمالية الحديثة كالتضخم والبطالة والركود وأزمة ميزان المدفوعات الخ هي مشاكل السياسة النقدية . لذلك فان الهدف الأساسي للسياسة الاقتصادية يجب ان يتمثل في تحقيق الاستقرار النقدي وليس في تحقيق التوظيف الكامل .

ثانياً : التضخم ظاهرة نقدية صرفة ، يستند أصحاب هذا الرأي على النظرية الكلاسيكية في كمية النقود التي تعتبر المستوى العام للأسعار دالة في كمية النقود مع ثبات العوامل الأخرى (حجم الناتج ، وسرعة دوران النقود) اي يتناسب التغير في قيمة النقد عكسياً مع التغير في كمية .

ثالثاً : يمثل التضخم المشكلة الأساسية للرأسمالية المعاصرة ، وبما ان التضخم ظاهرة نقدية فان علاجها يتم من خلال أتباع سياسة نقدية حازمة من شأنها ضبط معدلات نمو النقود بما يتناسب مع نمو الناتج القومي الحقيقي .

رابعاً : السياسة النقدية الواجب اتباعها بكل صرامة يجب أن تركز في الهجوم على المصادر الرئيسية للأفراط في عرض النقد ، وأهم هذه المصادر هي عجز الموازنة العامة للدولة ، ومن ضوابط تحديد هذا العجز هو ضغط الأنفاق العام المدني سيما في مجالات الرعاية الاجتماعية.

خامساً : التأكيد على عدم وجود علاقة في المدى الطويل بين التضخم والبطالة ، ولا هناك صلة بين متوسط معدلات البطالة ومتوسط معدلات التضخم ، فالتضخم ظاهرة مستقلة عن ارتفاع الأجور وضغط نقابات العمال ، أما البطالة ترجع إلى زيادة تدخل الدولة في النمو الذي أدى إلى شلل في كفاءة الأسعار في سوق العمل بهدف تحقيق التوظيف الكامل .

سادساً : ركز النقديون في تحليلاتهم على ما يعرف باقتصاديات العرض وأعادوا الاهتمام إلى (قانون ساي) بان العرض يخلق طلب مساوي له ، ففي ضوء هذا القانون يذهب النقديون إلى ان الرأسمالية ان كانت تعاني اليوم من وجود البطالة وطاقات معطلة وغير مستخدمة فأن الحل يكون من خلال العمل على زيادة الإنتاج الذي يؤدي إلى زيادة الدخل وبالتالي تخلق الزيادة في الإنتاج والدخل طلباً مساوياً للزيادة في المعروض ومن ثم يتحقق التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي بطريقة عفوية ، وكل ما

يحتاجه أصحاب المشروعات الرأسمالية لتحقيق ذلك هو توفر الأمان والحرية المطلقة لهم وتوافر الأموال اللازمة لنشاطهم وزيادة الدافع للإنتاج والاستثمار عن طريق تقليل الضرائب المفروضة على الدخل والأرباح وعلى الثروة ورأس المال .

سابعا : التأكيد على الإمكانيات المتعاضمة للرأسمالية لتحقيق النمو الاقتصادي من دون تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ، حيث يعد النقديون هذا التدخل سبباً يفاقم من مشكلات البطالة والتضخم .

- هذه هي الأفكار التي جاءت بها المدرسة النقدية بصدد معالجة الأزمات الاقتصادية وطرق الخروج منها وهي تتناقض مع التحليل الكينزي ومعالجات الاقتصادي غالبريث .

(الفصل السادس)

عناصر القوة في النظام الرأسمالي :

أولاً :- الملكية الخاصة

يؤمن النظام الرأسمالي بالحق المطلق للأفراد في تملك ما ينقل وما لا ينقل من الثروات وهو حق طبيعي للإنسان سبق تكوين المجتمعات التي تنشأ في الواقع من رغبته في المحافظة على حقوق الطبيعة ، فما يسن من قوانين وتشريعات إنما هو وسيلة للحفاظ على الحقوق ، ولهذا انصرف الليبراليون إلى تمجيد الملكية الخاصة واعتبارها (روح) النظام الرأسمالي وغاية وهدف النشاط الاقتصادي بكامله حيث ان مبدأ الملكية الخاصة يترتب عليه حق آخر للأفراد هو حق التوريث ، لذا فان قوة الرأسمالية تكمن في هذا المبدأ ويظهر دور الملكية الخاصة في توزيع الدخل والثروة وتعيين مواقع القوة الاقتصادية في المجتمع ، وللملكية الخاصة دور في خلق الدوافع نحو العمل وتزويد الشخص وأفراد أسرته بالضمان الاقتصادي والشعور بالاستقلالية .

ثانياً : الكفاية الاقتصادية

حيث يشير دعاة المذهب الليبرالي الرأسمالي إلى القدرة التي يتمتع بها النظام الرأسمالي في تحقيق الكفاية الاقتصادية فوجود نظام للأسعار النسبية يؤدي إلى انسجام المصالح الفردية مع المصالح الجماعية ويؤدي إلى تكافؤ في التعبير عن الإرادات والرغبات ما بين المنتجين والمستهلكين ويعطي للمنافسة طابعها المميز في كونها آلية تحقق بوساطتها التنازلات التي تتطلبها عملية تطور النظام الرأسمالي وهي افضل ضمان للرفاهية العامة فهي تحصر المصلحة الخاصة ضمن حدود وتخفف التكاليف والأسعار إلى الحد الأدنى ويتطلب تحقيق الكفاية الاقتصادية عملياً توفر شرطين أساسيين هما:

- الأول :- ان يحقق النشاط الاقتصادي الذي تتم ممارسته قدرا من المنافع يفوق التكاليف بالنسبة للأفراد .
- الثاني :- عدم ممارسة النشاط الاقتصادي اذا كانت التكاليف المترتبة عليه تفوق المنافع المتحققة منه .

ثالثا : الديمقراطية السياسية

عندما بدأت الرأسمالية الصناعية كانت الدولة قليلة الاهتمام بالاقتصاد وان الفكر الكلاسيكي وضع حدودا معينة لما يمكن ان تقوم به الدولة في الميدان الاقتصادي ، لذا فان البنية السياسية الديمقراطية تكون في خدمة النظام الحر ووسيلته لتحقيق الخطوات التي تقبلها الأغلبية وهنا راح بعض الكتاب إلى اعتبار النظام الرأسمالي هو افضل بيئة للديمقراطية السياسية لأنه يفسح المجال لكل فرد يتمتع بقدرة مالية لدخول السوق التنافسية وتقديم ما هو مرغوب من قبل المجتمع فالحرية الفردية في المجال الاقتصادي لا بد ان يناظرها ويلازمها نظام سياسي حر وديمقراطي، فالبراليون ينطلقون من فرضية مفادها ان سلوك الأفراد في المجال السياسي تحركه اعتبارات مشابهة لتلك التي تؤثر على سلوكهم الاقتصادي ، الواقع الحالي افرز السوق الاحتكارية والشركات الاحتكارية التي وبحكم حجمها الكبير ومواردها الضخمة أصبحت تمتلك نفوذا اجتماعيا وسياسيا جعل منها قوة تضغط على القرارات السياسية للدولة وأصبحت الديمقراطية السياسية هي ديمقراطية الرأسماليين حصرا" .

عناصر الضعف في النظام الرأسمالي

أولا : سوء استخدام الموارد الإنتاجية

ان نمط استخدام الموارد الإنتاجية يتحدد بالأرباح باعتبارها الهدف الرئيسي للعملية الإنتاجية ويتحدد طبقا" لقوى السوق ، ومن اجل الحصول على الأرباح يلجأ المنتجون الى اتخاذ قرارات متنوعة ومتضاربة حول الإنتاج وكمياته واستخدامات كل عنصر من عناصر الإنتاج ، وهذا الطريق او الأسلوب لن يؤدي الا إلى سوء استخدام وتوزيع الموارد الإنتاجية بين النشاطات الاقتصادية المختلفة . ويأخذ سوء الاستخدام والهدر في الموارد الإنتاجية أشكالا" عديدة منها :-

1- التعطيل التام لقدر من الموارد الإنتاجية من قوة عمل ووسائل إنتاج ، وهذا يظهر في مختلف مراحل الدورة الاقتصادية وقوة العمل المتعطلة فتظهر أنواع من البطالة وهي :

أ - البطالة المزمنة : هذا النوع من البطالة يشكل نسبة من القوة العاملة المتعطلة كليا" او جزئيا" لفترة معينة او على فترات متقطعة ، سبب هذا النوع من البطالة يتمثل في عدم كفاءة الطلب الفعال وعدم كفاية القدرة الشرائية للمستهلكين من جانب وهو ناتج عن التناقص بين نصيب الأرباح ونصيب العوامل

الأخرى في الدخل القومي وخاصة" الأجور ، ومن جانب آخر يتمثل السبب في عدم كفاية الطلب على السلع الإنتاجية .

ب- البطالة الاحتكاكية : وتنتج هذه البطالة عن عدم التنسيق في القوة الإنتاجية ، وذلك عن انتقال العمال من عمل إلى آخر ، اما بسبب نقص الطلب على سلعة معينة وزيادته على أخرى، او بسبب استخدام طرق إنتاج موفرة لعنصر العمل ومصحوبة بالاستغناء عن بعض الآلات التي كانت مستخدمة من قبل .

ت - البطالة الفنية او التكنولوجية : هي الناجمة عن إدخال طرق جديدة في الإنتاج مما يسهل العمل ويخلق بطالة في عنصر العمل ، وفي حالات التوسيع السريع يختفي مثل هذا النوع من البطالة ، كما حدث في المراحل الأولى من تطور الرأسمالية .

2- تخصص المشروعات والوحدات الإنتاجية لجزء من الموارد الإنتاجية لزيادة الطلب الكلي وليس بهدف زيادة القدرة الإنتاجية وهذا ما حصل بعد الحرب العالمية الثانية حيث لوحظ ان نسبة رأس المال المتزايدة خصصت لإنشاء بيوت مالية لإقراض بفوائد لتمويل عمليات الشراء بالتقسيط اي ان جزء من رأس المال خصص لخلق طلب وزيادة انفاق جزء من دخلهم في الوقت الحاضر مقابل دفع فوائد معينة

3- تخصيص جزء كبير من الإمكانيات البشرية وغير البشرية لمشروعات الدعاية والإعلان للسلع المنتجة بهدف تسويقها .

4- توجيه جزء من الموارد الإنتاجية لغرض إنتاج سلع ضارة اجتماعيا ولكنها تدر أرباح عالية كالمشروبات الكحولية وغيرها .

ثانياً:- التفاوت في توزيع الثروة والدخل حيث يتميز النظام الرأسمالي بوجود اختلاف كبير في توزيع الدخل بين الأفراد والأسر ، فالرأسمالية لم تعمل على خفض هذه الفوارق بل زادت بفعل عوامل عديدة منها (التملك الخاص للموارد ، ونظام الإرث والسوق الحر ، التي تدفع أسعارا اعلى للسلع وللموارد التي اكثر ندرة من غيرها) كما ان نمط توزيع الدخل القومي في شكله النقدي يأخذ العوامل الآتية عند توزيع الناتج الصافي وهي :-

1- إنتاجية العمل

2- مقدار ما يملكه الفرد من وسائل الإنتاج .

3- النفوذ السياسي والشخصي الذي يعطي الفئات إمكانية الحصول على نصيب من الدخل اكبر مما يتناسب مع عملهم او ما يقع تحت سيطرتهم من وسائل الإنتاج .

4- السياسة المالية للدولة وما تؤدي إليه من إعادة توزيع الدخل ، اما عن طريق السياسة الإيرادية او عن طريق السياسة الأنفاقية .

5- وجود دخول لا يبذل أصحابها جهداً في الحصول عليها مثل (أرباح الشركات ،إيجار الأرض ، الأموال الموروثة) مما يؤدي إلى تركيز القوانين السياسية والاقتصادية بيد أقلية تحصل على الجزء الأكبر من الدخل القومي مما يؤدي إلى التركيز في الملكية وبالتالي التفاوت في توزيع الثروة والدخل بين الطبقات الاجتماعية المالكة لوسائل الإنتاج على حساب الطبقات التي لا تمتلك شيئاً .

ثالثاً : - النمو غير المتوازن

يتصف تطور النظام الرأسمالي بأنه تطور غير متوازن سواء كان من الناحية الزمانية ام من الناحية المكانية .

فمن الناحية الزمانية ينمو الاقتصاد من خلال الأزمات اي من خلال انقطاع دوري يحصل في عملية الإنتاج يتمثل في انكماش القوى الإنتاجية المستخدمة مما يؤدي إلى نقص الاستهلاك النهائي وفي الاستثمار المنتج .

اما من الناحية المكانية فيمكن القول ان الاقتصاد الرأسمالي غير متوازن في نموه بأكثر من معنى فمن زاوية العلاقة بين النشاطات المختلفة فان بعض القطاعات تكون متخلفة مقارنة بالأخرى مثل الزراعة التي هي متخلفة عن الصناعة ، اما من زاوية العلاقة بين مناطق وأقاليم النظام الرأسمالي نجد ان هناك أقاليم ومناطق متخلفة وأخرى متقدمة مثال الشمال الأمريكي مع الجنوب وشمال إيطاليا مع جنوبها وهكذا فرنسا جنوبها بالنسبة لشمالها

رابعاً : - الأزمات الاقتصادية

تنشأ الأزمة نتيجة زيادة حجم الإنتاج مع القدر الضئيل من الاستهلاك اي نقص الطلب الكلي عن العرض الكلي فما يميز الاقتصاد الرأسمالي هو الاتجاه نحو التوسيع اللامحدود للإنتاج وغالباً ما يحدث هذا بشكل لا يتناسب مع النمو في حجم الاستهلاك فيحدث تناقض بين العرض والطلب .

تاريخياً أول أزمة حدثت في إنكلترا عام 1825 ثم الثانية عام 1836 في إنكلترا وأمريكا والثالثة عام 1847 شملت إنكلترا ، أمريكا ، فرنسا ، ألمانيا وأزمة رابعة 1857 وكانت عامة ثم توالى الأزمات حتى القرن الحادي والعشرون .

أن النشاط الاقتصادي في النظام الرأسمال يمر بمراحل أربعة تشكل الدورة الاقتصادية وهي:

1- مرحلة الأزمة: حيث أن جزء من الجهاز الإنتاجي يتوقف عن العمل ويتم تدمير جزء من رأس المال الثابت الموازي في طاقته لفائض العرض السلعي فيخرج جزء من المنتجين من الإنتاج والسوق بسبب الخسائر ولا تبقى إلا المؤسسات التي تتحمل الأزمة وتستطيع استئناف عملية الإنتاج .

2- مرحلة الانكماش أو الركود: الركود يعقب الأزمة ويتصف بالمستوى الواطئ للإنتاج وتبقى البطالة وهنا لا تهبط الأسعار ولا تنمو البطالة ولا ترتفع أسعار الفائدة أو تزداد احتياطات السلع .

3- مرحلة الانتعاش: يعني ارتفاع مستوى الإنتاج وانخفاض مستوى البطالة وارتفاع ضئيل في الأسعار وتوسع حركة الإقراض .

4- مرحلة التوسع: هنا يزداد مستوى الإنتاج وينخفض مستوى البطالة وتنمو الأسعار وتزداد القروض ويحدث النمو المتصاعد للنظام الرأسمالي من خلال الآتي :

- أ- التوسع الجغرافي لأسلوب الإنتاج الرأسمالي
- ب- التقدم الفني والتكنولوجي
- ت- تدخل الدولة في الجهاز الإنتاجي
- ث- إخضاع البلدان النامية للسيطرة الاستعمارية

(الفصل السابع)

مرحلة الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية

يقصد بمرحلة الانتقال هو التحول من نظام اجتماعي واقتصادي إلى نظام اجتماعي واقتصادي آخر ، أي من مرحلة تاريخية إلى مرحلة تاريخية أخرى ، كما يعني نظاماً اجتماعياً واقتصادياً من طراز جديد قد بدأ .

تاريخياً : من الصعب تحديد بداية الاشتراكية لكن يمكن القول أن الفلسفة الاشتراكية اقترنت بمسألة العدالة الاجتماعية في اللحظة التي بدأ فيها الإنسان يحلم بالعدل الاجتماعي وتحقيق الأمن الاقتصادي في مواجهة الظلم والتفاوت الاجتماعي ، كما كان موجوداً في المدينة الفاضلة لأفلاطون ، حيث أن تشخيص أوضاع التفاوت كانت أفكار المصلحين والمفكرين إلا أنها كانت أفكاراً مثالية وحالمة جعلت من الإنسان هدفها المركزي ، إلا أنها لم تتعمق في تشخيص الأسباب التي تؤدي إلى ظهور الظلم والتفاوت ولم تحدد سبل الخروج من هذا الوضع ، أيضاً ارتبط مفهوم المرحلة الانتقالية بواقعة انتقال بلدان أوروبا الشرقية من مجتمعات متخلفة إلى مجتمعات اشتراكية ، كذلك انتقال روسيا الرأسمالية إلى بلد اشتراكي ، أن مرحلة التحول نحو الاشتراكية قد تشهد وجود العديد من طرق الإنتاج ، فالسمة العامة لهذه المرحلة هو تعايش أساليب إنتاجية مختلفة وهياكل اقتصادية واجتماعية متباينة ، فالشكل المختلط لهذا الأساليب

والهياكل يكون الميزة الخاصة لمرحلة الانتقال ، كذلك من الحقائق البارزة في هذا المجال أن الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية لم يبدأ بحقل الاقتصاد بل ابتداءً بالحقل السياسي ، فالتغيير السياسي يقود إلى تبديل اقتصادي في الهياكل التي كانت سائدة ، فتبدأ عندها عملية إعادة البناء وفق الأسس التي أستخدمها التغيير السياسي .

الاشتراكية المركزية :

يطلق وصف الاشتراكية المركزية على التجارب التي اتسمت بقدر واسع من تسلط الدولة على نواحي الحياة المختلفة عبر نموذجها الذي طبق في روسيا السوفيتية بعد ثورة أكتوبر 1917 ، وظهرت سماته بوضوح خلال الفترة الستالينية في الاتحاد السوفيتي ، وبما أن ماركس وضع النموذج النظري للاشتراكية إلا أن خصائص الاشتراكية المركزية استمدت من وقائع التطبيق الفعلي لأفكار اشتراكية ماركس أكثر من أن تكون مستمدة من نموذج نظري بناه ووضع ماركس فالاشتراكية تعني (المجتمع اللاتبقي حيث تسود الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج ويجري فيه توزيع الثروة طبقاً لمبدأ كل حسب قدرته ولكل حسب حاجته) .

خصائص الاشتراكية المركزية :

- 1- هيمنة السلطة المركزية أو الدولة على وسائل الإنتاج وإدارة الاقتصاد عبر أدواتها .
 - 2- أنه نموذج ذو طبيعة قانونية يكون مسيطراً لقطاع تقيمه الدولة وليس الأفراد .
 - 3- الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج .
 - 4- التخطيط الاقتصادي المركزي .
 - 5- تحدد السلطات المركزية الأسعار ومعاييرها وحدودها ولا يمكن للأسعار أن تتغير تلقائياً .
 - 6- التوزيع العادل اجتماعياً للدخل والنتاج القومي .
 - 7- وجود سوق للعمل والسلع الاستهلاك ولكن ليس لسيادة المستهلك بالضرورة .
- لذا فالمجتمع الاشتراكي يخضع لقوانين اقتصادية تختلف في مضمونها عن القوانين التي يخضع لها المجتمع الرأسمالي فالاشتراكية لا تتسم بالتناقض القائم بين الصفة الاجتماعية للإنتاج وطابع التملك الخاص ، كما أن النظام الاشتراكي لا يعرف اللزمات الاقتصادية لغياب الأسس المؤدية لذلك .

أولاً : الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج :

أي تملك المجتمع لوسائل الإنتاج الأساسية الموجودة في الاقتصاد القومي في شكل ملكية اجتماعية أو اشتراكية وإلغاء تملك الأفراد لها بشكل تام ، إلا أن الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج لا تلغي حق التملك الخاص لوسائل الإنتاج أي هناك ملكية اجتماعية لوسائل الإنتاج الملكية الجماعية والملكية التعاونية

وبقاء شكل صغير من الملكية الفردية ممثلاً "بالمشروعات الحرفية التي يختلط فيها عنصري العمل ورأس المال ، كما توجد بعض الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج كبيرة الحجم ومشروعات خاصة في البناء الاشتراكي . وان وجود الملكية الخاصة يشترط ان لا تتحول الى نشوء ظاهرة الاستغلال والاستئثار بالفائض المتحقق من هذا الاستغلال ، كما ان الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج يعني التضييق من حدود الحرية الاقتصادية (مبدأ النظام الاقتصادي الرأسمالي في تنشيط اقتصاده) ويتم هذا التضييق عن طريق ما يسمى بالتأميم الاشتراكي Nationalization الذي يستهدف أرساء الأسس الضرورية لأسلوب جديد من أساليب الإنتاج ، وتتخذ الدولة التأمين كشكل من أشكال تحويل الملكية من شكلها الخاص الاستغلالي الى شكل اشتراكي يقضي على هذا الاستغلال ويستبعده ، ويتحقق التأمين عن طريقين هما : المصادرة والتعويض .

فالتأميم هو وسيلة حتى يصل المجتمع بأسره الى موقع السيطرة الكاملة على الملكية ، لذا فان وجود قطاع يعود للدولة الاشتراكية من اهم المستلزمات الضرورية لا نجاز عملية التأمين بشكلها الجذري .

وللتأمين شروط ومستلزمات لابد من توافرها حتى يكون وسيلة ناجحة للتحويل الاشتراكي وهي :

1- ان يكون واضحاً ان التأمين بالصيغة القانونية له هو تغيير حق التصرف بالملكية من جهة لصالح جهة أخرى وهذا ما تقوم به الدولة الاشتراكية .

2- ان يكون للدولة الاشتراكية الإمكانيات المادية والبشرية التي تتمكن بواسطتها من إنجاز التأمين وان تكون لديها القدرة على توجيه العملية الاقتصادية في المشروعات المؤممة ومن متطلبات هذا توفير الأطر الإدارية والكادر الفني المؤهل لتنفيذ هذه العملية لإنجاز توزيع الناتج طبقاً للأهداف الاجتماعية العامة .

3- ان تكون عملية التأمين متعددة الجوانب ، اي لا تقتصر على الجوانب الاقتصادية بل شاملة لجميع المجالات والنشاطات الأخرى منها السياسية والثقافية والقانونية والتربوية من اجل ان تكتسب عملية التأمين طابعها الشعبي والاجتماعي .

4- التدرج في التأمين ، فقد لا تستوجب ظروف التطور الاجتماعي - الاقتصادي القفزة الواحدة باتجاه إقامة ملكية المجتمع ، بل تستوجب تدرجاً "منطقياً" يتوافق وأهداف السياسة الاقتصادية .

وبهذا المفهوم تتخذ الملكية الاجتماعية شكلين رئيسيين **الأول:** ملكية الدولة ممثلة بالمجتمع بأكمله **والثاني:** الملكية الجماعية لمجموعة من أفراد المجتمع (الملكية التعاونية) ان انتقال ملكية وسائل الإنتاج إلى المجتمع لاستخدامها بما يحقق مصلحة غالبية أفراد المجتمع .

أن الاقتصاد يعتبر اشتراكيا ، إذا كان توزيع الناتج قد تم بناء على مدى المساهمة الفعلية لكل فرد في النشاط الاقتصادي ، وأساس هذه المساهمة الفعلية والحقيقية هو العمل ، فالدخل يتم توزيعه طبقا لمبدأ كل حسب عمله ، وبذلك ينتهي دور المنظم الرأسمالي ويتحقق الترابط الحقيقي بين العامل وبين المشروع الاقتصادي الذي يعمل فيه ، والمبدأ الآخر في توزيع الدخل يرتبط بالإنتاجية الاجتماعية أي (تقدير العائد وفقاً للمنافع الاجتماعية التي تتحقق في المجتمع) ، فالعمل في الفكر الاشتراكي هو مصدر القيمة ووحداته هي أساس قياس القيمة .

ثانياً : الإشباع المتواصل للحاجات المادية والمعنوية لا أفراد المجتمع :

وهي فكرة مقابلة لفكرة الأرباح في النظام الرأسمالي ، حيث يظل الربح في الاقتصاد الاشتراكي معياراً لتقدير كفاءة الوحدة الإنتاجية .

ان هدف الإنتاج في المجتمع الاشتراكي هو إشباع الحاجات والمطالب الاجتماعية وليس تحقيق الربح الفردي وهذا الهدف يركز بشكل أساس على الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج ، ويتكيف الإنتاج وفقاً للحاجات الاجتماعية وليس وفقاً لطلب السوق كما هو قائم في النظام الاقتصادي الرأسمالي ، فالسعي المتواصل لا إشباع الحاجات المادية والمعنوية لكافة أفراد المجتمع عن طريق زيادة الإنتاج وتنميته وتحسين ونوعيته واستمراره على أساس استخدام أكثر الفنون الإنتاجية .

ثالثاً: التخطيط الاقتصادي المركزي:

المقصود بالتخطيط الاقتصادي (هو ان يسير المجتمع وفقاً لخطة محددة تهدف إلى النهوض به اقتصادياً" خلال فترة معينة من الزمن) والتخطيط الاقتصادي هو الذي يحدد شروط الإنتاج وإعادة الإنتاج الموسعة في فترات زمنية متعاقبة ويجد أساسه في كون الإنسان يرتبط بمحاولات تحقيق الرشادة الاقتصادية (ويقصد بها هي اختيار الوسيلة من بين الوسائل المتعددة التي تؤدي بالفرد إلى تحقيق أقصى منفعة بأقل كلفة) وبهذا يكون التخطيط الاقتصادي الآلية المعتمدة لتوجيه العمليات الاقتصادية وتنظيم نسب تطور الاقتصاد الاشتراكي كنقيض لآلية السوق في النظام الاقتصادي الرأسمالي، فالتخطيط القومي يعد نوعاً من الحساب الاقتصادي لأنه ينصرف إلى أحداث توازن بين الاستخدامات المختلفة للموارد الاجتماعية بهدف تفضيل الاستخدامات الأكثر نفعاً، وسوف نتناول مفهوم التخطيط الاقتصادي الاشتراكي بشكله المفصل في المحاضرات القادمة .

المساهمات النظرية : من اهم المساهمات النظرية في الاشتراكية المركزية هي:

أولاً: أوسكار لانكة :

يشار إلى مساهمة لانكة في الاشتراكية المركزية بنموذج ما بعد الحرب العالمية الأولى فيما يتعلق بمشكلات البلدان المتخلفة اقتصادياً ، والذي يوضح فيه أن من المحتمل للاشتراكية أن تظهر أولاً في البلدان المتخلفة لأسباب منها تغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية بعد الحرب العالمية الأولى ، كذلك أن قضية البناء الاشتراكي قد أصبحت مشكلة عملية .

فمن اهم ما طرحه لانكة حول هذا النموذج :

1- يؤكد لانكة على الضرورة التاريخية للتخطيط المركزي ، ويعزى ذلك إلى سببين مهمين : **الأول :** لابد لأي ثورة اشتراكية أن تقضي على نظام اجتماعي وتحل محله نظاماً آخر ، على ان تمر بفترة من التخطيط الاقتصادي وبالتالي تخصيص الموارد الاقتصادية من قبل السلطة الثورية ، **والثاني:** يدعو البلدان المتخلفة اقتصادياً للأخذ بنظر الاعتبار مسألة التصنيع والتنمية الاقتصادية السريعة التي تتطلب تخطيطاً مركزياً لجميع الموارد لتحقيق أهداف معينة في مجال التنمية الاقتصادية .

2- تعزى أهمية التخطيط المركزي إلى ضرورة إقامة الأسس الاقتصادية للمجتمع الاشتراكي ، ويعتقد لانكة أن الظروف التاريخية لبلدان أوروبا الشرقية وآسيا تشير إلى أنه لا يمكن الاعتماد على رأس المال الخاص لتحقيق عملية التصنيع في البلدان المتخلفة ، ويعزى ذلك إلى عدم كفاية رأس المال الخاص المحلي لتحقيق التصنيع في هذه البلدان ، كذلك لا يمكن الاعتماد على رأس المال الأجنبي في هذا المجال لانه يدخل البلدان المتخلفة على شكل رأس مال احتكاري فقط هدفه تحقيق الأرباح العالية والسريعة ، ثم تحويل هذه الأرباح خارج هذه البلدان بدلاً من إعادة استثمارها لغرض تطوير الموارد الإنتاجية فيها .

3- يستنتج لانكة ان إنجاز التصنيع لا يتم الا عن طريق الاستثمارات العامة ومن خلال بناء القطاع الاشتراكي بحيث يكون قطاعاً رائداً للتنمية ويقترح لانكة مصادر التمويل للاستثمارات العامة هي (المساعدات الاقتصادية الأجنبية) و(تكوين الفائض الاقتصادي عن طريق الأرباح التي تحققها المشروعات المؤممة) و(المساهمات التي تحصل عليها الدولة من الفلاحين على شكل تقديم جزء من إنتاجهم بأسعار مخفضة) .

4- يؤكد لانكة أهمية القطاع المؤم في التنمية الاقتصادية .

5- فيما يتعلق بالقطاع الخاص فإنه يتميز بعدم استغلال الطاقات الإنتاجية في معظم البلدان المتخلفة ، ولهذا السبب فإن الأرباح في هذا القطاع تزداد بدرجة كبيرة بسبب إمكانية التوسع في الإنتاج بدون

الحاجة إلى استثمارات إضافية ، لذلك يقترح لانكة ضرورة الاستفادة جزئياً من هذه الأرباح عن طريق الضرائب والاقتراض لأجل تمويل الاستثمارات الجديدة في القطاع المؤمم ، الذي يقترح لانكة أنه يجب ان ينمو بنسبة أعلى من نمو القطاع الخاص كشرط أساس لتحقيق التنمية في البلدان المتخلفة اقتصادياً .

ثانياً : موريس دوب :

من ابرز المساهمين في وضع مشروعات مقترحة وتصورات وأفكار عن الانتقادات للاقتصاديات المخططة واهم أفكاره .

- 1- يعتقد ان التخطيط المركزي يشكل أداة فعالة لحل مشكلة التراكم اي زيادة الموارد المتاحة .
- 2- كان يتفق مع الأفكار القائلة بالصعوبات التي يواجهها الحساب الاقتصادي في الاقتصاد المخطط ففاعلية التخطيط كوسيلة لإنجاز التراكم مشتق من حقيقة ان التخطيط يحل محل السوق .
- 3- يرى ان السوق تكون قادرة على إيجاد تساوي تبادلي بين قرارات الاستثمار المتخذة مسبقاً عبر آلية حركات الأسعار النسبية ولكن الاقتصاد المخطط يضم الية التنسيق في الخطة المركزية ذاتها والتي تتألف من مجموعة متناسقة من الأولويات والتي تتحلّى بسلطة على النظام الاقتصادي ككل .
- 4- يرى موريس ان كثير من الاقتصاديين بالغوا في أهمية سيادة المستهلك فليس المفروض ان يوجه الإنتاج من قبل المستهلكين وبالتالي يمكن التخلي كلياً عن فكرة سيادة المستهلك ويرى ان حرية الاختيار بين الأنماط الإنتاجية المختلفة تكون عادة محدودة المدى .
- 5- يرى موريس ان الدول التي تطمح لتسريع عملية النمو الاقتصادي سوف تواجه مخاطر كثيرة اذا اعتمدت على الية السوق لان معظم القرارات التطويرية المهمة تبدو غير مربحة وان اختيار التخطيط المركزي امر لابد منه .

ثالثاً : بول سويزي:

- 1- يعتقد سويزي انه لا معنى لاقتصاد اشتراكي بدون تخطيط مركزي حقيقي ، فمجلس التخطيط المركزي ليس مجرد هيئة لتحديد الأسعار وإنما مهمته اعمق من هذا بكثير .
- 2- يؤكد سويزي على اهمية الاستثمار بدلا من تفضيلات المستهلكين اي ان المجلس المركزي للتخطيط يفترض به ان يتخذ القرارات الاستثمارية طبقاً لتفضيلات الدولة .
- 3- ان مهمة الخطة لا تستند الى العملية السعرية ويتم تحديد الأهداف الإنتاجية على أساس عيني .

- 4- ان النقود وظيفتها وحدة قياس وتستخدم للأغراض المحاسبية فقط ، اي قيمة الإنتاج الكلي يجب ان تعادل قيمة المستخدمات زائداً الأرباح المخططة بالنسبة لكل صناعة .
- 5- ركز سويسري كما فعل ذلك دوب على أهمية التخطيط الاقتصادي اما ابرز أهدافه فهي : 1- التصنيع السريع والتنمية الاقتصادية . 2- الكفاية في تخصيص الموارد الاقتصادية . 3- العدالة في توزيع الدخل . 4- الاستخدام الكامل للموارد .

الأسعار في النظام الاقتصادي الاشتراكي طبيعتها ووظائفها

تعتبر الأسعار مؤشراً لتخصيص الموارد الاقتصادية وتوزيعها والكشف عن وظائفها في النظام الاقتصادي الاشتراكي ، أذ أن مشكلة تخصيص الموارد الاقتصادية وتحقيق التوزيع الأفضل لها بين القطاعات والفروع الاقتصادية هي من المشكلات الرئيسية التي تواجه أي نظام اقتصادي واجتماعي معين ، بينما السعر في النظام الرأسمالي كان يمثل دوراً مهماً في معالجة هذه المشكلة ووضع العلاج المناسب لها بما يؤمن التوجيه الأفضل للموارد الاقتصادية نحو الاستخدامات الممكنة ، هناك صعوبات ومشكلات تقف أمام جهاز الأسعار في تحقيق هذا الهدف في اقتصاد غير رأسمالي ، اقتصاد يقوم على التخطيط ، لذلك فان الأسعار في الاقتصاد الاشتراكي تمثل دوراً آخر لا يتماثل مع دورها في الاقتصاد الرأسمالي ، والسبب يرجع إلى طبيعة الخصائص التي تتميز بها الأسعار في النظام الاشتراكي ، ويمكن توضيحها على النحو الآتي:

خصائص الأسعار في الاقتصاد الاشتراكي :

- 1- الأسعار في الاقتصاد الاشتراكي ليست جهازاً مستقلاً عن المؤسسات التنظيمية لهذا الاقتصاد بل انها جزء لا يتجزأ منه وخاضعة لاحد اهم هذه المؤسسات والتي نقصد بها التخطيط أو (الخطة الاقتصادية) بينما في النظام الرأسمالي يعتمد على التلقائية في تحديد أثمان السلع والخدمات
- 2- الأسعار في الاقتصاد الاشتراكي على خلاف الاقتصاد الرأسمالي لا تعبر عن علاقات الندرة النسبية للمنتجات ولعوامل الإنتاج في الاقتصاد القومي .
- 3- الأسعار لا تتكون نتيجة لتلاقي قوى العرض والطلب في السوق بل بوساطة قرارات المخططين المركزيين ، فالمخطط هو الذي يقوم من خلال الخطة بتوزيع الموارد المتاحة على أساس كمي ، أي في شكل كميات مادية من السلع والخدمات ويقرر أيضاً أنواع المنتجات وكمياتها
- 4- الأسعار تستخدم كأداة فنية من أدوات عملية التخطيط المركزي الشامل للاقتصاد من اجل الوصول إلى الأهداف المرسومة .

5- تستخدم بشكل خاص في مجالات توزيع الدخل القومي .

6- توجيه الموارد المخصصة للقيام بالاستثمارات اللازمة لتنمية الاقتصاد بوتائر أعلى .

7- تكوين وتوجيه الأموال المخصصة للقيام بالإنتاج الاستهلاكي لسد حاجات السكان .

أما بالنسبة إلى وظائف الأسعار في الاقتصاد الاشتراكي ، فإن للأسعار وظائف على مستوى التحليل الكلي وعلى مستوى التحليل الجزئي . ويمكن توضيح تلك الوظائف على المستوى الكلي والجزئي وكما يلي :

أولاً: على مستوى التحليل الكلي

في هذا المستوى من التحليل تقوم الأسعار بعدة وظائف وهي على النحو الآتي :

1- هي وسيلة تحصل الدولة عن طريقها على إيراد لها ، يأخذ في جزئه الأغلب شكل ضريبة معينة تسمى بضريبة رقم الأعمال أو المبيعات Turnover Tax يتحمل عبأها المستهلك النهائي للسلع والخدمات ، فالأثمان هنا هي وسيلة لتحويل جزء من الناتج الاجتماعي إلى إيرادات ميزانية الدولة وبالتالي تكوين الموارد المالية المركزية .

2- تمثل الأسعار دوراً في تحديد الدخل الحقيقية للأفراد ، فالدخل لا تتوزع بشكل عيني بل توزع بشكل نقدي أساساً ، ويتم انفاق هذه الدخل على شراء السلع المخصصة للاستهلاك النهائي ، ويتضمن هذا الشكل النقدي للدخل وجود نظام لأثمان السلع المنتجة في قطاع الدولة والمخصصة لإشباع حاجات أفراد المجتمع بصفتهم مستهلكين .

3- الأسعار هي وسيلة للتأثير على توزيع الدخل بين المدينة والريف ، فعن طريق العلاقة بين أسعار المنتجات الزراعية وأسعار المنتجات الصناعية تتحدد شروط المبادلة Terms of trade بين الريف والمدينة ، ودور الأسعار هنا يكون في غاية الأهمية لما له من اثر على الإنتاج الزراعي وعلى تعبئة الفائض الزراعي لاستخدامه في القطاعات الأخرى .

4- الأسعار هي أداة في رسم السياسة العامة للاستثمارات ، حيث أن توزيع الموارد الاستثمارية بين النشاطات المختلفة واختيار الفن الإنتاجي للمشروعات يستلزم وجود أسعار تعكس القيمة الاجتماعية للموارد ، فإذا كانت الأسعار لا تعبر عن النفقة الاجتماعية Social Cost اللازمة لإنتاج الموارد ، فإن ذلك سيؤدي إلى اتخاذ قرارات ينتج عنها تبديد في الموارد الإنتاجية .

5- الأسعار وسيلة ضرورية للعمل التخطيطي عند المستويات المتباينة من التجميع أو الإضافة ، بمعنى عند حساب كميات أكثر من سلعة واحدة يجب أن يكون هذا الحساب الكلي بصورة نقدية .

ثانياً: على مستوى التحليل الجزئي

للأسعار وظائف على مستوى التحليل الجزئي ويمكن توضيح تلك الوظائف وعلى النحو الآتي:

1- هي أداة لتقدير أعمال الإدارة الاقتصادية في داخل الوحدة الإنتاجية وتحقيق الرقابة عليها ، أن الوحدة الإنتاجية تعمل على تحقيق العقلانية الاقتصادية أو ما يسمى بالرشادة الاقتصادية من خلال محاولتها لتقليل نفقة الإنتاج المتوسطة سواء أكانت باستخدام طرق فنية أكثر كفاءة أم عن طريق الإدارة الكفوءة للوحدة الإنتاجية سيما اذا كان هدف الإنتاج تحدده الخطة الاقتصادية .

2- تمثل الأسعار دور المرشد عند اتخاذ قرارات التسيير الاقتصادي على مستوى الوحدة الإنتاجية ، ففي الحالات التي يكون فيها للوحدة الإنتاجية ان تقوم باتخاذ القرارات المتعلقة بالإنتاج والاختيار بين عناصر الإنتاج البديلة فان الإدارة ستقوم باستخدام العناصر ذات السعر المنخفض بدلاً من العناصر ذات السعر المرتفع حتى تكون نفقة إنتاجها أقل .

3- تستخدم الأسعار أداة لتحفيز المشروعات على تحسين نوع السلعة المنتجة ودرجة جودتها ، وتعد هذه الوظيفة حديثة العهد نسبياً على بعض الاقتصادات الاشتراكية ، نظراً لشبوع ظاهرة ضارة تتمثل في ميل المشروعات عند قيامها بالإنتاج لحجم معين من الناتج دون الحرص على جودة المنتجات ، ولتفادي هذه الظاهرة استخدمت الأسعار حديثاً كوسيلة لتشجيع المشروعات على تحسين نوعية السلع والارتقاء بصفات الجودة العالية من خلال ربط الأسعار بدرجة جودتها .

نموذج بناء الأسعار في الاقتصاد المخطط

أن نموذج بناء الأسعار في الاقتصاد المخطط يقوم على تقرير الأسعار النسبية لسلع الاستهلاك ولسلع الاستثمار وهي على النحو الآتي:

أولاً: أسعار السلع الاستهلاكية : تتضمن أسعار السلع الاستهلاكية على نوعين رئيسيين هما : أسعار التجزئة Retail Prices وأسعار البيع Selling Prices .

أسعار التجزئة : هي الأسعار التي تباع بها السلعة إلى المستهلك النهائي ، وهنا تعتبر السياسة التي تحقق الموازنة بين العرض والطلب في سوق كل سلعة من السلع هي أنسب سياسة يمكن أتباعها في الاقتصاد المخطط مركزياً ، حيث أن تحديد هذه الأسعار لا يستند إلى اعتبارات نظرية مثل (سيادة المستهلك أو تحقيق أقصى إشباع ممكن للحاجات) إنما بالاستناد إلى ما تؤدي اليه السياسة السعرية

الموضوعة من تمكين الفرد من استخدام الدخل بالأسلوب الذي يختاره ويناسبه . من أجل استبعاد ما قد ينجم عن تدخل السلطة في نمط وأسلوب حاجاته من مساوئ لعل أبرزها تلك المتمثلة في الانحرافات عن قوانين العرض والطلب مثل (السوق السوداء ، وبروز ادخار لا أرادي غير مرغوب فيه بسبب اختفاء السلعة من السوق) وهكذا فإن السياسة التي تتضمن الموازنة في هذا المجال ، تعد من الأدوات المؤثرة كذلك أنها تؤدي إلى وضع نظام المراقبة السليم على إداء النظام نفسه ، وليس كما هو الحال في النظام الرأسمالي حيث يمتلك الأفراد عناصر الإنتاج ، ويتم توزيع الدخل والقوة الشرائية بين الأفراد كونهم المالكين لها ، فأن ذلك يؤدي إلى عدم المساواة بين أفراد المجتمع مما يترتب عليه من مساوئ ، أما في الاقتصاد الاشتراكي فأن القوة الشرائية عند الأفراد هي نتيجة لتوزيع الدخل في ضوء المبادئ التي قبل بها المجتمع (المساواة في توزيع الدخل) وذلك من أجل تفادي المساوئ الناجمة من التطبيق بالطريقة والأسلوب الرأسمالي .

أسعار البيع : يقصد به سعر البيع الذي يحصل عليه المشروع مقابل السلع التي يقوم بإنتاجها هذا المشروع ، وليس السعر الذي يدفعه المستهلك وهو عادة اقل من الثمن الأول .

ثانياً : أسعار السلع الإنتاجية: أن استخدام الموارد الاقتصادية يعتبر الركيزة الأساسية التي يقوم عليها مبدأ الحساب الاقتصادي الرشيد ، لذا فأن أثمان السلع الإنتاجية وبالأسلوب الذي يتم به تحديدها تمثل أهمية خاصة في الاقتصاد الاشتراكي ، ولهذا فأن الأهمية تكون أمراً ملزماً للتعبير عن القيمة الحقيقية للموارد الاقتصادية وبالتالي إيجاد المؤشرات الموضوعية التي يتم الاهتمام بها في تخصيص الموارد على النحو يضمن عدم تبديدها أو ضياعها في الاستخدام ، وتستخدم (البرامج الخطية) عادة في تحديد أسعار السلع الإنتاجية ، خاصة بعد تصاعد اهتمام الاقتصاديين الاشتراكيين في موضوع أسعار الظل Shadow Prices في إطار الاقتصاد المخطط (أسعار الظل: هي الأسعار التي تعكس كلفة الفرصة البديلة لعناصر الإنتاج أو الندرة النسبية للموارد ، وهي أسعار مقابلة لحالة التوازن العام في سوق المنافسة الكاملة)

(الفصل الثامن)

الاقتصاد الماركسي : حتمية زوال الرأسمالية وظهور الاشتراكية

يعد كارل ماركس (1818 - 1883) وفردريك أنجلز (1820 - 1895) البناة الحقيقيين للاشتراكية العلمية التي أصبحت مرتكزا للعديد من المذاهب الاجتماعية في العصر الحديث ، فالنظرية الماركسية هي في جوهرها تحليل نظري للرأسمالية وتطورها والتنبؤ بمستقبلها ، أي أن النظرية الماركسية تعرضت بصورة ثانوية إلى الاشتراكية كنظام يخلف الرأسمالية ، وقد ركز ماركس على دراسة السمة التاريخية للرأسمالية كنظام اجتماعي يخلق مرحلة الأقطاع ويسبق الاشتراكية ، وأهتم ماركس بعملية التغير الاجتماعي ، وحاول أن يبين كيف أن الرأسمالية بعد أنجاز رسالتها التاريخية المتمثلة في التراكم الرأسمالي وتطور أساليب إنتاجية جديدة ، تتحول إلى مرحلة معوقة للإنتاج ، بحيث يتبع ذلك حدوث ثورة اجتماعية تؤدي إلى ظهور الاشتراكية .

أهم الأحداث التي شكلت أساساً عاماً لظهور الماركسية كفكر وممارسة هي:

1- الاضطرابات والحركات الثورية التي كانت تبدو كظواهر سياسية الا أنها في الواقع حركات عمالية تعترض على أوضاع البؤس والشقاء الاقتصادي التي تحيط بالعمال وكانت وراء هذه الحركات تنظيمات سرية منها جمعية العائلات وجمعية أصدقاء الشعب وجمعية حقوق الإنسان ، وكانت مقسمة إلى مجموعتين : أحدهما تؤمن بأن المطلوب من النظام هو تحسين أوضاع العمال ، والأخرى تؤمن بأن الخلل لا يكمن في المؤسسة السياسية بل في الوضع الاقتصادي القائم .

2- أنتشار تعاليم ماركس إذا امتد نشاط الحركات الاشتراكية من فرنسا إلى بلدان أوربية أخرى كألمانيا وإنكلترا وإيطاليا ، وأسسوا جمعيات اشتراكية على يد العمال ورجال الفكر اللذين كانوا ينادون بالثورة ضد الرأسمالية والطبقة البرجوازية والسياسة الحاكمة .

3- انعقاد المؤتمر الأول للحركة الشيوعية عام 1847 في لندن ، ثم المؤتمر الثاني الذي أعلن جملة من الأهداف منها :

أ- قلب الحكم البرجوازي لتحل سيطرة العمال على الدولة ومقاليدها

ب- تكوين مجتمع جديد لا طبقات فيه ولا ملكية خاصة .

ثم صدور البيان الشيوعي الذي كتبه ماركس بناء على تكليف المؤتمر الثاني (طبيعة النظرية الماركسية وأسسها ومواقعها) التي تبلور عنها مسألتين مهمتين :

الأولى : الانتقال التاريخي

طبقاً لماركس أن المجتمع يتألف من طبقات ، والتاريخ البشري ما هو الا تاريخ لنضال الطبقات ، ففي كل مجتمع نجد طبقة حاكمة مستغلة ومستبدة وطبقات محكومة ومستغلة من قبل الطبقة الحاكمة ، والحروب الطبقيّة مرت بمراحل عديدة تنتهي بثورة تتحرر فيها الطبقات المستغلة من سيطرة واستبداد الطبقة المسيطرة فتتولى بدورها إقامة سلطتها على الطبقات الأخرى إلى ان وصل المجتمع إلى درجة التحرر الكاملة ، كان ماركس يرى أن هذه الظاهرة طبيعية في جميع مراحل التاريخ مشيراً إلى صراع طبقتي الأحرار والعبيد ثم الأقطاعيين والفلاحين ثم ظهرت المدن فاتخذت الصراع شكلاً بين المعلمين من الحرفيين وبين الأجراء ثم بحلول الثورة الصناعية بين العمال والبرجوازيين .

أن انتقال النضال الطبقي من مرحلة إلى مرحلة أخرى يرتبط بتغير شكل الإنتاج في المجتمع لان هذا التغير يؤدي حتماً إلى تغيير الوضع الاقتصادي بعاملته وإلى تبدل أشكال السيطرة الطبقيّة وبالتالي تغير المجتمع ، ومن الحقائق عند ماركس أن الطبقة العاملة هي المحركة لعملية الانتقال التدريجي نحو الاشتراكية ، وقد خص ماركس الطبقة العاملة ببعض السمات :

1- أن الطبقة العاملة لا تملك سوى قوة عملها فهي مصدر وجود العمال وسر ثروة الطبقة البرجوازية وأساس تراكمها .

2- أنها طبقة تتحدر أوضاعها المعيشية دوماً نحو الفقر نتيجة ما تتعرض له من نهب جهودها من قبل البرجوازية التي تستثمر وتستغل العمال وهذا ما يجعل منها الطبقة الأشد رغبة وعزم على التغيير الجذري للمجتمع .

3- أن قوة العمل لدى العمال هي سلعة تخضع لتطورات السوق ولنتائج المنافسة السلبية لكنها سلعة مميزة ، والعامل ليس عنصر من عناصر الجيش الاحتياطي الصناعي الذي يتكون في مجرى عملية تطور الإنتاج الآلي الكبير من كل اللذين لا يجدون عملاً أو يتعرضون للبطالة نتيجة الإحلال التكنولوجي أو نتيجة لتعرض العديد من المشروعات لخسائر تقودها إلى تقليص الإنتاج وطرده العمال من دائرة النشاط الإنتاجي ، ويعتقد ماركس أن هذه القوة تنامي وبتزايد عددها باستمرار داخل المجتمع البرجوازي الصناعي .

ثانياً : الطبيعة العالمية

كان ماركس علمانياً مناهضاً للدين ركز اهتمامه على تشخيص وضع الإنسان في المجتمع الرأسمالي محاولاً وضع حد لبؤسه من خلال استخدام منظومة مفاهيم تشكل منطق البناء الفكري والنظري لفلسفته مثل الاغتراب ، وعبودية الأجور ، فائض القيمة الخ

ويحتل مفهوم الاغتراب مكانة في لتحليل الماركسي لظاهرة استغلال الإنسان وخاصة في المجتمع الرأسمالي جراء استغلال البرجوازية للطبقة العاملة وما تستحوذ عليه البرجوازية من فائض القيمة يخلقه العامل بحيث يتحول العمال إلى موجودات لا تشعر بكيونتها الإنسانية مما يزيد من الصراع الطبقي ويشند نضال العمال من اجل التحرر على مستوى البلدان الرأسمالية تحت شعار (يا عمال العالم اتحدوا) دعوة للعمال للاتحاد في جميع العالم

كما طبق كارل ماركس فكرة (التطور الديالكتيكي) على الأنظمة الاجتماعية ، فكل نظام مجتمعي يحمل في داخله عوامل انهيار وزوال لتولد قوى داخله تعمل على القضاء عليه في النهاية لتحل محله نظام جديد ، وهكذا يتخذ التاريخ مسار دورة تتكون من أربعة مراحل (التغيير ، الثورة ، التطور التدريجي ، نشوء عناصر المقاومة والضغط) وهذا يأتي بفعل التطورات التي تحصل في القاعدة التحتية للنظام الاجتماعي والاقتصادي .

ونجد أن ماركس عندما حلل طبيعة المجتمع الرأسمالي والمصير الذي سينتهي إليه أكد أن الثورة ستحدث في أكثر البلدان الرأسمالية تقدماً من الناحية الصناعية ثم تمتد إلى البلدان الرأسمالية الأقل تطوراً أو تقدماً من الناحية الصناعية ، فهي ثورة عالمية تنتظر فيها جهود عمال البلدان الرأسمالية لتنتهي بتأسيس المجتمعات الاشتراكية ذات النزعة الإنسانية .

تعزى أهمية دراسة الاقتصاد الماركسي إلى أسباب عديدة في مقدمتها هو التعرف على أكثر الانتقادات حدة للرأسمالية وفي الوقت نفسه فهم الظروف المؤدية إلى ظهور الاشتراكية ، وسنحاول هنا التركيز على أهم المساهمات التي قدمها ماركس في هذا المجال وهي :

1- نظرية القيمة 2- نظرية الأجور 3- نظرية فائض القيمة 4- نظرية تركيز رأس المال 5- الصراع الطبقي وزوال الرأسمالية 6- التحول من الرأسمالية إلى الاشتراكية .

1- نظرية القيمة

ميز ماركس بين مفهومين للقيمة هما : القيمة الاستعمالية (وتعني فائدة أو منفعة الشيء بالنسبة لمالكه) والقيمة التبادلية (وتعني قيمة الشيء للأشياء الأخرى) إلا أنه ركز في تحليله للعوامل المحددة للقيمة

في الاقتصاد الرأسمالي (الذي يتميز بظاهرة التخصص والمبادلة) وأستخدم ماركس تعبير السعر للدلالة على القوة التبادلية للسلعة للحصول على كمية معينة من النقود ، بعبارة أخرى أعتبر ماركس السعر بمثابة التسمية النقدية (لقيمة السلعة) وأعتبر العمل (الجهد الإنساني العضلي والعقلي) وهو المصدر الوحيد لقيمة السلعة ، ويمكن ان تقاس كمية العمل اللازمة لإنتاج سلعة معينة بعدد الأيام أو الساعات وتوزع ساعات العمل هذه على جميع المراحل الإنتاجية للسلعة : المواد الخام ، الطاقة ، الآلات ، المكنائن والأبنية... الخ اللازمة لإنتاج السلعة .

ماركس نظر إلى العمل من المنظار الريكاردي ، أي أن كمية العمل (الضرورية اجتماعياً) هي التي تحدد قيمة السلعة في ظل ظروف اجتماعية معينة ، أي لابد ان تكون للسلعة المنتجة قيمة تبادلية حتى تكون كمية العمل اللازمة لإنتاجها مفيدة من الناحية الاجتماعية ، ميز ماركس بين ما أسماه بالقيم الطبيعية (الأسعار الطبيعية) من جهة والقيم السوقية (الأسعار السوقية) من جهة أخرى ، ويعني ماركس بالقيمة الطبيعية مستوى قيمة السلعة في الأجل الطويل ، أما التذبذبات في قيمة السلعة في الأجل القصير (التي تمثل القيمة السوقية) فتعزى إلى قوى العرض والطلب ، ويمكن ان تتساوى القيمة الطبيعية مع القيمة السوقية للسلعة في حالة التوازن التام بين العرض والطلب .

2- نظرية الأجور

تعتبر نظرية الأجور الماركسية بمثابة امتداد لنظريته في القيمة ، ويقصد بالأجر في المفهوم الماركسي السعر الذي يدفعه الرأسمالي لقاء استخدام قوة العمل ، وتعني قوة العمل القدرات العقلية والجسمية للعامل ، لهذا تعتبر قوة العمل عبارة عن سلعة لها قيمة تبادلية ، بحكم قيام العامل ببيع قوة عمله في سوق العمل وقيام الرأسمالي بشراء حق استعمال هذه القوة بالطريقة التي يختارها ،

واستناداً إلى تمييز ماركس بين القيمة الطبيعية والقيمة السوقية ، فإن الأجر (السوقي) الذي يدفع فعلاً إلى عامل معين أو إلى مجموعة من العمال يمكن ان يكون بصورة مؤقتة أعلى أو أدنى من الأجر الطبيعي ، وتحدد قيمة قوة العمل بقيمة السلعة الضرورية اللازمة لإداء العامل وأفراد أسرته ، أي بما أسماه ماركس (بأجر الكفاف) أو الأجر الأدنى ، وتختلف الأجور حسب اختلاف تكاليف إنتاج الأنواع المختلفة من المهارات ، فإذا كان الحصول على درجة معينة من المهارة يتطلب فترة معينة من التدريب ، فإن إنتاج تلك المهارة ستستنفد كمية أكبر من العمل اللازم اجتماعياً ، وبالتالي ستكون قيمة قوة العامل الماهر أكبر

3- نظرية فائض القيمة

بعد أن أستعرضنا مساهمة ماركس في نظريتي القيمة والأجور ، نأتي الآن إلى بحث نظريته في فائض القيمة التي اشتهر بها لتفسير استغلال الطبقة الرأسمالية لطبقة العمال في ظل الاقتصاد الرأسمالي ،

تتحدد قيمة قوة العمل ليوم واحد بساعات العمل الضرورية اجتماعياً لإنتاج السلعة اللازمة لإداء العامل لمدة يوم واحد ، وبما أن العامل الأجير لا يعمل فقط مدة من الساعات الضرورية اجتماعياً لإنتاج ما يكفي لإدامته ، وإنما يعمل مدة ساعات أطول من تلك اللازمة لإنتاج ما يسمى أجر الكفاف ، لذلك يمثل الفرق بين أجر الكفاف الذي يدفعه الرأسمالي للعامل وبين قيمة السلعة المنتجة خلال مدة يوم العمل ما يسمى بـ (فائض القيمة) الذي تستحوذ عليه الطبقة الرأسمالية ، فإذا كانت عدد الساعات اللازمة لإنتاج ما يلزم للعامل من ضرورات الحياة ، من مأكل وملبس ومسكن ، تساوي ما قيمته (6) ساعات من العمل ، فإن الرأسمالي يعطي للعامل القيمة النقدية لهذه الساعات ، وحتى هذه النقطة من التحليل لا يوجد أي استغلال من جانب الرأسمالي للعامل ، لأن الأول يشتري من الثاني سلعه (القوة العاملة) بما تتكفله هذه السلعة من ساعات عمل لازمة لإنتاجها طبقاً لنظرية القيمة ، ولكن يبين ماركس بعد ذلك ، أن الرأسمالي بعد أن يشتري من العامل (قوته العاملة) فإنه يشغل هذه القوة عدد من الساعات أكبر من عدد الساعات التي دفع قيمتها فعلاً ، ففي مثالنا السابق يشتري منه قوته العاملة بما قيمته (6) ساعات عمل ، ويشغله عشرة ساعات مثلاً ، وهذه الساعات التي يشتغلها العامل ينتج عنها مقدار من السلع ، وتتحدد قيمة هذه السلع ، في السوق على قدر ما أنفق فيها من ساعات عمل ، طبقاً لنظرية القيمة ، ففي مثالنا هذا تتحدد قيمة هذه السلع التي ينتجها العامل بما قيمته (10) ساعات من العمل ، والفرق بين ما يعطيه الرأسمالي للعامل أجراً له (وهو ما قيمته 6 ساعات) وما يحصل عليه الرأسمالي من بيع السلع التي ينتجها هذا العامل (وقيمتها 10 ساعات) هو فائض القيمة ، ويحصل عليه الرأسمالي ، ويكون ربحه ، ويصل ماركس من ذلك إلى القول بأن الرأسماليين يستغلون العمال ، لأنهم يدفعون قيمة قوتهم العاملة ويشغلونهم عدداً من الساعات أكبر من هذه القيمة ، وهذا هو معنى استغلال الطبقة العاملة في نظرية ماركس .

4- نظرية تركيز رؤوس الأموال

لما كانت المشروعات الكبيرة تستطيع ان تباع منتجاتها بأثمان أرخص مما تباع به المشروعات الصغيرة ، فإنها تستطيع أن تستبعد هذه المشروعات الصغيرة من المنافسة وتقضي عليها نهائياً وبهذا يزول صغار الرأسماليين من مضمار الإنتاج ، ويستأثر به الرأسماليون الكبار القليل العدد ، فالمشروعات الكبيرة الضئيلة العدد تنفرد بالسوق ويتحول صغار الرأسماليين الذين قضى عليهم إلى عمال يبيعون قوتهم العاملة ، وهكذا يقضي كبار الرأسماليين على صغارهم ، فالمنافسة تنتهي دائماً بخراب الكثير من صغار الرأسماليين ويتحولون إلى عمال ، فالنظام الرأسمالي متجه في تطوره إلى تركيز رؤوس الأموال في أيدي فئة قليلة العدد من كبار الرأسماليين ، وإلى تحول عدد كبير من صغار المنتجين والتجار إلى مجرد عمال يعيشون على بيع قوتهم العاملة وهذا ما أسماه ماركس بقانون (تركيز رؤوس الأموال)

الصراع الطبقة وزوال الرأسمالية

أستند ماركس في تفسيره لظاهرة الصراع الطبقي على نظريته في فائض القيمة باعتبارها المصدر الاقتصادي لهذه الظاهرة ، ويؤكد ماركس ان تضارب المصالح الطبقيّة في المجتمع الرأسمالي الحديث الذي ينقسم إلى طبقتين : الطبقة المالكة لوسائل الإنتاج (أي الطبقة الرأسمالية) والطبقة المحرومة من الملكية باستثناء قوة عملها (أي الطبقة العاملة) سيؤدي بمرور الزمن إلى زيادة حدة الصراع الطبقي ، وبالتالي زوال الرأسمالية وظهور الاشتراكية ، ويعتقد ماركس انه بالإضافة إلى وجود نظم الملكية الخاصة التي تحمي مصالح الطبقة الرأسمالية وتمكينها من زيادة استغلالها للطبقة العاملة وإبقائها عند مستوى الكفاف ، فان تطور العمليات الصناعية الحديثة سيؤدي إلى خلق ظروف جديدة من شأنها أن تعجل في انهيار الرأسمالية ، حيث ان قيام الطبقة الرأسمالية بتشغيل أعداد كبيرة من العمال تحت سقف واحد وفي مدينة واحدة من شأنه تحسين الفرصة لهؤلاء العمال لتكوين التنظيمات النقابية ، وتبدأ هذه التنظيمات بالنمو والاتصال بالتنظيمات النقابية الأخرى (بحكم تحسن وسائل الاتصال التي أوجدتها الصناعة الحديثة) لتدعيم قوتها السياسية ضد الطبقة الرأسمالية ، أي بعبارة أخرى ، أن الرأسمالية قد ساهمت بصورة غير مباشرة بتوفير عناصر القوة السياسية للطبقة العاملة وتمكينها من محاربتها ، أو كما وصفها ماركس بانها بذلك تكون قد (حفرت قبرها بيدها) وبالتالي مهدت الطريق للانتصار الحتمي للطبقة العاملة .

التحول من الرأسمالية إلى الاشتراكية

يتميز النظام الاقتصادي الذي يخلف النظام الرأسمالي برأي ماركس بكونه نظاماً إنسانياً ، أي تتعدم فيه روح الأنانية وحب الذات التي هي من ابرز سمات الرأسمالية ، واطلق ماركس على هذا النظام (بالمجتمع الاشتراكي المثالي) فقد وصف آراء وبرامج من سبقوه من الفلاسفة الاشتراكيين مثل روبرت أوين ، سان سيمون ، رودان ، بانها خيالية أو أحلام مثالية ، لأنها لم تكن على صلة بالواقع وذلك لسببين الأول: أن الاشتراكيين غير الماركسيين لم يقدموا تحليلاً علمياً عن كيفية تحقيق أهدافهم المثالية ، ثانياً : لم يكن لهؤلاء الفلاسفة صلة أو تأييد من أي طبقة قائمة أو مصدر قوة اقتصادية كافية ، بعبارة أخرى ، أن تلك الآراء الخيالية لم تستند على تأييد طبقة اجتماعية واقتصادية معينة مما جعلها مجرد أحلام بعيدة عن التطبيق .

أعتبر ماركس اشتراكيته (علمية) وذلك لأنها تستند على عاملين ، الأول: تحليل منظم لعملية التحويل التاريخي والذي يفسر بواسطة القوانين التاريخية كيفية وسبب حتمية انتقال الرأسمالية إلى اشتراكية ، الثاني: أن تأييد ودعم الطبقة العاملة يعتبر مصدراً مهما للقوة الاقتصادية ولا يتم ذلك الا بعد أن تتبلور

عملية التطور الرأسمالي ، حيث يزداد سخط العمال على النظام القائم وتزداد حدة الصراع الطبقي وبالتالي قبول الطبقة العاملة على هدم النظام الرأسمالي وإحلال الاشتراكية محله ،

أذا كانت الرأسمالية زائلة لا محالة ، فإن التحول إلى الاشتراكية يعتبر مسألة حتمية ، ولأجل فهم الفلسفة الماركسية بهذا الخصوص لابد من الإجابة على ثلاثة أسئلة هي (1) متى يتم التحول ؟ (2) أين يتم التحول ؟ (3) كيف يتم التحول ؟ بالنسبة للسؤال الأول ماركس لم يحدد وقتاً معيناً لهذا التحول ، بل ان النقطة الأساسية في كتاباته ركزت على أن هذا التحول سيأتي عندما يكون الوقت ملائماً ، لذلك اعتبر ماركس جميع المحاولات التي ترمي إلى إقامة الاشتراكية قبل تطور ونضوج الرأسمالية بصورة كاملة بمثابة محاولات خيالية لابد ان يكون مصيرها الفشل ، أما فيما يتعلق بالسؤال الثاني ، فإن التحول إلى الاشتراكية (حسب المنطق الماركسي) لابد ان يحدث في البلدان الرأسمالية المتقدمة صناعياً مثل إنكلترا وألمانيا ، أما فيما يتعلق بالسؤال الثالث ، عن كيفية الانتقال إلى الاشتراكية ، هناك نقطتين مهمتين **الأولى:** أن التحول من نظام اقتصادي إلى آخر هو ظاهرة اجتماعية لها أهمية ثورية ، **الثانية:** هي ان الثورات الاجتماعية تحدث فقط عندما يكون الوقت ملائم تماماً ، اي عندما يتم الأعداد الثوري لها وقد يستغرق هذا فترة طويلة من الزمن ، والجدير بالملاحظة أن ماركس لم يستبعد إمكانية حدوث التحول إلى الاشتراكية عن طريق التطور السلمي وليس فقط عن طريق الثورة الدموية ، اي يعتمد الأمر على الظروف الموضوعية لكل بلد ، ولعل هذا الرأي هو الذي أسهم في انقسام الاشتراكيين إلى مدرستين : تضم الأولى ما يسمى بمدرسة (الاشتراكيين الديمقراطيين) وخلاصة فلسفتهم هي إمكانية التحول إلى الاشتراكية عن طريق الوسائل السلمية في البلدان الرأسمالية المتقدمة التي تسود فيها التقاليد الديمقراطية ، أما المدرسة الثانية فتسمى بمدرسة (الاشتراكيين الثوريين) الذي يؤكدون على ضرورة الثورة الدموية كقاعدة عامة لإزالة البرجوازية وإقامة دولة الطبقة العاملة

نقد النظرية الماركسية : تعرضت نظرية ماركس إلى جملة من الانتقادات وهي على النحو الآتي :

1- نظرية قيمة العمل التي من مقتضاها أن قيمة أي سلعة إنما تتحدد على أساس ساعات العمل اللازمة لإنتاجها ، لا يمكن التسلم بصحة هذه النظرية في القيمة ، لأن عنصر العمل ليس هو العنصر الإنتاجي الوحيد ، بل هناك عوامل أخرى تساهم في خلق الثروات والقيم مثل المواد الخام والأدوات الرأسمالية المستخدمة في الإنتاج ، كما لا يمكن قياس كميتها بساعات من العمل ، كذلك أن نظرية قيمة العمل تؤسس قيمة أي سلعة على نفقة الإنتاج وحدها ، دون ان تعطي أي اهتمام لعنصر الطلب على السلعة .

2- أفترض ماركس أن الأجور هي عند حد الكفاف ، وأن اتجاهها خلال التطور يكون نحو الانخفاض ، ثبت الواقع أن الأجور الحقيقية في المجتمعات الرأسمالية تتجه نحو الارتفاع بحيث تؤمن للعامل مستوى معيشي أكبر بكثير مما تصور ماركس ، وذلك لارتفاع إنتاجية العمل نتيجة لزيادة استخدام الآلات

والمعدات المتطورة ، فالأجر في النظرية الحديثة يتحدد على أساس إنتاجية العمل ، وهذه الإنتاجية قد زادت في العصر الحديث على أثر استخدام الآلات الناشئة عن تراكم رؤوس الأموال ، في حين يقرر ماركس أن تراكم رؤوس الأموال يؤدي إلى استغلال العمال واتجاه أجورهم نحو الانخفاض ، والواقع عكس ذلك أن تراكم رؤوس الأموال في شكل آلات يزيد من إنتاجية العمل ومن ثم يزيد من الأجر .

3- فيما يتعلق بقانون تركيز رأس المال ، الذي بين ماركس بمقتضاه أن رؤوس الأموال ستتركز في طبقة قليلة العدد من الرأسمالين ، وإن الغالبية العظمى من السكان سيتحولون إلى عمال لا ملكية لهم ، هناك تشكيك في صحة هذا القانون ، فالواقع أن الدولة تعمل على تفتيت الملكية كلما رأت في تركيزها خطراً من الناحية الاقتصادية والاجتماعية ، وأسلحتها في ذلك الضريبة على رأس المال ، وضريبة التركات أو غير ذلك من الإجراءات التي تحول دون تركيز رأس المال

4- طبقاً لنظرية ماركس لا يصل التطور إلى الاشتراكية إلا بعد أن يكون الاقتصاد قد مر بمرحلة النظام الرأسمالي الصناعي ، بعد أن تكون (متناقضات) هذا النظام نفسه قد أوصلته إلى نقطة يفنى عندها وتحل محله الاشتراكية ، والواقع يشير إلى التشكيك بصحة التفسير الماركسي للتطور ، فالاشتراكية التي تحققت حتى الآن لم تولد في البلاد الرأسمالية الصناعية مثل إنجلترا وألمانيا وفرنسا ، ولكن الدولتين اللتين تعتبران اليوم موطن الاشتراكية وهما روسيا والصين الشعبية ، ظهرت الاشتراكية فيهما وهما بعيدتين كل البعد عن الرأسمالية الصناعية بل كانتا دولتين إقطاعيتين .

5- لم تعد المجتمعات كما تصور ماركس منقسمة إلى طبقتين الرأسمالية والطبقة العاملة ، بل دخلت إلى التركيب الطبقي طبقة ثالثة هي الطبقة المتوسطة (طبقة التكنوقراط وهي طبقة حاملة للتطور التقني)

(الفصل التاسع)

الاشتراكية اللامركزية - نظرية لانكة

السمات الرئيسية للاشتراكية اللامركزية: تنتم نظرية لانكة في الاشتراكية اللامركزية بأربع سمات رئيسية هي :

اولا :- أنها تتعلق بالدرجة الأولى بالنواحي الأخرى (كالاقتبارات التاريخية ، السياسية ، النفسية ...)
ثانياً :- ان مساهمة لانكة تتركز على تحليل النظم الاقتصادية النظرية بدلاً من النظم الاقتصادية الفعلية او حركات الإصلاح الاقتصادي .

ثالثاً: - الاشتراكية اللامركزية هي بمثابة نموذج يوصف باشتراكية السوق لذلك فأنها تختلف في بعض الخصائص عن الأشكال الأخرى للاشتراكية كالاشتراكية الماركسية او الاشتراكية الديمقراطية .

رابعاً: - لما كانت هذه النظرية تتعلق بالاقتصاد الاشتراكي لذلك فانها تشترك ببعض الخصائص التي تتصف بها الأشكال الأخرى للاشتراكية ، اما بالنسبة للخصائص العامة للاشتراكية اللامركزية فيمكن إيجازها بالنقاط التالية :-

1- مستوى التطور الاقتصادي :-

تعتبر هذه النظرية مشابهة للنظرية الماركسية التي اعتبرت الاشتراكية هي النظام الذي يخص الرأسمالية في البلدان المتقدمة اقتصادياً ، وليس كنظام بديل للرأسمالية في البلدان المتخلفة اقتصادياً

2- الملكية والسيطرة على وسائل الإنتاج :- يلاحظ هناك ثلاثة نقاط مهمة لهذه النظرية هي :

اولاً: - يفترض لانكة الملكية العامة لوسائل الإنتاج ، الا ان هذا ليس شرط أساسي إنما هو احد الاحتمالات ، حيث يمكن ان تأخذ الملكية الاجتماعية أشكالاً أخرى وليس فقط الملكية العامة مثل (ملكيات الجمعيات التعاونية) لذا فان نظرية لانكة تعطي اهتماماً خاصاً لهذه الأشكال من الملكيات العامة ، لذلك تعتبر الملكية العامة لوسائل الإنتاج من ابرز نقاط التشابه بين نظرية لانكة والاشتراكية المركزية ، ثانياً: : لم يحدد لانكة مستوى الملكية العامة ، على الرغم من انه يفترض انها تتميز بالمركزية وليست مثلاً على المستوى المحلي ، ثالثاً " : يفترض ان جميع الموارد الطبيعية والرأسمالية تمتلك من قبل الدولة ، في حين ان واقع الحال بالنسبة لمعظم البلدان الاشتراكية هو وجود نظام مختلط من حيث ملكية وسائل الإنتاج من قبل الدولة وكذلك الجمعيات التعاونية حيث في القطاع الزراعي مع وجود الملكيات الخاصة (على نطاق ضيق جداً) بالنسبة للصناعات الصغيرة .

3- مركز القوة الاقتصادية :-

تتوزع سلطة اتخاذ القرارات الاقتصادية على مجموعة كبيرة من الوحدات الاقتصادية مثل (العمال المستهلكين ، مدراء المؤسسات الفردية الصغيرة ، مدراء المعامل ، مجلس التخطيط المركزي ، مدراء الصناعات الحكومية) فالعمال مثلاً لهم حرية اختيار المهن والمستهلكون لهم حرية انفاق دخولهم النقدية بين مختلف السلع والخدمات وبين الادخار ولا تقتصر حرية المستهلكين على انفاق دخولهم على السلع المتوفرة حالياً في السوق بل يمكنهم التأثير في توجيه الإنتاج وتخصيص الموارد الاقتصادية عن طريق تفضيلاتهم الاستهلاكية معبراً عنها بزيادة الطلب على تلك السلع المرغوبة وارتفاع أسعارها ، اما حرية مدراء الصناعات الحكومية تتركز في مجال تحديد الكميات المستخدمة والمنتجات ، اما أسعار هذه المستخدمة والمنتجات فهي خارج نطاق صلاحياتهم ، يبدو ان هذه الخاصية هي من ابرز الخصائص

الميزة للاشتراكية اللامركزية ، لذلك فان مجلس التخطيط المركزي لا يحدد كميات المستخدمات والمنتجات على أساس خطة اقتصادية عامة ، كذلك لا يحدد أسعار السلع الاستهلاكية ومعدلات الأجور ، حيث تعتبر هذه المهام من صلاحيات مدراء الصناعات الحكومية .

4- الطرق الاجتماعية للتنسيق الاقتصادي :-

يمكن تقسيم الطرق الاجتماعية لاتخاذ وتنسيق القرارات الاقتصادية الى ثلاثة أقسام رئيسية :-

أولاً :- الديمقراطية السياسية التي تعتبر الوسيلة التي يمكن عن طريقها ان يعبر الأفراد عن رغباتهم وكذلك ضمان الإشراف الحكومي على الاقتصاد ، ثانياً :- التدرج في السلطة الحكومية بين مختلف الهيئات الحكومية بصورة عامة وبين هذه الهيئات ومجلس التخطيط المركزي بصورة خاصة ، ثالثاً :- نظام الأسعار الذي يكون على شكلين : - أولاً :- سوق السلع الاستهلاكية وخدمات العمل ، وتحدد أسعار هذه السلع والخدمات حسب العرض والطلب في السوق . ثالثاً : سوق الموارد الاقتصادية ومعدلات الفائدة على رأس المال ، وتحدد أسعار هذه الموارد من قبل مجلس التخطيط المركزي .

5 - توزيع الدخل والثروة :-

تتبادل دخول المستهلكين في الاقتصاد الرأسمالي مع دخولهم الناتجة عن بيع خدمات الموارد الاقتصادية التي يمتلكونها ، زائداً الأرباح الاقتصادية التي تحصل عليها مجموعة المنظمين ، اما في حال الاقتصاد الاشتراكي فتكون ملكية الموارد الرأسمالية والطبيعية ملكية عامة ، لذلك فان الدخل الفردية تتفصل عن عنصر الملكية لتلك الموارد ، حيث يقسم لانكة دخول المستهلكين الى قسمين : الأول :- الأجور وتحدد في سوق العمل ، والثاني : الفائض الاجتماعي والذي يشمل على حصة الأفراد في الدخل الناتج عن الموارد الطبيعية والرأسمالية التي يمتلكها المجتمع .

الاطار النظري للاشتراكية اللامركزية :

ان الغرض الأساسي للنموذج النظري للاشتراكية اللامركزية الذي جاء به اوسكار لانكه والذي اشتهر فيما بعد في الأوساط الجامعية باسم نموذج لانكه لما قبل الحرب ، هو أثبات تفوق الاقتصاد الاشتراكي على رأسمالية السوق التنافسية ، وقد بدأ لانكة تحليله بعرض موجز للأسس النظرية لتحديد التوازن الاقتصادي في ظل رأسمالية السوق ، و أوضح بان هناك ثلاثة شروط لهذا التوازن هي :-

أولاً :- شرط التوازن الفردي ، او كما يسميه لانكة بالشرط الذاتي والذي يتم عن طريق محاولة الأفراد تحقيق أقصى المنافع الممكنة ضمن أسعار التوازن .

ثانياً: - شرط التوازن السوقي ، او كما يسميه لانكة بالشرط الموضوعي والذي يشير الى أسعار التوازن التي يتم تحديدها بواسطة تعادل الطلب والعرض بالنسبة لكل سلعة .

ثالثاً: - طريقة تكوين الدخل للنظام الاقتصادي ، حيث تتناسب دخول المستهلكين مع إيراداتهم الناتجة عن بيع الموارد الإنتاجية التي يمتلكونها .

اما بالنسبة لتحديد التوازن الاقتصادي في الاقتصاد الاشتراكي ، فلا بد من معرفة اي نوع من المجتمع الاشتراكي الذي يقصده لانكة ، حيث ان الملكية العامة لوسائل الإنتاج لا تقرر نظام توزيع السلع الاستهلاكية وتخصيص الموارد البشرية على مختلف المهن ، كما انها لا تحدد المبادئ التي توجه إنتاج السلع ، ويضيف لانكة الى انه لابد من ضمان حرية الاختيار في الاستهلاك وحرية اختيار نوع المهنة بالنسبة للأفراد ، حيث تعتبر هذه بمثابة المعايير الموجهة في عملية الإنتاج وفي تخصيص الموارد الاقتصادية ، ويمكن ان نستنتج من ذلك بانه يوجد سوق للسلع الاستهلاكية وخدمات العمل ، الا انه لا يوجد سوق بالنسبة للسلع الرأسمالية والموارد الإنتاجية باستثناء العمل ، وبذلك فان أسعار السلع الاستهلاكية وأجور العمال تتحدد بواسطة العرض والطلب ، اما بالنسبة لاسعار السلع الرأسمالية والموارد الإنتاجية الأخرى باستثناء العمل ، فأنها مجرد أسعار تستخدم للأغراض الحسابية وتتحدد من قبل مجلس التخطيط المركزي .

مزايا الاقتصاد الاشتراكي

أولاً: - استطاع لانكة ان يثبت ان طريقة تحديد الأسعار في الاقتصاد الاشتراكي لا تختلف عن مثيلتها في النظام الرأسمالي حيث يحل التخطيط الاشتراكي اللامركزي محل السوق ، حيث يرى لانكة ان الاقتصاد الاشتراكي هو افضل من الاقتصاد الرأسمالي وذلك يعود الى ان النظام الاشتراكي يتفوق على النظام الرأسمالي بمقدرته في التوصل الى أسعار التوازن الاقتصادي ، اي تلك التي تحقق التعادل بين العرض والطلب عن طريق مجلس التخطيط المركزي الذي لديه معلومات واسعة عن النظام الاقتصادي اكثر بكثير عن المؤسسة الفردية ، وبالتالي تكون النتيجة من المعرفة الواسعة بشؤون النظام الاقتصادي ككل في حالة الاشتراكية ستمكن المخططين من الأخذ بنظر الاعتبار بعض النواحي التي تهتم حياة الأفراد كالصحة والتعليم وتوفير فرص العمل الخ والتي لا تدخل في نطاق مصلحة المؤسسات الفردية .

ثانياً: - ان تفوق النظام الاشتراكي على النظام الرأسمالي يعود الى مقدرة الاقتصاد الاشتراكي في توزيع الدخل بشكل يضمن تحقيق الرفاهية الاجتماعية ، وهذا ما لا يستطيع الاقتصاد الرأسمالي تحقيقه . حيث يتم توزيع الدخل في النظام الرأسمالي حسب الملكية الفردية لوسائل الإنتاج ، وتتحصر هذه عادةً بعدد

قليل من الأفراد ، في حين تحرم الغالبية العظمى من هذه الملكية ، وبالتالي فإنها تعتمد على قوة عملها في كسب العيش .

ثالثا :- يعتقد لانكة ان المشكلة الحقيقية التي يوجهها الاقتصاد الاشتراكي هي ليست مشكلة اقتصادية ، وإنما اجتماعية ، اي انها مشكلة البيروقراطية ، حيث يرى انه لو تم مقارنة كفاية مدراء الصناعات الحكومية بكفاية موظفي المؤسسات الفردية في الاقتصاد الرأسمالي المعاصر ، فان هذه المشكلة (اي مشكلة البيروقراطية في النظام الاشتراكي) ستفقد كثيرا من أهميتها ، ومع ذلك يؤكد لانكة ان الإدارة البيروقراطية للحياة الاقتصادية لا تزال تعتبر الخطر الحقيقي للاشتراكية .

رابعا :- يؤكد لانكة ان الرأسمالية تواجه معضلة فيما يتعلق بالإبداعات والتقدم التقني فالتوقف عن التقدم التقني يؤدي الى استنزاف الفرص الاستثمارية المربحة والتي يمكن معالجتها فقط عن طريق تبني سياسة للاستثمارات العامة على أوسع نطاق ، في حين ان الاستمرار في التقدم التقني يؤدي الى عدم التوازن الاقتصادي بسبب السياسة المحافظة على قيمة الاستثمارات القديمة ، للخروج من هذه المعضلة يقترح لانكة ثلاثة طرق الطريقة الأولى :- هي التخلص من النظام المشروع الخاص ، بعبارة أخرى (التخلي عن النظام الرأسمالي كليا) الطريقة الثانية : هي العودة الى المنافسة الحرة بالمعنى المثالي ، وذلك لان وجود العناصر الاحتكارية في النظام الرأسمالي المعاصر معناه بان الأسعار ستكون غير فعالة في عملية تحقيق التوازن الاقتصادي خارج نفوذ اي مؤسسة في السوق . فالمؤسسات الاحتكارية ستحاول المحافظة على قيمة الاستثمارات القديمة وعدم إدخال إبداعات جديدة الى ان تنتشر جميع الاستثمارات القديمة ، الطريقة الثالثة:- هي تبني نظام المراقبة الحكومية والتخطيط .

-نستنتج مما تقدم انه من المستحيل العودة الى الرأسمالية الحرة ، لذلك تعتبر الاشتراكية حسب تحليل لانكة الحل الوحيد لتحل محل الرأسمالية في البلدان المتقدمة اقتصاديا"

تقويم نظرية لانكة :

لقد واجهت نظرية لانكة انتقادات عديدة ليس فقط من قبل دعاة الفكر الرأسمالي الحر بل كذلك من قبل دعاة الفكر الاشتراكي المركزي ، حيث ركزوا في هجومهم على الاقتصاد الاشتراكي بحجة عجزه عن تحقيق الكفاية الاقتصادية بحكم عدم اعتماده على نظام الأسعار التنافسي ولأجل تحديد إمكانية تطبيق نظرية لانكة الاشتراكية اللامركزية ودرجة كفايتها في حل المشكلات الاقتصادية ، لابد من ملاحظة النقاط التالية .

1- ان هذه النظرية ليست نظرية لنظام اقتصادي واقعي وإنما تتعلق بالمستقبل ، فانه لا يمكن التأكد عن مدى إمكانية تطبيقها بالرجوع الى استجابتها الى نظام اقتصادي قائم فعلا" .

- 2- اذا افترضنا ان الاشتراكية اللامركزية يمكن ان يكتب لها النجاح وانها سوف تتحول الى فوضى اقتصادية ، لذلك فأنها يمكن ان تكون اكثر من مجرد إمكانية منطقية .
- 3- اذا كان من الممكن لنظام الأسعار الاشتراكي ان يعمل ، فيجب حث مدراء الصناعات على اتباع تعليمات مجلس التخطيط المركزي ، كذلك ان نظرية لانكة لم تأتي بنظام حوافز يمكن عن طريقه ضمان اتباع مدراء الصناعات تعليمات مجلس التخطيط المركزي .
- 4- لقد انتقدت نظرية لانكة من حيث أهدافها واقتراحاتها ، وقد تركزت الانتقادات فيما يتعلق بالأهداف في التشكيك في مقدرة الاشتراكية اللامركزية في تحقيق أهدافها .
- 5- اذا كان نجاح الاشتراكية اللامركزية يعتمد على اعتبارات أخرى إضافة الى الاعتبار الاقتصادية كالاقتبارات السياسية ، والاجتماعية ، والنفسية ، فيبدو ان نظرية لانكة تعاني ضعفاً في هذا الجانب حيث يقر لانكة نفسه ان المشكلة الحقيقية التي تواجه الاقتصاد الاشتراكي هي ليست مشكلة اقتصادية وإنما مشكلة اجتماعية ، وهي مشكلة البيروقراطية التي تعتبر الخطر الحقيقي الذي يهدد الاشتراكية ومع ذلك فان لانكة يعتقد ان مدى هذه المشكلة هو اقل مما هو عليه الحال في الرأسمالية الاحتكارية .
- اما فيما يتعلق بالافتراضات ، فقد ركزت النظرية على الكفاية الساكنة في تحقيق اقتصاد اشتراكي وبذلك أنها تتجاهل أهمية الظروف المتغيرة التي يتكيف الاقتصاد بموجبها .

(الفصل العاشر)

الاشتراكية الديمقراطية

مفهوم الاشتراكية الديمقراطية :

الاشتراكية الديمقراطية لا تعني انها فقط مجرد حركة تستهدف التغيير الاقتصادي والاصلاح الاجتماعي ، بل انها ايضا " نظرية اقتصادية وفلسفية اجتماعية واقتصادية ، وتتميز الاشتراكية الديمقراطية بالسمات الاربع التالية :-

- 1- انها تهتم بالفلسفة الاجتماعية للاشتراكية اكثر من الجانب الاقتصادي النظري .
- 2- انها تشتمل على بعض الخصائص النظرية للاقتصاد الاشتراكي ومنها الاشتراكية اللامركزية .
- 3- ان الديمقراطية تمثل السمة الغالبة في ادبيات الاشتراكية وتؤكد على الجماعية في مواجهة المشكلات الاقتصادية وعلى الوسائل الديمقراطية والانتقال السلمي من الرأسمالية نحو الاشتراكية .

4- ان الانتقال نحو الاشتراكية ليس حتميا" ، بل ان هدفها الاساسي هو تكييف وتطوير الرأسمالية وجعلها تتلاءم وروح العصر فيما يتعلق بتوكيد القيم الانسانية والعدالة الاجتماعية اي محاولة اقامة نظام اقتصادي يتميز عن الرأسمالية التقليدية من حيث توكيد اهمية الديمقراطية الاقتصادية . مثل (اشراف العمال على الصناعة وتوفير فرص التعليم لجميع الافراد الخ) كما تتميز الاشتراكية الديمقراطية عن الاشتراكية المركزية بتركيزها على اهمية بعض القيم الفردية (كحرية الفرد في التعبير والنقد ، وحرية التنظيم السياسي وحرية الصحافة) .

اهداف الاشتراكية الديمقراطية :

يمكن تحديد اهداف الاشتراكية الديمقراطية من الناحية الفلسفية بأربع نقاط رئيسية هي :

- 1- تهتم بالغايات اكثر من الوسائل .
 - 2- ان المساواة والحرية تقع في مقدمة اهداف التنظيم الاقتصادي .
 - 3- ان الوسائل الجماعية ضرورية لتحقيق الاهداف الاجتماعية .
 - 4- ان هذه الوسائل هي متعددة ومتغيرة وليست محدودة وثابتة .
- يتضح مما تقدم انه اذا كان كتاب الاشتراكية الديمقراطية يعرفون الاشتراكية على اساس الغايات وليس الوسائل ، فان اشتراكيتهم ستختلف بدرجة كبيرة عن الاشتراكية الماركسية ، وخاصة كتاب الاشتراكية المركزية ، حيث تعتبر الملكية العامة لوسائل الانتاج والتخطيط الاقتصادي المركزي من ابرز خصائص الاقتصاد الاشتراكي ،

خصائص الاشتراكية الديمقراطية كنظام اقتصادي :-

يمكن تحديد خصائص الاشتراكية الديمقراطية كنظام اقتصادي وفق الآتي :

- 1- مستوى اقتصاد متقدم ومتطور اقتصاديا" .
- 2- اساس الموارد الاقتصادية اعتماد الطرق الرأسمالية في الانتاج .
- 3- الملكية والسيطرة على وسائل الانتاج ملكية مختلطة مع دور مهم ومحدود للاحتكارات .
- 4- مركز القوة الاقتصادية موزعة بين القطاعين العام والخاص مع ظهور اهمية التعاونيات .
- 5- الحوافز الاقتصادية الدافع الفردي مع بروز اهمية المبدأ التعاوني لتحقيق الاهداف الاجتماعية .
- 6- تنظيم القوة الاقتصادية هي المزج بين اللامركزية والمركزية .
- 7- الطرق الاجتماعية للتنسيق هي المزج بين نظام الاسعار التنافسية والديمقراطية الاقتصادية والسياسية مع اهمية محدودة للمساومة والبيروقراطية .

8- توزيع الدخل والثروة حسب اعتبارات السوق مع زيادة أهمية الاجراءات الحكومية الواسعة لتقليل عدم المساواة في الدخل والثروة وزيادة التكافؤ في الفرص الاقتصادية .

برامج الاشتراكية الديمقراطية :

يمكن بحث البرامج الاقتصادية للاشتراكية الديمقراطية بثلاث نقاط رئيسية هي : -

1- تخصيص الموارد الاقتصادية .

2- توزيع الدخل والثروة .

3- الاستقرار والنمو الاقتصادي .

اولا : تخصيص الموارد الاقتصادية

يميز كروسلاند بين نوعين مختلفين من القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد الاقتصادية

1- القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد بين الانفاق العام والانفاق الخاص .

2- القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد المتبقية الاخرى بين قطاعات معينة .

اما بالنسبة للنوع الاول من القرارات ، فيعتقد كروسلاند ان مستوى الإنفاق العام في البلدان الرأسمالية منخفض جدا" ، خاصة فيما يتعلق بالقضاء على الفقر والمرض . لذلك يجب ان تعطى الاولوية لهذه البرامج بتخصيص نسبة كبيرة من الموارد للخدمات العامة وفي مقدمتها التعليم ، العناية الصحية ، الضمان الاجتماعي ، السكن ، ويضيف كروسلاند انه على الرغم من زيادة الانفاق العام على هذه الأغراض الاجتماعية في السنين الاخيرة الا ان هذه التخصيصات لاتزال واطئة جدا" دون المستوى المطلوب ، ليس فقط بالمقارنة بالحاجات الانسانية الملحة ، وانما ايضا" بالمقارنة بمستوى العيش اللائق ، ويعتقد كروسلاند ان عدم التوازن الاجتماعي بين القطاعين العام والخاص يمكن ان يعزى الى اربعة عوامل رئيسية هي :-

1- العامل السياسي فاذا افترضنا وجود حد اعلى للأنفاق العام تم اقراره برغبة الناخبين فان المستوى الفعلي للأنفاق سيعتمد على نوع الحكومة في السلطة ، فيما يتعلق بماهية الفلسفة الاقتصادية التي تؤمن بها . فحكومة حزب المحافظين مثلاً" ، تميل الى تخصيص موارد اقل للأنفاق العام مما تخصصه حكومة حزب العمال ، ويعتقد كروسلاند ان هذا التباين في الفلسفات الاقتصادية هو السبب الرئيس لعدم التوازن الحالي في انكلترا .

2- نظام الضرائب هو الاخر من اسباب عدم التوازن .

3- معدل النمو الاقتصادي فكلما ازداد هذا المعدل كلما ازدادت الايرادات .

4- التقاليد الثقافية للمجتمع .

- اما بالنسبة لتخصيص الموارد بين قطاعات معينة ، فيعتقد كروسلاند ان نظام الاسعار يمكن ان يعول عليه في هذا المجال وذلك اذا افترضنا تحديد هذه الموارد بين الانفاق العام والخاص ويعزى كروسلاند هذا الاعتقاد الى سببين ، الاول: ان نظام الاسعار يعتبر وسيلة عملية للتعبير عن طلب المستهلكين في توجيه المنتجين لتخصيص الموارد نحو اشباع ذلك الطلب ، والثاني: الاعتبارات الفلسفية ، حيث لابد لدعاة الديمقراطيين ان يقروا حقيقة ان المستهلكين هم ادرى برغباتهم من غيرهم . كذلك يرى كروسلاند ان نظام الأسعار يؤدي الى تحقيق الانتاج المثالي .

ثانياً : - توزيع الدخل والثروة

يعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروة الى ادنى حد ممكن من اهم العناصر المميزة للفكر الاشتراكي الديمقراطي المعاصر ، وبما ان الاشتراكيين الديمقراطيين لا يعتقدون بان التفاوت في الدخل والثروة يعزى بالدرجة الاولى الى الملكية الخاصة لوسائل الانتاج فانهم لا يعتبرون التحول الى نظام الملكية العامة لوسائل الانتاج حلاً " حقيقياً" لهذه المشكلة، وانما الحل الحقيقي يمكن في اعادة توزيع الدخل عن طريق السياسة المالية التي تأخذ بالأساس شكل ضريبة الدخل التصاعدي وتوفير الخدمات العامة (كالسكان والتعليم والضمان الاجتماعي) وخاصة لذوي الدخل الواطئة .ويقترح كروسلاند أيضاً " إجراءات أخرى تستهدف تحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروة ومن هذه الاجراءات هي :-

- 1- توسيع قاعدة ضريبة الدخل لمنع محاولات التهرب من دفع الضريبة وتحديد السماحات والنفقات غير الخاضعة للضريبة .
- 2- اعادة النظر بنظام الضرائب بحيث يكون الجزء الاكبر من ايراد الضريبة من دخول الملكية وليس من الرواتب والاجور .
- 3- اتباع نظام ضريبة الارياح المزدوجة ، ويهدف هذا الى زيادة عبء الضريبة على الارياح الموزعة وتقليلها على الارياح الغير الموزعة ، اي الارياح التي يعاد استثمارها لتوسيع الطاقات الانتاجية .
- 4- ازالة العوائق تجاه الدخول الى مختلف المهن ، واهم وسيلة لتحقيق ذلك هي تكافؤ الفرص في التعليم ، حيث يعتبر التعليم ليس فقط العامل الاساس في تقليل التفاوت في الدخل والثروة وانما ايضا " الاساس الذي يعول عليه في زيادة الانتاجية والنمو الاقتصادي .
- 5- زيادة ضريبة الارث بنسبة كبيرة لتقليل اهمية الملكية غير الناتجة عن المجهود الشخصي .

ثالثاً : - الاستقرار والنمو الاقتصادي

تعزى اهمية المحافظة على استقرار الاسعار ومحاربة التضخم الى ثلاثة اسباب رئيسية هي :-

- 1- يؤدي التضخم الى عدم العدالة الاجتماعية حيث يلحق الضرر بذوي الدخل المحدودة بينما يستفيد منه القسم الاخر من المجتمع .
- 2- يؤدي التضخم الى اثار ثانوية (كزيادة الميل الى الاستهلاك) التي تزيد من حدة التضخم .
- 3- يؤدي التضخم الى العجز في ميزان المدفوعات وذلك بزيادة الاستيرادات وهبوط الصادرات والجدير بالملاحظة ان تحقيق الاستخدام الكامل وتجنب حدوث التضخم النقدي بصورة كلية هو من الامور المثالية وذلك لان السياسات الرامية لتحقيق الاستخدام الكامل لا بد ان يصاحبها بعض التضخم النقدي ، بحكم زيادة الانفاق العام ، لذلك فان الخيار من الناحية الواقعية يجب ان لا يكون بين الاستخدام الكامل والتضخم ، وانما الانفاق على ارتفاع الاسعار بنسبة معينة ، ويفضل كتاب الاشتراكية الديمقراطية تحقيق الاستخدام الكامل حتى اذا كان هذه على حساب ارتفاع الاسعار بنسبة قليلة بدلا من عدم استغلال الموارد الاقتصادية وحدوث البطالة ، وبالتالي انخفاض معدل النمو الاقتصادي .

(الفصل الحادي عشر)

الاقتصاد المختلط

الاقتصاد المختلط :- هو نظام وسط ، يجمع مزايا وإيجابيات النظامين الرأسمالي والاشتراكي ويحاول ان يتجنب عيوبها ، اي انه نظام يجمع اساسا بين خصائص كل من النظامين المتطرفين ، وقد اختلفت الدول التي اخذت بهذا النظام في مدى الجمع بين خصائص النظامين ، فبعض النظم المختلطة اعطت وزنا اكبر لخصائص النظام الرأسمالي ثم اخذت ببعض خصائص الاقتصاد الاشتراكي لتجنب عيوب النظام الرأسمالي فتكونت أنظمة اقتصادية مختلطة رأسمالية الطابع والاتجاه ، فيما اعطت دول اخرى وزنا اكبر لخصائص النظام الاشتراكي مع الاخذ ببعض خصائص النظام الرأسمالي فتكونت بذلك الانظمة الاقتصادية الاشتراكية المختلطة.

- الوظائف الاقتصادية للدولة في الانظمة المختلطة

ان الانظمة الاقتصادية المختلطة تتباين فيما بينها بدرجة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وطرق معالجتها للمشكلات التي تنيرها عملية النمو الاقتصادي حيث ان الدولة وجهاز الاسعار يشتركان معا في حل هذه المشكلات ويتوقف دور كل منهما على نسبة المزج بين استخدام الوسائل التخطيطية واستخدام السوق واتجاهاته ، فالنشاط الاقتصادي للدولة في الانظمة الاقتصادية المختلطة تتجلى بالوظائف الاتية :-

أولاً:- توفير الاسس القانونية لعمل جهاز السعر

اي وضع قوانين للمؤسسات وتحديد حدود الملكية الخاصة وتوفير الضمان للالتزام بتنفيذ العقود وسن التشريعات الضرورية لتنظيم العلاقة بين المشروعات الاقتصادية وعارضي الموارد والمستهلكين ، فالدولة هنا تعد كحكم لمراقبة العلاقات الاقتصادية ومنع التلاعب وارتكاب المخالفات ، فضلاً عن توفير الخدمات الاساسية اللازمة لمعاملات الاسواق وتوفير الامن والمحافظة على النظام .

ثانياً:- المحافظة على المنافسة

فالمنافسة تحدد الاسعار وفق العرض والطلب ، وظهور الاحتكار لغير هذا الوضع ويحل الاحتكار محل سيادة المستهلك وتحقق الارباح للمؤسسات الاحتكارية وتعد الدولة مسؤولة عن اضعاف دور الاحتكار والحد من اساءة استخدام السلطة التي يتمتع بها المحتكرون .

ثالثاً:- تكملة وتلطيف عمل جهاز الاسعار: وذلك من خلال :

أ - تحقيق العدالة في توزيع الدخل وضمان حد ادنى من مستوى المعيشة من خلال برامج مختلفة للضمان الاجتماعي وتوفير دخول لأفراد المجتمع .

ب - تعديل تكوين الناتج القومي ليأخذ في نظر الاعتبار التكاليف والمنافع الاجتماعية اي انتاج اية كمية من السلع يتوقف على التكاليف التي تتحملها المشروعات في الحصول على الموارد الضرورية للإنتاج .

ج - توفير السلع والخدمات الاجتماعية للمجتمع ، هنالك بعض السلع التي لا تنتج بكميات كافية او قد لا تنتج مطلقاً مثل هذه السلع تسمى بالسلع الاجتماعية ، لذلك تأخذ الدولة على عاتقها انتاج مثل هذه السلع .

رابعاً:- السيطرة على البطالة والتضخم الناتجة عن الدورات الاقتصادية : من اجل تحقيق النمو

الاقتصادي تتخذ الدولة مجموعة من الاجراءات المؤدية الى السيطرة على التضخم والبطالة في المراحل المختلفة من الدورات الاقتصادية ومن هذه الاجراءات (السياسة النقدية والانمائية) ، السياسات الموجهة لتنشيط الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية مما يؤدي الى اثار ايجابية على القوة الشرائية ومن ثم استيعاب العاطلين عن العمل) .

خصائص الاقتصاد المختلط**1- وجود القطاع العام جنباً الى جنب مع القطاع الخاص**

في النظام الاقتصادي المختلط يعمل القطاع العام جنباً الى جنب مع القطاع الخاص ، اذ تقسم القطاعات الى قطاعات تقوم الدولة بملكيتها وإدارتها ، فيما يسيطر القطاع الخاص على قسم من القطاعات والصناعات ويديرها بوساطة (المنظمون) حيث تضم الصناعات نوعين الاول: الصناعات الثقيلة والصناعات الهندسية والاستراتيجية والنوع الثاني : الصناعات الخفيفة وصناعات السلع الاستهلاكية والزراعية ، فتعمل الدولة على تقديم التسهيلات والمساعدات للقطاع الخاص لأجل تشجيعه على إداء وظائفه .

2- وجود التخطيط الحكومي والسوق

يعمل الاقتصاد المختلط من خلال الجمع بين آلية السوق والتخطيط الحكومي ، فيما يتعلق بالقطاع العام تقوم الدولة باتخاذ القرارات الخاصة بالإنتاج والأسعار والاستثمار ، اما القطاع الخاص فيعمل بواسطة جهاز الاسعار . اي ان المنظمين في القطاع الخاص يقومون باتخاذ كل القرارات الخاصة بالأسعار والإنتاج والاستثمار بهدف تعظيم الارباح .

3- دور الدولة في مراقبة نشاطات القطاع الخاص

في الاقتصاد المختلط تستخدم الدولة وسائل عديدة من اجل التأثير على نشاط القطاع الخاص بالشكل الذي يحقق المنفعة الاجتماعية ، ومن هذه الوسائل هو نظام الاجازات (التراخيص) ، التي يتم بموجبها انشاء المصانع في القطاع الخاص ، ويعني ذلك ان الدولة تستخدم مثل هذا النظام للسيطرة او تنظيم الانتاج والاستثمار في الصناعات الخاصة ومن ثم التحكم في كمية الانتاج ، فضلا عن استخدام السياسة المالية والنقدية للتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي للقطاعات الاهلية الخاصة .

4- حماية سيادة المستهلك

في النظام الاقتصادي المختلط يتمتع المستهلك بالسيادة والحرية بخصوص اختيار السلع التي يستهلكها ، فيما يقدم المنتجون السلع والخدمات وفقاً لرغبات او طلب المستهلك ، ومن اجل تخليص المستهلك من الاستغلال الذي يحصل نتيجة التلاعب بالأسعار تلجأ الدولة الى تثبيت الاسعار fixed of prices او اعتماد نظام الحصص وتوزيع السلع بالبطاقات لتحقيق توزيع اكثر عدالة لما هو متاح .

5- تامين الدولة لمصالح العمل والعمال ضد البطالة

تعمل الدولة في الاقتصاد المختلط على حماية مصالح الافراد في العمل من خلال اصدار وسن التشريعات والقوانين التي تمنع استغلال اصحاب رؤوس الاموال للعمال ، مثل القوانين المتصلة بتحديد الحد الأدنى للأجور وتحديد ساعات العمل وتعويض العمال عن حاجات العمل الخ .

6- الحد من سيطرة الاحتكارات

تحاول الدولة الحد من سيطرة الاحتكارات وتنظيم عملها ، فالاحتكار يعمل على رفع الاسعار لتحقيق اعلى الارباح من خلال رفع السعر الذي يفوق التكلفة الحدية ، مما يترتب عليه انخفاض مستوى الرفاه الاجتماعي وسوء تخصيص الموارد الاقتصادية ، فالدولة تلجأ في مثل هذه الاوضاع الى تثبيت الاسعار الاحتكارية بالشكل الذي يحقق ارباحاً للمشروع الاحتكاري .

- استعراض تجارب بعض الاقتصادات المختلفةالاقتصاد المختلط في كوريا الجنوبية

يعد الاقتصاد الكوري نموذجاً للاقتصاد المختلط في البلدان النامية وتطبق عليه اغلب خصائص النظام المختلط (استخدام التخطيط والسوق) فضلاً عن الخصائص الاخرى المعروفة كتدخل الدولة والقطاع العام وحرية النشاط الاقتصادي والمنافسة بين المنشأة والمؤسسات الاقتصادية .

- هيكل الاقتصاد الكوري

كوريا الجنوبية من البلدان المزدهمة بالسكان ولم تهبها الطبيعة الكثير من الموارد المعدنية سوى بعض من خام الحديد والكاوين والفحم ، اما طبيعة الارض فهي جبلية وعانت الأرض من التآكل بسبب إزالة الغابات اثناء الحرب ، حيث خضعت كوريا للاحتلال الياباني قبل الحرب العالمية الثانية واثائها وفي عام 1945 انتهى الاحتلال الياباني وتم تقسيم شبه الجزيرة الكورية الى دولة في الشمال ودولة في الجنوب وكانت نتيجة هذه الحرب ضياع الكثير من المكاسب في مصادر الطاقة ونظام النقل ، حيث بلغ حجم الدمار في المرافق الصناعية بنسبة 42% ، وكانت صناعات المنسوجات وبناء السفن والطباعة والنشر هي اكثر الصناعات تعرضاً للدمار، كما وصل التضخم الى مستويات عالية ، ولم يتجاوز الادخار المحلي نسبة 2% من اجمالي الناتج القومي والزراعة نسبة 32,8% من الناتج المحلي الإجمالي و 25,2% من الصادرات الكلية اما المواد الاولية الاخرى كانت تمثل 13,7% من اجمالي الصادرات ، ومن هذا الهيكل الاقتصادي كان لابد ان تتطلق جهود التحديث والتنمية في كوريا الجنوبية

المهام الرئيسية للدولة في التنمية الاقتصادية

بعد انتهاء الحرب سعت الدولة الى هدفين الاول :- تجنب انخفاض مستوى الاستهلاك ، اما الثاني :- الحصول على اكبر قدر ممكن من المعونات لإعادة بناء الصناعة والبنية التحتية للبلاد ، ومن اجل تحقيق هذين الهدفين اعتمدت الدولة استراتيجية إحلال الواردات مع انتاج بعض السلع الاستهلاكية الاساسية (السلع الغذائية والمنسوجات) والسلع الوسيطة (الاسمنت والحديد والصلب والاسمدة) كما

أخذت الدولة بنظام الحماية في التجارة الخارجية وفرض الضرائب على الواردات التي ينتج مثلها محليا ، وفرض القيود على السلع المستوردة ، ومع مطلع الستينات تحولت السياسة الاقتصادية الى اتباع برنامج تعظيم النمو الاقتصادي من خلال اعتماد استراتيجية التصنيع التصديري واستغلال العامل الإنتاجي الوحيد المتوفر وهو (قوة العمل) فقد استطاعت الصناعة الكورية من فتح اسواقا جديدة لها في مختلف مناطق العالم بسبب انخفاض كلفة الانتاج الامر الذي ادى الى تسهيل مهمة تمويل الصناعة الكورية الى صناعة تصديرية . وكان من نتائج هذه الاستراتيجية ان يرتفع دخل الفرد من (90) دولار عام 1960 الى (1600) دولار عام 1979، وفي بداية ، الثمانينات قامت الدولة بتثبيت الاسعار والحد من المضاربات مما زادت الرساميل المحلية بنسبة 28% عام 1985 و 30% عام 1986 وهذا ما يتيح لكوريا امكانية افضل لتسديد ديونها الخارجية والاعتماد التدريجي على رؤوس الاموال المحلية .

عوامل التطور الاقتصادي في كوريا :-

هنالك عوامل وراء تطور الاقتصاد الكوري ورفع معدلات النمو الاقتصادي من هذه العوامل:-

اولا :- دور الدولة في النشاط الاقتصادي وإدارة مؤسساته

هناك جانبين مهمين يتطلبان تدخل الدولة هما (بناء التنظيمات وإدارة الاقتصاد القومي) فمع تزايد المخاطر في المشروعات التنموية تبرز أهمية دور الدولة في القيام بالمشروعات الأساسية ذات الطابع الصناعي الثقيل والمتوسط ، فالإقتصاد الكوري إقتصاد تديره وتقود النشاط فيه الدولة من خلال منظومة متكاملة من أدوات السياسة النقدية والمالية وبوساطته الدمج بين آليتي التخطيط والسوق ، ففي عام 1962 قامت الدولة بإجراء عدد من الإصلاحات الرئيسية التي استهدفت إعادة توجيه المسار التنموي وقد تضمنت هذه الإصلاحات (خفض العملة الكورية) (الون) 50% وتوحيد اسعار الصرف ، وتطبيق سعر معوم وتقديم حوافز تشجيعية للمصدرين بشكل مباشر وغير مباشر ، فضلا عن الإصلاح الضريبي الذي ادى الى زيادة الإيرادات الضريبية من 10% من اجمالي الناتج القومي في مطلع الستينات الى 15% في مطلع السبعينات وقد قادت هذه الإصلاحات الى تمكن الدولة من السيطرة على مستوى التضخم ، وطبقا" للفلسفة الاقتصادية في كوريا فان القطاع العام يلعب دورا" مهما" في الاقتصاد الكوري ففي عام 1981-1983 كانت المنشآت العامة تمثل 90% من الناتج المحلي الاجمالي و 7% من العمالة في الصناعة و 23% من تكوين رأس المال الثابت ، هذه المنشآت مملوكة من قبل الدولة كان لها الدور الرائد في الميادين الاستراتيجية الكثيفة في تكنولوجيتها .

اما القطاع الخاص كان له دورا" كبيرا" لا يقل في الأهمية عن القطاع العام في الاستثمارات الأساسية والصناعات الثقيلة مثل مؤسسة (cheaply) التي تعمل لحساب شركات متعددة الجنسية في مجال

التجارة الدولية ومؤسسة سامسونج (Samsung) وهونداي (Hyundai) ودايو (Daewoo) التي تمثل رقم أعمالها 8% من الناتج المحلي الإجمالي لكوريا الجنوبية التي تمارس أعمالها في مناطق مختلفة في العالم ، وبشكل عام ان الدولة اتجهت في كل سياساتها نحو تعزيز مواقع المشروعات العامة وكان الدافع من ذلك هو الخوف من تزايد وتركيز القوى الاحتكارية في أيدي القطاع الخاص .

ثانياً: التخطيط والسوق

السياسات الاقتصادية التي انتهجتها الدولة كانت المسؤولة عن الآليات الضرورية لتعظيم النمو الاقتصادي وتحقيق توزيع عادل للدخل القومي ، وقد كان هناك تأكيد مقصود على دور التخطيط الذي يستند الى استراتيجية التصنيع التصديري ، حيث تم الاخذ بالتخطيط الشامل كجزء من الهدف العام والمتمثل في تعجيل التنمية الاقتصادية ، ويعد نظام التخطيط احد النظم التي تسعى لوضع غايات اقتصادية كلية واهداف قطاعية ويتم تنفيذها بواسطة الجمع بين الاسلوب القائم على السوق وجهاز الاسعار وتدخل الدولة بشكل مباشر والتشاور الغير المباشر مع القطاع الخاص .

التخطيط في كوريا الجنوبية يزاوله محترفون ذوو خبرة وليس هناك اي تدخل من جانب السياسيين ، حيث استخدم جهاز الاسعار كأداة قوية للتخطيط والاخذ بأسعار الظل عند تخصيص الاستثمارات في كل المشروعات الحكومية مثل (قطاع الكهرباء وسكك الحديد ، والمواصلات) ، وقد ادى كل هذا الى انخفاض كبير في حجم الانفاق الحكومي بالميزانية وزيادة ملموسة في مستوى الكفاءة للاستثمار والانتاج وتوفير الفرصة امام الدولة لتوزيع الدعم الضمني على مجالات تستهدف رفع مستوى المعيشة . لذا فقد اعتمدت الدولة في مناهجها المخططة (التخطيط الخماسي) في عام 1961 كأول خطة خمسية وكانت اهدافها تتمثل في الاتي :-

- 1- تحقيق الزيادة الكثيفة للدخل القومي .
- 2- التركيز على الانتاج المحلي وایجاد اسواق له .
- 3- الحصول على القروض لإقامة المشروعات الانمائية .
- 4- اعتماد الاجور المنخفضة لمنافسة المنتجات الاجنبية .
- 5- الاتجاه نحو الصناعات الثقيلة .
- 6- الاشراف الحكومي المباشر لتطبيق الخطة بنجاح .

يقف مجلس التخطيط الكوري على راس المؤسسات التخطيطية وهو يحكم كل القرارات المتعلقة بالتخطيط والسياسة النقدية والمالية والصرف الاجنبي والاستثمار الاجنبي ، كما يتمتع هذا المجلس بالسيطرة الفعالة على ميزانية الدولة مما يجعل تنفيذ قراراتها مهمة سهلة كذلك يضم مجلس التخطيط جهاز الاحصاء وجهاز لمراجعة اسعار السلع الاساسية بالسوق .